

FWC المستفيدين: الجزء 7 – 2013 الحكامة

متعدد//132633/C/ SER العون الأوروبي

إعداد خريطة وظيفية تفاعلية ( ديناميكية )  
للمجتمع المدني في موريتانيا ما بين فترتي تنفيذ الصندوق الأوروبي ال10 و ال11  
العقد الإطار رقم 368831 -2015

## خريطة منظمات المجتمع المدني

2016 ابريل

رئيس الفريق : استفانو فرديكيا

الخبير 2 : ليونارد انتونغا اموفونديو

الخبير 3 : اسلمو عبد القادر

الخبي 4 : محمد أحمد سيدي



تم تمويل هذا المشروع



هذا المشروع تم تنفيذه من قبل التجمع الذي



– ICE المكتب الدولي للإستشارات

150- شارع لا هولب

1170- بروكسل / بلجيكا

32.2.792.49.05+الهاتف :

32.2.792.49.06+فاكس :

[www.ice-org.eu](http://www.ice-org.eu)



إن محتوى هذا المطبوع من مسؤولية مكتب الدراسات GEIE – ICE حصريا  
و لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أنه يعكس رأي الإتحاد الأوروبي

## الفهرسة

قائمة المختصرات.....	7
تنبيه:.....	11
خلاصة:.....	12
مقدمة.....	16
الجزء الأول: المجتمع المدني في موريتانيا الوضعية الراهنة.....	18
1 سياق وتطور المجتمع المدني الموريتاني 1.....	18
1.1 المجتمع المدني في موريتانيا ما قبل الاستعمار.....	18
1.2 المجتمع المدني الموريتاني أثناء الفترة الاستعمارية.....	18
1.3 المجتمع المدني الموريتاني في ظل ما بعد الدولة الاستعمارية التوجيهية:.....	19
1.4 المجتمع المدني الموريتاني في عهد التعددية السياسية.....	19
2 الإطار القانوني:.....	21
2.1 إطار قانوني متنوع:.....	21
2.2 مشاكل الإطار الشرعى الحالى:.....	22
2.3 نظرة مختصرة حول القانون المتعلق بالجمعيات.....	23
3 الرهانات:.....	24
3.1 المجتمع المدني: حشد الطاقات الاجتماعية والوساطة عن طريق الحوار:.....	26
3.2 القضية العقارية بوصفها محفز للاضطرابات والنزاعات الإجتماعية:.....	28
3.3 مجتمع مدني مطالب باستيعاب جدولة اهتماماته:.....	29
3.4 مجتمعان مدنيان متجافيان.....	31
3.5 زعامة جديدة للمجتمع المدني تتأخر عن الظهور:.....	33
4 الملامح المميزة للمجتمع المدني الموريتاني:.....	35
4.1 تصنيف المجتمعات المدنية:.....	35
4.1.1 المنظمات القاعدية.....	35
4.1.2 منظمات الوساطة والمصاحبة:.....	44
4.1.3 المنظمات - المظلة.....	60
4.1.4 المنظمات غير الحكومية الدولية.....	61
5 المجتمع المدني والحوار في الحكامة.....	62

5.1	الحوار داخل المجتمع المدني.....	62
5.2	الحوار بين المجتمع المدني والسلطات المحلية.....	62
5.3	الحوار بين المجتمع المدني والسلطات الحكومية الوطنية.....	63
5.4	الحوار بين المجتمع المدني والممولين.....	65
5.5	أنواع أطر التشاور.....	68
6	التزام الاتحاد الأوروبي و مانحين آخرين تجاه المجتمع المدني.....	69
6.1	تنوع في المقاربات وطرق التدخل.....	69
6.2	الإتحاد الأوروبي.....	71
6.3	الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية.....	75
6.4	GIZالتعاون الألماني.....	76
6.5	التعاون الفرنسي:.....	76
6.6	برنامج الامم المتحدة للتنمية:.....	77
6.7	المنظمة العالمية للهجرة:.....	78
6.8	رؤية شاملة لمقاربات الشركاء الفنيين و الماليين العاملة في مجال دعم المجتمع المدني الموريتاني :.....	78
	الجزء الثاني: الخريطة الوظيفية القطاعية.....	79
7	تسيير المال العام ونجاعة الصرف العمومي.....	79
7.1	ملخص.....	79
7.2	القضايا الأساسية المتعلقة بالقطاع:.....	79
7.3	المتدخلون في القطاع.....	82
7.3.1	مميزات م.م.م. العاملة في القطاع.....	82
7.3.2	مقدرات م.م.م. في القطاع والفاعلون الصاعدون:.....	84
8	الآمن الغذائي والزراعة المستدامة.....	85
8.1	ملخص.....	85
8.2	القضايا المحورية المتعلقة بالقطاع:.....	87
8.3	المتدخلين في القطاع.....	89
8.3.1	مميزات م.م.م. العاملة في القطاع.....	89
8.3.2	مقدرات م.م.م. العاملة في القطاع والفاعلين الصاعدين.....	93
9	دولة القانون/ الحكامة/ اللامركزية.....	96
9.1	ملخص.....	96

9.2	القضايا المحورية المتعلقة بالقطاع .....	96
9.3	المتدخلون في القطاع .....	98
9.3.1	مميزات م.م.م. العاملة في القطاع .....	98
9.4	مقدرات م.م.م. في القطاع والفاعلون الصاعدون: .....	106
10	الصحة.....	107
10.1	ملخص.....	107
10.2	القضايا المتعلقة بالقطاع: .....	107
10.3	م.م.م. العاملة في القطاع .....	109
10.3.1	مميزات م.م.م. التي تتدخل في القطاع .....	109
10.4	القدرات الكامنة لمنظمات المجتمع المدني في مجال الصحة والقطاعات الناهضة . .....	116
11	الهجرة /الأمن /الوقاية من النزاعات /الشباب/ التشغيل .....	118
11.1	ملخص.....	118
11.2	الموضوعات الأساسية المرتبطة بالقطاع .....	118
11.3	التدخلات في القطاع.....	121
11.3.1	مميزات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع .....	121
11.4	رصيد منظمات المجتمع المدني في القطاع، والفاعلون الناشئون .....	133
	الجزء 3: الاستنتاجات والتوصيات .....	135
12	الاستنتاجات.....	135
13	التوصيات.....	136

## قائمة المختصرات

د ت م	دعوة لتقديم مقترحات
أ ك م و	أفريقيا كاريبي والمحيط الهادي
ر ت ط ر	رابطة تعاونية ذات طابع رعي
ر ت ج	رابطة التنمية الجماعية
ت أ ت ن	التحاف من أجل التنمية النسوية
رأ ت م غ	الرابطة من أجل التنمية المندمجة لغنيدماغه
وأ ت ب أ ت	الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية
ر ن ر أ	رابطة النساء ربات الأسر
و ف ت	الوكالة للتنمية
ر ت ج م	الرابطة للتسيير الجماعي المحلي
ر ت ق و	الرابطة لتسيير قطب الواحات
ن م د	نشاطات مدرة للدخل
ر ش م	رابطة الشباب الموريتاني
ر م ح إ	الرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان
ر م م ه س	الرابطة الموريتانية لمكافحة الهجرة السرية
ر م م ج	الرابطة الموريتانيين للمعوقين بسبب الجذام
ر م ص أ ط	الرابطة الموريتانية لصحة الأم والطفل
و و م د ع	الوكالة الوطنية لمساعدة ودمج العائدين
ف غ ح	الفاعلون غير الحكوميين
ر م ع أ ش	الرابطة الوطنية للعاطلين من أصحاب الشهادات
ر ن ب ب ج إ م	الرابطة لنهضة البولاية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية
ب د	البنك الدولي
و إ ت ت	الوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية
ت ض ر م	التحالف ضد الرشوة في موريتانيا
خ د أ ص و	خلية الدعم للأمر بالصراف الوطني
ل ت ب	لجان التشاور البلدي
إ ت ق	لجان التشاور القروي

ك ع م	الكنفدرالية الحرة لعمال موريتانيا
ك ح م	الكنفدرالية الحرة لعمال موريتانيا
م ش أ ت ل ك	منسقية الشبكات من أجل تنمية لعصابة بكيفه
إ أ م ف	الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر
م ن ح	مجموعة انواكشوط الحضرية
م إ أ	مندوبية الاتحاد الأوروبي
إ ج ع ص	الإدارة الجهوية للعمل الصحي
م ت م م	مدرسة التنمية المحلية في موريتانيا
م م أ	معا لمستقبل أفضل
م ت ح إ د ع	معا لترقية حقوق الإنسان والدفاع عنها
إ ر م غ إ م	اتحادية رابطات المهاجرين الغرب إفريقياين في موريتانيا
الفاو	منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية
ص د ت ز	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
إ ط إ س ف	اتحاد طلبة إفريقيا السودان بفرنسا
ص أ ت	الصندوق الأوروبي للتنمية
ص أ م س	صندوق الأمم المتحدة للسكان
م م و ح إ	منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان
ت م ع	تسيير الأموال العمومية
ت م إ	تجمع لمصلحة اقتصادية
و أ ت د	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
ت و ر ر	التجمع الوطني للرابطات الرعوية
م س أ م ل	المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين
م م ت	المبادرة المواطنة للتغيير
إ ت إ	إعلام - تهييب - إتصال
م ن ت أ ت	المعهد النقابي للتعاون من أجل التنمية (إسبانيا)
م أش ص إ	المبادرة من أجل الشفافية في الصناعات الإستخراجية
و ش إ أ	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
د س ن	دار السينمائيين بانواكشوط
خ	الخفاض

و ص إ ب	وزارة الصيد والاقتصاد البحري
أ م ط ج	الأمراض المنقولة عن طريق الجنس
م ق	منظمات قاعدية
م إ أ ت	منظمة الاتصال من أجل التنمية
م ش د	منظمة الشغل الدولية
م م م ر	المرصد الموريتاني لمكافحة الرشوة
م ص ع	منظمة الصحة العالمية
م غ ح	منظمة غير حكومية
م ع ه	المنظمة العالمية للهجرة
م م م	منظمة المجتمع المدني
م م م م	<b>منظمات المجتمع المدني الموريتاني</b>
خ ع ب ق التغذية	خطة عمل بين القطاعات - التغذية
ب د م م ح ر	برنامج دعم المجتمع المدني والحكامة الرشيدة
ب د ق د ص	برنامج دعم قطاع الصحة
أ م ت	أنشر ما تدفع
ت ت س ت ح	التكفل التام بسوء التغذية الحاد
خ ت ب م ع	خطة التنمية البلدية المتشاور عليها
خ ت ب	خطة تنمية البلدية
ن ع م م	النفقات العامة والمسؤولية المالية
ب إ أ م م ث	برنامج الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني والثقافة
م ح م إ إ	مشروع الحكامة المحلية والانسجام الاجتماعي
ب و م م	البرنامج الوطني المحلي المحوري
خ و ت ص	الخطة الوطنية للتنمية الصحية
ب أ م ت	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
س و ص	السياسة الوطنية للصحة
ش ف م	الشركاء الفنيين والماليين
ش إ ت م	الشبة الأفريقية للتنمية المندمجة
ش ر ش أ	شبكة رابطات الشباب بأطار
ش ر ش ن ك	شبكة رابطات الشباب النشطين بكيفة

ش ر م أ	شبكة رابطات الموريتانية باوروبا
ش د م	الشبكة الديمقراطية والمواطنة
ش ن م م إ	شبكة النساء المنتجات محليا في أفريقيا
ت م م ن ص ز	التقرير المؤسسي بموريتانيا: نحو الصمود الزراعي والرعي أمام الصدمات
ج إ م	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
ش م ع إ	الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي
ش ت م	الشبكة لترقية المواطنة
ش م أ غ	شبكة منظمات الأمن الغذائي
م ب	المجتمع البلدي
م ت ع ث	مصلحة التعاون والعمل الثقافي
م م ع ع	متابعة المواطن للنشاط العمومي
إ ن س ر م	إستراتيجية النمو السريع والرفاه المتقاسم
ص أ ط	صحة الأم والطفل
إ و م ر	الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة
إ و ح إ	الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية
و م م أ د م ف	الوكالة المكلفة بمكافحة آثار الاسترقاق بالدمج ومكافحة الفقر "تضامن"
ش م	الشروط المرجعية
إ ت ز ر ص ت	اتحاد التعاونيات الزراعية - الرعية والصناعة التقليدية
إ ت ن غ	اتحاد التعاونيات النسوية بغيماغه
إ أ و ر و ب ي	الاتحاد الأوروبي
إ ع ش	الاتحاد العام للشغل (إسبانيا)
إ ع ع أ س	الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء
ص أ م ط	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
إ و أ م	الاتحاد الوطني لأئمة موريتانيا
م أ م م م ج	مكتب الأمم المتحدة المكلف بالمخدرات والجريمة
ع م ع ن	العنف المؤسس على النوع
ع م ن	العنف الموجه للنساء

## تنبيه:

تم تصميم إعداد هذه الخريطة طبقاً للشروط المرجعية كأداة لتسهيل فهم الرهانات والتحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع المدني الموريتاني في وضعية البلد الراهنة.

والهدف المبتغى من ورائها هو تزويد الأطراف الفاعلة (مندوبية الاتحاد الأوروبي والحكومة الموريتانية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الفنيين والماليين) بوثيقة تعكس صورة متفاعلة ديناميكية للمجتمع المدني لتمكين هؤلاء الأطراف الأربعة من فهم أوسع لمختلف فئات الفاعلين والرهانات التي يواجهونها و نقاط القوة والضعف وكذا قابلية الشراكة مع فئات الفاعلين الموريتانيين الآخرين.

ولا يسع البعثة في هذا المقام إلا أن تشكر مصالح مندوبية الاتحاد الأوروبي بموريتانيا و خلية الدعم للأمر بالصرف على المستوى الوطني للصندوق الأوروبي للتنمية لتعاونهم و للعناية التي أبدوا خلال إعداد هذه الخريطة وكذا منظمات المجتمع المدني الموريتانية التي تم إشراكها لتعاونهم المثمر وللمعلومات التي قدمت لنا والتي بدونها لم تكن هذه الدراسة لترى النور .

كما أن البعثة تسدي تشكراتها إلى ممثلي الممولين الذين شاركوا الاقتراحات خلال مختلف مراحل هذه الدراسة.

## خلاصة:

استطاع المجتمع المدني أن يبرهن على صلابته وعلى قدرته على العمل من خلال ممارسات تتسم بالتجديد والابتكار في العديد من مجالات التنمية وذلك بالرغم من وجود إطار تشريعي غير مناسب وبعض نقاط الضعف خصوصا قدرته على التحرك حسب أجندة خاصة ومستقلة عن الممولين.

لكن المجتمع المدني يعاني من مشكلة الاعتراف من طرف الفاعل العمومي وإلى حد ما من طرف الشركاء الفنيين والماليين. وبالرغم من وجود ملحوظ في سائر البلد ومركز طبعاً على المراكز الحضرية خصوصاً في انواكشوط العاصمة، وبالرغم من أنشطة ناجعة تخدم التماسك الاجتماعي والتعامل المناسب مع النزاعات، فإنه يتعذر على الفاعل العمومي (السلطة) الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني بوصفه فاعل لا غنى عنه في تسيير الفضاء العمومي.

وإذا كان العديد من منظمات المجتمع المدني ضالعا في تسيير البرامج ومشاريع التعاون من أجل التنمية في قطاعات كثيرة فإن الأمر يختلف بالنسبة لمشاركتها في إعداد السياسات العمومية والقطاعية بسبب مشكلة الاعتراف من لدن الفاعل العمومي.

وبصرف النظر عن قضية الاعتراف السياسي (بالمعنى الواسع للكلمة)، يواجه المجتمع المدني الموريتانية في الوقت الراهن تحديات عدة، ويتجلى التحدي الأول في العمل على الوساطة من أجل الحوار من خلال تجنيد الطاقات الاجتماعية لحل المشاكل و إخماد عوامل الخطر التي أدت إلى تشققات خطيرة في النسيج الاجتماعي الموريتاني.

و يتمثل التحدي الثاني في القضية العقارية كعامل مشجع للتوتر والتفرقة الاجتماعية. ويتعلق التحدي الثالث باستيعاب المجتمع المدني لأجندته والتمسك بها.

و فعلا، يبدو أن منظمات المجتمع المدني الموريتانية (م م م م) عامة ومن المستوى الثاني بالأخص يحدها توجه نحو استغلال الفرص المالية المرتبطة بالبرامج والمشاريع أكثر من تتبع مهامها الأصلية و الانسجام مع هوياتها الخاصة. الشيء الذي يؤدي بها إلى منطوق "تجاري" يجعلها تظهر كمسدي خدمات أكثر مما هي كفاعل شريك مع مجموعات الفاعلين الآخرين، بما في ذلك الدولة.

و هناك رهان لاحق يتعلق بتعايش مجتمعين مدنيين متجايفين: مجتمع مدني ناطق بالعربية ومجتمع مدني ناطق بالفرنسية، وإذا كانت المؤسسات الإسلامية تمول الأول، فإن الثاني يتجه نحو الممولين الأوروبيين ومن شمال أمريكا.

إن وجود مجتمع مدني يتصف بالازدواجية، وبالانقسامات اللغوية والثقافية وكذا بخطر تزايد الرادكالية ينذر بأخطار الشيء الذي يجعله بلا قيادة موحدة. ويتضح في هذا السياق أن بروز هذه القيادة بطيء. إلا أنه في الوقت الراهن يقود المجتمع المدني رجال ونساء يتعارفون فيما بينهم وهم في أغلب الحالات ممن عاش وكبر معا في نفس المحيط. وهؤلاء القادة يتمتعون بتاريخ نضالي في المجتمع المدني وبعضهم في السياسة والبعض في النضال اليساري المعروف في السبعينيات من القرن الماضي كما أن بعضهم معروف في النضال من أجل استقلال البلاد إبان فترة الاستعمار.

وعلى صعيد مميزات منظمات المجتمع المدني (م.م.م.) الموريتانية فيبدو أن المجتمع المدني متنوع ومتعدد ليس فقط على صعيد مختلف مكوناته العرقية واللغوية وإنما كذلك على مختلف مستويات الهيكلة بداخله.

وتتسم المنظمات القاعدية بغناها وتعددتها ويتجلى ذلك في نوعين كبيرين. ويتميز النوع الأول بكونه يعمل وينشط من خلال علاقات غير مصنفة على الطريقة التقليدية. والثاني بأنه مكون من فاعلين "مصنفين" لمنظمين وفقا للتمايز الكلاسيكي. وتأخذ المنظمات القاعدية ذات الطابع غير المصنف شكل رابطات حسب العمر (السن)، فنانيين تقليديين أو ما يسمى ب: "اجاومبي" وهي رابطات خاصة لهذا الغرض أو ذلك من أجل الدعوة للسلام في القرية أو "توزيعه" وهي تجمعات تعمل من أجل إنجاز أشغال ذات نفع عام للمجموعة القروية. وهناك فئة أخرى خاصة هي المنظمات الدينية على سبيل المثال الرابطات الصوفية التي تلعب حاليا دورا مهما في

<sup>1</sup> - منظمات حصلت على الترخيص حسب الإجراءات المعمول بها في التشريع الذي ينظم الحركة الجمعوية.

مكافحة التطرف الديني. إلا أن جل المنظمات القاعدية مشكل من فاعلين مصنفين مثل التعاونيات والمنظمات الاجتماعية - الاقتصادية والمنظمات الفلاحية والمنظمات النسوية ومنظمات الشباب والتجمعات ذات النفع المشترك... إلخ

وتتميز هذه المنظمات بالتعاون والتعاقد والتضامن الداخلي فيما بين أعضائها والطابع الإنتاجي (الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية والرعيية ومحاصيل الصيد البحري) وكذلك بنشاطات مشتركة تقوم بها مثل التنظيف. وتتمتع هذه المنظمات بعدد هام من المنتسبين المتطوعين ويمكنها أن تعول على قدرة تمويل ذاتي لا يستهان بها.

أما فاعلو المجتمع المدني من المستوى الثاني فهم فاعلون تم تشكيلهم بطريقة مصنفة وبمستوى أكثر تقدما من الناحية التنظيمية والهيكلية من المنظمات القاعدية. وكثيرا ما تكون لهذه المنظمات مقاربة عامة يتميزون بالاهتمام بعدد هائل من المواضيع ويتدخلون في عدد من القطاعات ويتجهون إلى العمل على نطاق واسع من حيث الحيز الجغرافي.

ويفسر هذان العنصران طابع العديد من المنظمات الذي يؤدي بها إلى التدخل بوصفها مسدي خدمات لحساب بعض المنظمات غير الحكومية الدولية أو الممولين. وهذا الاتجاه الذي يمكن وصفه بالتجاري يتأكد إذا نظرنا إلى درجة الهيكلة والتنظيم العالية لهذا الصنف من المنظمات التي يمكن أن تعول على عمال مأجورين ومقر مستقل وعلى الانفتاح على العالم الخارجي الوطني منه والدولي وعلى الأخص في شبه المنطقة. كما يمكن لهذه المنظمات أن تعول على مصادر ذاتية وعلى شركاء فنيين وماليين يميلون إلى التمويلات القطاعية.

أما فيما يعني "المنظمات - المظلة" (تجمع المنظمات أو الشبكات) من المستوى الثالث، فهي تتميز أساسا بوجود شبكات وتجمعات واتحادات منتجين (على مستوى الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد البحري).

وفي هذا الإطار يظهر أن الشبكات هي الصنف السائد وهذه ظاهرة جديدة في تاريخ الحركة الجمعوية الموريتانية. إلا أنه في أغلب الحالات تتجه الشبكات إلى العمل طبقا لنفس الطرق التي تنتهجها المنظمات غير الحكومية (م.غ.ح) يعني في التنفيذ المباشر لمشاريع على الأرض

وهذا التصرف يؤدي إلى منافسة حادة بين الفاعلين من الصنف الثاني الذين يكونون في بعض الحالات أعضاء في هذه "المنظمات - المظلة".

على العكس فإن "المنظمات - المظلة" تبدو أكثر حضورا (مرئيا) على المستوى الوطني ويرجع ذلك إلى عددها المحدود حتى الآن من جهة وكذلك إلى أن أغلبية الشبكات لها ممثلات في الولايات، الشيء الذي يزيد وجودها لكن إذا اعتبرنا قدرة هذه المنظمات على لعب دور نشط في الحكامة والحوار مع سلطات الدولة على المستوى الوطني، فعلينا أن نعترف أن تأثير هذا الوجود محدود جدا.

إن قدرة هذه المنظمات على التحوار مع المؤسسات ضعيفة بسبب عنصرين اثنين: الأول هو ضعف الاعتراف بها من لدن السلطات العمومية كفاعل ذي كفاءة وكمتدخل شرعي في مختلف مجالات السياسات القطاعية. ويكمن العنصر الثاني في تشتت الفاعلين والأنشطة التي تتطور في حقل التدخل نفسه.

وفي النهاية، بالنسبة للمنظمات - المظلة، من المستوى الرابع، أي المنتديات، الوضع يختلف شيئا ما عن واقع الشبكات. وفي الوقت الراهن لا يمكن للمجتمع المدني أن يعول إلا على منتدبين: منتدي الفاعلين غير الحكوميين و"السيبيرفوروم"، ويتعلق الأمر بمنظمات غير واضحة المعالم حيث عدد المنتسبين النشطين غير معروف بصفة دقيقة. وهي تعاني من عدم السيطرة على الحكامة الداخلية. ومن مشاكل تتعلق بتسيير الحياة الجمعوية بسبب العدد المرتفع لمنتسبيها وسعة البلاد م.م.م. الأعضاء تطالب بتمثيل أكثر لمصالح المنظمات الأعضاء من لدن هذه المنتديات. كما أن هذه الأخيرة تشكو من تأخر قدرتها على التفاعل مع المؤسسات فيما يتعلق بمختلف السياسات القطاعية.

في ميدان المال العام ونجاعة النفقات العمومية، تصبح لـ م.م.م. فائدتان عمليتان: التسيير ومتابعة ميزانية الدولة واستخدام موارد العون العمومي للتنمية الذي جعله الشركاء الفنيون والماليون تحت تصرف الدولة الموريتانية.

حيث أن الرهانات القطاعية التي على المجتمع المدني كسبها هي:

1) ضعف الشفافية من لدن الدولة حول تسيير المال العام. (2) مكافحة الرشوة. (3) مشاركة المجتمع المدني في صياغة ومتابعة قانون المالية.

يتميز القطاع (قطاع م. م. م.) بعدد محدود جدا من الفاعلين. ويتعلق الأمر أساسا ببعض الشبكات و م. غ. ح. متخصصة في الميدان، م. م. م. هذه، بصرف النظر عن الصعوبات المرتبطة بالولوج إلى المعلومات والخشية من لدن السلطات العمومية، فإن م. م. م. تثبت روحا ديناميكية وقدرة خلاقية وحيوية تمكنها من أخذ بعض المبادرات التي – وإن كانت على مستوى متوسط – تعكس على أية حال روحا مواطنة يجب تقديرها.

أما في قطاع الزراعة والأمن الغذائي فإن م. م. م. تواجه تحديات عدة: (1) أمن غذائي متذبذب. (2) الضغط الديمغرافي (كثافة السكان) في المنطقة الحضرية وفي الجزء الجنوبي من البلاد. (3) ظاهرة الاستيلاء على الأراضي. (4) النزاعات بين المزارعين والمنمين. (5) إشكاليات العقار: ومن ضمن الفاعلين الذين ينشطون في الميدان هناك فاعلون لا يمكن الاستغناء عنهم تمثلهم تجمعات المنتجين والتعاونيات. وضمن هذا الصنف من الفاعلين يجب أن نسجل الدور الهام الذي تلعبه النساء النشاطات التي تجد في الفضاء الجمعي وسيلة ملموسة للولوج إلى الأرض وإلى تقاسم الموارد والاستفادة من فضاءات التعاون. وفي نفس السياق تمثل اتحادات المنتجين فاعلين هامين بالنظر إلى قوة التعبئة والتنظيم والاستغلال الأقصى للموارد.

وتلعب المنظمات – المظلة: على مختلف المستويات دورا مهما في الدفاع عن مصالح م. م. م. القاعدية. كما أن المنظمات غير الحكومية (م. غ. ح.) المحلية والد. م. غ. ح. الدولية تمثل فاعلين مؤثرين في مسار هيكلية عالم الفلاحة والفلاحين من خلال دعم المنظمات القاعدية والتنظيم في إطار الشبكات والانفتاح على الخارج ويوضح تحليل الفاعلين بزور أربعة أدوار تلعبها م. م. م. ألا وهي:

1) دور مناصرة للدفاع عن المزارعين؛ دور رأس مال اجتماعي في إطار التجمع في شبكات وتعبئة الطاقات الاجتماعية المشاركة في مكافحة انعدام الأمن الغذائي.

2) دور تجديد وابتكار من خلال مبادرات وجبهة من شأنها تفعيل نشاطات الإنتاج وتقديم قيمة مضافة (القروض الخفيفة، التحويل والتسويق)، (4) دور وتقديم قيمة مضافة و الوساطة بين فئات الفاعلين عن طريق تهدئة وفض النزاعات المحتملة بين المزارعين والمنمين وبين المبعدين العائدين والمواطنين الذين استولوا على الأراضي.

وفي مجال دولة القانون/ الحكامة الرشيدة/ اللامركزية، هناك 5 محاور تمثل رهانات كبيرة بالنسبة لم. م. م. ألا وهي: ولوج المواطنين إلى العدالة، العنف الموجه للمرأة، الأمن العقاري بالنسبة للنساء والنزاعات المرتبطة بالملكية العقارية والاسترقاق.

هناك مجموعة متنوعة من المتدخلين في هذا الميدان تبدأ من المنظمات القاعدية التي هي منطلق نشاطات الإعلام والتحسيس الوطني فيما يتعلق بحقوق الإنسان وخاصة الدفاع عن حقوق المرأة كما أن هناك فاعلون آخرون هم الم. غ. ح. والمنظمات. المظلة التي، بغض النظر عن ضعفها فيما يخص تفاعلها مع السلطات المحلية، لها تأثير متواضع على السياسات الوطنية القطاعية بالرغم من وجود نقاط قوة هامة لديها. هذه المنظمات تلعب أساسا الأدوار الأربعة: المناصرة، الابتكار، التهذيب الجماهيري ودور الرافعة.

أما م. م. م. في قطاع الصحة فهي تتميز أساسا بنوعين من الفاعلين: المنظمات القاعدية على سبيل المثال التجمعات النسوية والتعاونيات وكذا الم. غ. ح.

وتلعب المنظمات النسوية دورا هاما في مجال التثقيف والتهذيب الجماهيري المستمر من خلال حملات الوقاية والتحسيس والنظافة. كما تؤدي قدر الإمكان بعض الخدمات خصوصا من خلال نشاطات تسجيل يتأكد من خلالها منتج منخرط في مركزية أن مواده على قوائم منتسبي هذه المركزية (...). وكذلك إنعاش حملات تحسيس للمجموعات، و التكفل بحالات من سوء التغذية الذي يصيب الأم والطفل. أما الم. غ. ح. فهي تلعب دورا مزدوجا بوصفها فاعل تنمية من خلال سلسلة من النشاطات التحسيسية والتعبوية للسكان حول القضايا الصحية الأكثر أهمية من جهة وتنفيذ نشاطات في إطار مشاريع وبرامج لحساب م. غ. ح. دولية أو لوكالات دولية للتعاون من

أجل التنمية. إلا أن المنظمات . المظلة تبدو ضعيفة لاسيما فيما يتعلق بالحوار مع المؤسسات العمومية. ويظهر تحليل هؤلاء الفاعلين أدوارا ثلاثة تلعبها م.م.م. وهي: (1) دور تهنئبي. (2) ترقية الرأس مال الاجتماعي. (3) دور رافعة.

وأخيرا بالنسبة لمجال الهجرة والأمن والوقاية وفض النزاعات والشباب والتشغيل فتبدو لوحة م.م.م. متنوعة حسب تنوع واختلاف القطاعات الفرعية. ويتميز قطاع الهجرة الفرعي بنشاط قوي ل م.غ.ح.

وعلى العكس، فإن المنظمات القاعدية تبدو كأنها تفقد الاهتمام ولا تملك القدرة على لعب دور مهم في المجال. أما المنظمات – المظلة فلها تأثير محدود فيما يتعلق بالموضوع، نظرا إلى انعدام أطر للتداول مع السلطة.

كما تشكل منظمات المهجر وبعض النقابات فاعلين يمكنهم لعب دور هام في الموضوع.

أما القضايا المتعلقة بالأمن والوقاية من النزاعات فتحظى بحضور قوي في المؤسسات ذات الطابع التقليدي. ويتعلق الأمر بالمنظمات الدينية وتعاونيات المنتجين، حيث أن هذه المنظمات، بموجب شرعيتها، قادرة على أن تمارس سلطة وصلاحيات تنظيم أساسية على مستوى جميع الفئات الاجتماعية خصوصا فيما يتعلق بالوقاية وتسيير النزاعات.

أخيرا فيما يتعلق بالقطاع الفرعي للشباب والتشغيل فإن المنظمات القاعدية لها دور لا غنى عنه. وبصرف النظر عن رابطات الشباب والنوادي الرياضية والتجمعات الثقافية، اكتشف الاستطلاع وأبرز حيوية منظمات الشباب العاملة في القطاع غير المصنف. وأساسا في الوسط الحضري وفي العاصمة حيث تلعب هذه المنظمات دور تجديد وابتكار مهم وكذلك دور تعبئة للشباب.

## مقدمة

تخضع خريطة للمجتمع المدني الموريتاني الوظيفية والديناميكية الممولة فيما بين صندوقي الاتحاد الأوروبي الـ10 والـ11 والتي يتضمنها هذا التقرير، تخضع هذه الخريطة لمنطق مزدوج ألا وهو فهم منظمات المجتمع المدني المتدخلة في القطاعات الخمس المذكورة في الشروط المرجعية<sup>2</sup> والديناميكية الأعم التي تتعش الحركة الجموعية في البلاد. حيث أن تسيير و دور و تموقع م.م.م. و كذا الرهانات التي تواجهها في كل من القطاعات الخمس المذكورة لا يمكن فهمها بدون الرجوع إلى السياق العام الذي يتحرك فيه المجتمع المدني الموريتاني.

يأخذ الجزء الأول من هذه الدراسة الخريطية بعين الاعتبار الديناميكية العامة للمجتمع المدني انطلاقاً من ميزاته ومن الإطار التشريعي وكذا من الرهانات التي عليه كسبها بينما يخصص الجزء الثاني كاملاً للقطاعات الخمس المذكورة أعلاه فيما يتعلق بمنهجية الدراسة، فإن المقاربة التي اعتمدت هي مقارنة تشاركية ونوعية ليس فقط على مستوى التحليل والتشخيص لـ م.م.م. وإنما كذلك على مستوى فهم التفاعلات التي تحركها والرهنات التي عليها كسبها. تم تصميم هذه المنهجية بهدف تغطية أكبر عدد ممكن من ولايات الوطن في الآجال المحددة وحسب ميزانية محدودة.

ترتكز هذه الدراسة على عينة محددة من البلديات والولايات مكنت الطاقم من أن يعمم المعطيات بدون اللجوء إلى توسيع الحقل الجغرافي للاستطلاع/المسح.

وكان اختيار عينات الولايات والقطاعات ذات الأولوية كان قد اعتمد التوجيهات التي تتضمنها الشروط المرجعية وكذلك على أساس اختيار مبرر ومعقول انطلاقاً من جمع المعايير التالية:

- \* التنوع الإثنى واللغوي؛
- \* الهوية الاقتصادية والاجتماعية السائدة؛
- \* تحديد المكان لتغطية كل الفضاء الموريتاني؛
- \* تنوع أشكال التنظيم السائدة في مختلف الولايات؛
- \* تنوع الوزن الديمغرافي لمختلف مناطق البلاد.

لذا، تم إشراك 8 ولايات مباشرة في الدراسة هي: انواكشوط، آدرار، لعصابة، غورغول، داخلت انواذيبو، كيديماغه، اترارزة ولبراكنة. كما أنه من الأهمية بمكان أن نذكر أن الخريطة الحالية تم تصميمها انطلاقاً من معلومات تم الحصول عليها من عدة مصادر مباشرة أو غير مباشرة (تحليل الوثائق، لقاءات مع م.م.م. بطريقة ثنائية أو عن طريق لقاء جماعي، إرسال أسئلة وتنظيم لقاءات مع الشركاء الفنيين والماليين... إلخ)، ولكنها (الدراسة) لا تدعي أنها شملت مجموعة المنظمات الموريتانية.

ولا تمثل التحاليل التي تتضمن هذه الدراسة إلا مجرد نقطة انطلاق يمكن من خلالها تعميق وتحيين المعطيات حسب الميادين وخصوصاً حسب المسارات والتفاعلات التي تدفع الحركة الجموعية في البلاد.

وتتميز هذه المسارات وهذه التفاعلات - مثلها في ذلك مثل المجتمع المدني الموريتاني، بتغيرات سريعة خاصة - بالأنظمة المفتوحة<sup>3</sup>.

ويجدر بنا أن نوضح أن عدد الفاعلين المعنيين بهذه الخريطة مرتفع جداً بالنظر إلى الواقع الجموعي الموريتاني. وإذا كان بالنسبة للمستوى الأول من م.م.م. تمت استشارة هذه المنظمات في حدود 78 منظمة قاعدية - الشيء الذي يمثل عينة مهمة عددياً - أما

<sup>2</sup> - تسيير المال العام ونجاعة النفقات العمومية؛ الأمن الغذائي والزراعة المستدامة؛ دولة القانون/ الحكامة الرشيدة/ اللامركزية؛ الصحة والهجرة/ الأمن؛ الوقاية من النزاعات/ الشباب/ لتشغيل.

<sup>3</sup> في العلوم الاجتماعية يعرف النظام المفتوح بأنه مسار يتبادل مع محيطه، الآلات والوسائل والطاقة والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات.

المستويات العليا فعدد الفاعلين الذين تهتم بهم الدراسة فهو يقارب الـ100% (الفضاء الإحصائي). تم في إطار إعداد الخريطة، اللقاء 127 م.م. من المستوى الثاني و 22 من المستوى الثالث و 2 من المستوى الرابع.

إن قاعدة من هذا الكم المرتفع كفيلية بأن تمنح نتائج الخريطة درجة عالية من الثقة والمصدقية وبالتالي إمكانية تعميمها على الولايات التي لم تشملها الدراسة. ويجب التذكير في هذا الصدد أن هذه الولايات تتموقع في المناطق الجيوغرافية الأقل سكانا في البلاد حيث لا يوجد إلا عدد قليل من م.م. نظرا كذلك للظروف المناخية الصعبة (المناطق الصحراوي)

## الجزء الأول: المجتمع المدني في موريتانيا الوضعية الراهنة

### 1 سياق وتطور المجتمع المدني الموريتاني

يعتبر المجتمع المدني الموريتاني نتيجة لتطور مرير بدأ منذ فترة ما قبل الاستعمار. وقد تجلت ديناميكيته الداخلية وإن كانت غير ظاهرة على السطح عبر ثلاث مراحل أساسية يمكن ملاحظتها وتحليلها فيما قبل وخلال وبعد الفترة الاستعمارية. الفترة الأخيرة ما بعد الاستقلال تنقسم إلى فترتين متباينتين: الفترة التي تمتد من استقلال البلاد في بداية العولمة وارتقاء الديمقراطية (1960-1991) وفترة تثبت التعددية (1991-2016).

#### 1.1 المجتمع المدني في موريتانيا ما قبل الاستعمار

كان المجتمع المدني يقوم بأدوار مهمة ومتعددة سواء تعلق الأمر بتسيير التضامن الجماعي أو استباق وحل النزاعات وتثبيت الحكم. وتسهر "جمعيات الحكماء" المؤلفة غالبا من المتعلمين المنحدرين من الزوايا على استقرار النفوذ داخل قبائلهم والقبائل المتحالفة معهم. وفي بعض المناطق خصوصا في الترابزة التي تعتبر أقدم إمارة، كانت هذه الجماعة تحضر تنصيب الأمراء مضيئة بذلك طابع الشرعية الشعبية على الحدث بصفة شكلية، وكانت هي نفسها تطلب ذلك من سلطات الإمارة أو القبيلة، تأمر بالقيام بحملات إسعاف لصالح ضحاي الكوارث أو الحروب ما بين القبائل.

وفي حقل الثقافة لعبت هذه الجمعيات الغير مصنفة دورا رياديا في تطوير ثقافة "البطان" خاصة. وفي النهاية قد لعبت "جمعيات الحكماء" دورا حاسما في استباق وتسوية النزاعات الدائرة بين القبائل والإمارات بالقيام بوساطات استطاع المجتمع ما قبل الاستعمار أن يصمد بفضلها أمام الانزلاقات والتنافسات التي كانت تهدده.

لقد ازدهرت منظمات "الأعصار" (أشخاص من نفس الفئة العمرية) بصفة خاصة على الضفة وفي منطقة نهر السنغال وفي شمال البراكنة. وقد لعبت منظمات النساء المسنات دور حماية حقوق المرأة من خلال حوار و مشاكسات على خلفية حق النساء في تناول الشاي وممارسة التجارة.

وفي مجال الحث على السلم ومناصرته تلجأ الجمعيات النسوية أو اتحاداتهن إلى مطالبة النساء بالحضور إلى ساحة القتال عاريات الشدي طمعا في شفقة المحاربين الذين يستجيبون لهن بإيقاف القتال .

وغالبا يلجأ شعراء الفولكلور أو "جاوامبي" في التكتل في جمعيات ظرفية من أجل الحث على السلم عندما يستشعرون خطر حرب بلوح في الأفق بين الكانتونات، القبائل أو الإمارات.

#### 1.2 المجتمع المدني الموريتاني أثناء الفترة الاستعمارية

لقد حافظ المجتمع المدني الموريتاني على ديناميكيته سواء في فترة الاستعمار أو ما قبل ذلك بفضل تأثير عدد من عوامله المؤسسة التي ساهمت في تعزيزه وتقوية روابطه.

لقد ازداد تجذر الطوائف الدينية في الفضاء الموريتاني وغرب إفريقيا وبدأت تزاول نشاطها الأصلي في الدعوة إلى السلم والإصلاح مما أدى إلى اتهام بعض هذه "الزوايات" بدعم المشروع الاستعماري، وتواصل النفوذ الديني تحت راية الجمعيات الدينية وكأنه يؤدي دور مجتمع مدني جديد يسهر على تهدئة النزاعات عن طريق تشجيع وإعلاء الحوار على غيره من الأساليب.

وخلال هذه الفترة بالذات بدأت موريتانيا (خاصة بموجب وضعيتها الإقليمية المختلفة عما عليه الحال في المستعمرة السنغالية والمتحصل عليها في 1920 بفضل دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة 1946)، تتعرف على بزوغ فاعلين جدد تحكمهم قوانين تشريعية خارجية المنشأ.

وفي تلك الأثناء شارك المجتمع المدني الموريتاني في أغلب المنظمات الغرب إفريقية خاصة الاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء (UGTAN) ورابطة طلاب إفريقيا السوداء في فرنسا (FEANF).. إلخ

وعرفت موريتانيا أيضا ميلاد بعض الأحزاب السياسية التي لعبت دور الرافعة بالنسبة لسلطة الإدارة الاستعمارية، وكانت تلك الأحزاب تفصح تجاوزات هذه الأخيرة في الوقت الذي أسست منظمة الشبيبة الموريتانية (AJM)، لمنعطف هام مشكلة بذلك أداة فعالة في المفاوضات الرامية إلى نيل استقلال البلاد.

### 1.3 المجتمع المدني الموريتاني في ظل ما بعد الدولة الاستعمارية التوجيهية:

إن الدولة المنحدرة من الاستقلال سنة 1960 خضعت لنوعين من التأثيرات الفلسفية والبنوية مازالت تثقل كاهلها، فهي من ناحية وريثة تقليد يعقوبي يتسم بمركزية قوية، ومن ناحية أخرى فإن تواضع الوسائل والنمط الجماعي الذي طبع النصف الثاني من القرن الماضي كان يوهم الدولة الناشئة نظرية توجيهية ستبدو فيما بعد أقل نجاعة مما كان يتصور، وما كان لدولة حديثة الاستقلال أن تمنح كثيرا من الحريات الشيء الذي دفعها من بين أمور أخرى إلى تقليص فضاء الحريات الذي كان طبقا للديكتاتور المتتالية من 1959 إلى 1961 يسمح بممارسة الحريات الفردية والجماعية حتى أواخر 1965.

إن المجتمع المدني انقسم إلى فئتين: فئة تقليدية بحوزتها وسائل تفرض بها نفسها على سلطة هي سبقتها إلى الوجود وفئة مسماة بالحديثة (الجمعيات، الأحزاب السياسية، النقابات الحرة... إلخ)، كانت مرغومة على ممارسة العمل السري. وشهدت البلاد أثناء هذه الفترة تكاثر المنظمات السرية التابعة لتيارات فكرية تعود إلى مرجعيات إيديولوجية (قومية عربية وزنجية إفريقية) كانت على الواجهة في ذلك الوقت. لقد شكلت ظاهرة اللجوء إلى العمل السري أحد العوامل التي أنهكت الحكم المدني بعد الاستقلال وزعزعت على الدوام حكم العسكريين الذين وصلوا إلى السلطة سنة 1978.

وكانت المنظمات القليلة العاملة في مجال البيئة هي وحدها المعترف بها نظرا لخطورة التصحر في تلك الآونة بينما احتلت المنظمات الغير مصنفة ذات الطابع الديني والمهتمة حصريا بالعمل الإنساني المدعومة أساسا من طرف دول الخليج الفضاء الجمعي عن طريق القيام بأعمال خيرية.

وكان لذلك الدور أثره البالغ نظرا للأزمات الغذائية المتتالية ما بين 1970 و1990 وما قامت به هذه المنظمات من بنية تحتية دينية وصحية مواكبة للحياة الحضرية الجديدة.

وبخصوص تطور المجتمع المدني تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة قد تميزت بظهور حركة تعاونية واسعة النطاق.

لقد استطاعت هذه التعاونيات أن تنجو من سطوة الاندماج المكثف لأغلبية الفاعلين الغير حكوميين داخل الحزب الواحد رغم أنها تعتبر جزءا من النظام القائم آنذاك.

لقد صمد النموذج التعاوني وتعزز منذ الاستقلال نتيجة لدعم الدولة من ناحية وتطابقه مع النزعة التضامنية الجموعية من ناحية أخرى، وظلت التعاونيات هي المحور الأساسي للدولة (مثال: روصو، بوعي، كيهيدي... إلخ)، فيما يتعلق ببرمجة وإنجاز ومتابعة واستصلاح المشاريع الزراعية والمائية على ضفة نهر السنغال، وقد تبين في أول وهلة أن استغلال مقدرات هذه المنطقة مستحيل دون استصلاح مجموعة من مساحات زراعة الأرز الصغيرة التي لا يمكن تسييرها إلا من طرف التعاونيات القروية، أغلب هذه المساحات مستصلحة بتمويل من الصندوق الأوروبي للتنمية (FED) وتعاونيات فرنسية وصينية.

### 1.4 المجتمع المدني الموريتاني في عهد التعددية السياسية

إن الإصلاح الهيكلي (1987) والتراجع الرسمي للدولة عن دعم الإنتاج الزراعي نظرا لبرنامج الإصلاح الهيكلي على مستوى قطاع الزراعة كان بمثابة النهاية للحركة التعاونية التي فشلت كما هو الحال بالنسبة للتدخل الاقتصادي للدولة المتعلق بتلك الهيكلة.

إن العولمة أزاحت الظلة التي من خلالها يتطلع المجتمع المدني إلى البروز منذ ثلاثة عقود وشكل ذلك سببا مع مجيء الليبرالية ديسمبر 1991 في ميلاد مرحلة جموعية واسعة النطاق قد حدد قانون 1964 المتعلق بالجمعيات إطارها الشرعي.

لقد أقصي الفاعلون غير الحكوميين على غرار أوساط نافذة من المجتمع المدني الأصلي بموجب المسار القاضي بإعداد ونشر بعض القوانين الهامة المنظمة لقطاعات استراتيجية كالتعليم والقضاء وكذا المجال العقاري.

وبعد 1991 شوهد ارتفاع مذهل لمنظمات المجتمع المدني التي عرفت ازديادا مطردا إلى درجة أنه لم يكن بمقدور الدولة نفسها وهي المسؤولة عن الترخيص لها وتسجيلها معرفة عدد هذه المنظمات.

والأغلبية الساحقة من هذه المنظمات مكونة ومؤطرة فيما يبدو إما من طرف نسوة أو بعض العناصر الزنجية الإفريقية أو بعض ممثلي الطبقات المحرومة، "الحراطيين، الأرقاء السابقون، الحرفيون... إلخ".

إن المجتمع المدني كما تقدم، ليس ظاهرة جديدة بالنسبة لموريتانيا التي كلما دعت الضرورة إلى ذلك تستدعي طاقاتها في مجال الحوار وآلياته سواء تعلق الأمر باستباق وحل النزاعات وثني السلطة التنفيذية أو بإثراء الموروث الثقافي.

وتعيش موريتانيا حاليا ما قد نسميه أزمة نمو، الشيء الذي يضعها مباشرة في مواجهة الرهانات التي يجب أخذها بعين الاعتبار وإدماجها في تحريات ومسيرة البلد اليومية، ومن أجل تحليل تطور الحركة الجموعية الموريتانية خلال السنوات الأخيرة يمكن الرجوع إلى المعطيات المتوفرة لدى وزارة الداخلية، وتشير هذه المعطيات أولا إلى وجود 8975 منظمة مسجلة وفق متطلبات القانون التي تقتضي الحصول على الترخيص من طرف الوزارة.

جدول 1: عدد المنظمات حسب سنة التسجيل:

الرسم البياني لمنظمات المجتمع المدني في سنتها الأولى:

Année d'enregistrement	Nombre d'organisations enregistrées
2008	1106
2009	449
2010	462
2011	371
2012	415
2013	248
2014	183
2015	236

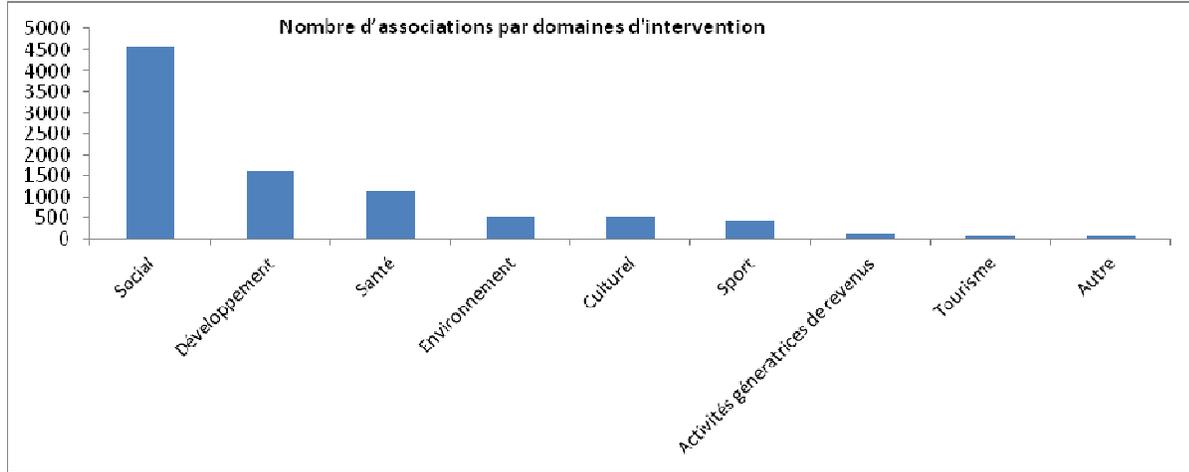
المصدر: وزارة الداخلية الإدارة العامة لشؤون السياسية و الحريات العامة ( تحيين إلى تاريخ 21 يناير 2016 ) د

يستشف من قراءة الجدول الأعلى توجه واضح في نقص تسجيل المنظمات بعد 2008 (المعطيات قبل 2008 ليست متوفرة).

إن سنة 2008 تشكل بالفعل نقطة تحول أساسي في التاريخ الحديث في الحركة الجموعية الموريتانية، فهذه السنة بالذات شهدت انفتاح سلطات الدولة تجاه المجتمع المدني وحول بعض القضايا الاجتماعية المتعلقة بالإرث الإنساني والعبودية على سبيل المثال. ومن ثمة هذا الانفتاح إنشاء إدارة وطنية للمجتمع المدني، إلا أن انقلاب 2008 العسكري أحبط مسار الانفتاح تجاه المجتمع المدني مما قد يعطي تفسيراً للتراجع الملاحظ في عدد التسجيلات خلال سنوات ما بعد 2008.

وفيما يخص مجال تدخل المنظمات الحاصلة على ترخيص إن الجدول التالي يبين أن أكثر من 50% منها تتدخل في المجال الاجتماعي/ الخيري وتبقى بعض المجالات الأخرى كالتممية والصحة والبيئة قطاعات ثانوية بالنسبة لتدخل هذه المنظمات.

جدول 2: عدد المنظمات حسب مجال التدخل



المصدر: وزارة الداخلية الإدارة العامة للشؤون السياسية و الحريات العامة (تعيين بتاريخ 21 يناير 2016)

## 2 الإطار القانوني:

### 2.1 إطار قانوني متنوع:

المادة 10 من الدستور تنص على أن: "الدولة تضمن لكافة المواطنين الحريات العمومية والفردية وعلى وجه الخصوص حرية الرأي وحرية التفكير وحرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية إنشاء الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة سياسية أو نقابية يختارونها، حرية التجارة والصناعة وحرية الإبداع الفكري والفني والعلمي".

وكان لهذه الترتيبات الدستورية انعكاس تجلى في كثرة المبادرات ووجود العديد من تشكيلات المجتمع المدني عبر البلاد.

#### الجمعيات:

تعتبر الجمعية التقليدية (المصنفة) حسب المادة الأولى من القانون المنظم لها: "اتفاق من خلاله يقبل عدد من الأشخاص تقاسم معلوماتهم ونشاطاتهم بصفة دائمة من أجل هدف غير الذي يفضي إلى تقاسم المنافع". وتعتمد الجمعية على مبادئ تضمن احترام هدفها الغير ربحي وطابعها الغير سياسي وحرية المشاركة وحرية استقالة الأعضاء ومساواتهم التامة.

الجمعية منظمة خصوصية لا تتبع لأي وصاية عمومية إلا أنها تخضع لرقابة الدولة التي تتابع نشأتها، تسييرها، وإجراءات حلها، ونقل ممتلكاتها في حالة تعرضها للحل. إن هذا النوع من الجمعيات ينظمه القانون 098-64 الصادر بتاريخ 9 يوليو 1964 المتعلق بالجمعيات.

الجمعيات ذات الطابع التنموي: تخضع هذه الجمعيات بدورها لنفس المبادئ التي يقرها قانون 1964، إلا أنها من حيث طابعها النظامي تتبع كسائر الجمعيات التنموية لقانون 043-2000 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2000 والمتعلق بالنظام الخاص بالجمعيات التنموية التي تربطها علاقات شبه وصائية مع الدولة إلى جانب الواجبات المفروضة عليها في مجال تسيير مواردها.

جمعيات التسيير التشاركي لواحاح النخيل ينظم قانون 98/016 الصادر في 19 يوليو 1998 جمعيات تسيير واحاح النخيل ذات الطابع التشاركي التي تخضع لنفس المبادئ العامة التي تخضع لها الجمعيات المصنفة والجمعيات التنموية.

توجد أصناف أخرى من الجمعيات التي تلعب دورا مهما في حياة المواطنين الموريتانيين ويتعلق الأمر خاصة بالجمعيات ، الوطنية ذات الطابع الزراعي - الغابوي - الرعوي بصفة ملحوظة في مجال تخصصها بالإضافة الى جمعيات الدفاع عن المستهلك.

تعتبر الجمعية بالنسبة للموريتانيين شكلا جديدا من التنظيم تطوّر مع مبادرة الدفاع عن حقوق الإنسان إثر أحداث 1989-1991. إلا أن القليل من الجمعيات هو الذي تم تسجيله لدى وزارة الداخلية في ذلك التاريخ.

تكونت الجمعيات على المستوى المحلي بفضل مشروع الواحات الممول من طرف الصندوق العالمي للتنمية الزراعية ومشروع تسيير المواد الطبيعية في المناطق المطرية الممول من طرف البنك الدولي.

فقد تكون مع هذا المشروع الأخير العديد من الجمعيات القروية ذات الطابع التنموي التي ساهمت بدورها في انتشار هذا النوع من المنظمات داخل البلاد.

### المنظمات الغير حكومية الدولية:

تلزم هذه المنظمات الغير حكومية الدولية الراغبة في مزاوله أعمالها أن تقوم بإجراءات الاعتماد لدى موريتانيا وتحصل لهذا الغرض وبعد موافقة وزارة الخارجية والتعاون على وصل تسجيل مسلم من لدن وزارة الداخلية، وقد تحصل الجمعيات الأجنبية خاصة والمنظمات الغير حكومية الدولية على إفادة بتعيينها تنظيما ذا نفع عمومي وفي هذه الحالة يجب عليها أن تبلغ عن أي تغيير يطرأ على نظام تسييرها المطبق في موريتانيا. (تغيير المسؤول أو تغيير النظام الأساسي أو جنسية الجمعية - الأم).

### التعاونيات والنقابات:

التعاونية الكلاسيكية هي محل تقاسم لقيم مادية من أجل مواجهة احتياجات منطقية في تسيير الموارد وهي غير سياسية لكنها تخضع لوصاية الوزارة المشرفة على القطاع الذي تعمل فيه.

تتمتع التعاونية الكلاسيكية بالشخصية القانونية ويمكن تعيينها منظمة ذات نفع عمومي.

تخضع التعاونية لترتيبات القانون: 71-67 الصادر بتاريخ 18 يوليو 1967 والمتضمن النظام الأساسي للتعاونيات.

تعاونية الصيد التقليدي أو تعاونية القرض والادخار لصالح الصيد التقليدي تخضع لنفس المبادئ المنظمة للتعاونية الكلاسيكية كما تتبع من حيث التنظيم للقانون رقم: 96/010 بتاريخ 25 يناير الذي يعدل القانون 67/71 الصادر 18 يوليو 1971 والمتعلق بالتعاونيات.

تعاونية الادخار والقرض تخضع لقانون 98/008 الصادر بتاريخ 20 يناير 1998 والمنظم للهيئات التعاونية.

على الرغم من أن القانون المنشئ للتعاونيات صدر بعد القوانين المنظمة للجمعيات والنقابات، فإن التعاونية ظلت هي التنظيم الأقدم في البلاد ودأب الموريتانيون على هذا الشكل من الممارسة وتعرفوا جيدا على طريقة التسيير والروح التي تتعامل بها هذه التعاونيات خاصة مع النساء الريفيات.

ويبدو هذا المكسب ذات أهمية كبيرة باعتبار أن التعاونية تقيم علاقة مباشرة مع الجمعيات التقليدية.

النقابات المهنية ينظمها القانون 61/033 الصادر في 30 يناير 1961 المعدل بالقانون رقم 70/030 الصادر في 23

يناير 1970، و القانون رقم 93/038 الصادر 20 يوليو 2007 الذي يعدل ويكمل بعض مقتضيات القانون 63/023 الصادر 23 يناير 1963 المتعلق بمدونة الشغل.

## 2.2 مشاكل الإطار الشرعي الحالي:

### إطار شرعي قليل البنيوية

إن القوانين المنظمة لهيئات المجتمع المدني لم تحدد شروطا تفرض تشكلا وديناميكية دائمة لهذه المنظمات، في الوقت الذي تبدو متابعتها القانونية متروكة لتصرف ورغبة مصالح وزارة الداخلية. فكان من المفروض اشتراط تقارير سنوية ومحاضر مما يضمن توفر

حصيلة ملموسة تمكن من معرفة ما إذا كانت هذه التجمعات تمارس نشاطها أم لا؟ ولا يحدد القانون أية تركيبية للجمعيات حسب حجمها وأهدافها ودائرة نشاطها مما يساوي بين وضعية جمعية تغطي سائر التراب الوطني وجمعية قروية صغيرة.

### إطار قانوني مفرط المركزية

ان الظروف التي اكتتفت إصدار القانون 64/098 بتاريخ 9 يوليو 1964 حول الجمعيات توضح بعض نواقصه، فالدولة المركزية عند نشأتها كانت تخشى من ظهور جمعيات ذات طابع عنصري أو جهوي أو قبلي و هذا هو السبب في كون القانون خول على المستوى المركزي كامل السلطة لوزير الداخلية للترخيص للجمعيات مهما كانت طبيعتها أو حجمها أو دائرة نشاطها، فمثلا كان من اللازم على جمعيات الشباب والفنانين التي أسست في أقصى البلاد أن تحصل على ترخيص وزير الداخلية في انواكشوط، وهذا التركيز القوي في الصلاحيات هو نفسه المطبق على التعاونيات التي لا بد لها هي الأخرى من ترخيص الوزير المكلف بالزراعة. وعلى الرغم من هذه الوضعية فقد تمكنت التعاونيات من الانتشار بفضل اللامركزية التي تطبع المصالح الزراعية المكلفة بتأطيرها على مستوى الولايات والمقاطعات، وكانت المتابعة والمواكبة للحصول على التراخيص من بين المهام المسندة لتلك المصالح، وبالنسبة للنقابات فلا بد لها من الحصول على ترخيص مسلم من وكيل الجمهورية لدى محكمة الشغل.

### غموض المصطلح:

ان الظرفية التي صدرت فيها القوانين المنظمة للجمعيات والتعاونيات والنقابات كانت تتسم بغياب مفهوم المجتمع المدني والحوار الاجتماعي في ذلك الوقت. لا يحدد القانون المنظمة الغير حكومية ولا مسؤولياتها ولا حقوقها ولا مشاركتها في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وكان من المفروض تصور هذه المشاركة حسب إجراءات واضحة تلزم الفاعلين العموميين بالتعامل مع منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي، الجهوي والوطني.

## 2.3 نظرة مختصرة حول القانون المتعلق بالجمعيات

### تجديدات المشروع:

ان مشروع القانون المتعلق بالجمعيات والهيئات الخيرية والشبكات الجمعوية الذي يعدل ويحل محل القانون 098-64 الصادر بتاريخ 9 يوليو 1964، والمتعلق بالجمعيات، لا يلاحظ في عرض أسبابه أن "الحركة الجمعوية تعيش تطورا كبيرا بوصفها رافعة مهمة لتطبيق السياسات التنموية والديمقراطية باعتبار أن الإطار القانوني المنظم لها لا يعكس بما فيه الكفاية هذه الوضعية". و لا يتقدم المشروع إلا بثلاث اقتراحات جديدة:

- الترتيبات المقترحة تتعلق بالجمعيات و الهيئات الخيرية والشبكات الجمعوية بنفس الدرجة
- المشروع يحدد الجمعيات حسب الفئات والترتيب الإقليمي الذي تتبع له هذه الجمعيات.
- قد تمت لامركزية ترخيص الجمعيات لصالح السلطات الإقليمية فيما يتعلق بالجمعيات التي تنشط داخل الدوائر التابعة لها. ويعتبر هذا التجديد الأخير مجهودا يبذل من أجل تقريب الإدارة من المواطنين.

### موقف المجتمع المدني تجاه مشروع القانون:

تعتقد أكثرية المنظمات التي التقينا بها خلال الدراسة أن المشروع الآنف الذكر قد حرر في غياب تام لأي مشاور مع المجتمع المدني الذي يطالب بدوره بتعديل القانون المتعلق بالجمعيات بصفة تجعله "يشكل رافعة مهمة لتطبيق السياسات التنموية والديمقراطية". ويتحفظ المجتمع المدني بثلاث مآخذ على المشروع وهي على التوالي:

- يعتبر المجتمع المدني كما هو الحال في أغلبية البلدان الديمقراطية أن الجمعيات تتأسس بموجب نظام التصريح بدلا من الترخيص الذي اعتبره متخلف وظالم.

- **تزايد سيطرة الدولة على الحركة التعاونية** بواسطة وزارة الداخلية وهذه الأخيرة مطالبة بمراقبة الجمعيات عن قرب، على أن تلتزمهم بتقديم معلومات أكثر حول إدارتهم ومواردهم وطريقة تسييرهم.
- **أصبحت إجراءات الترخيص مكلفة** بالنسبة للمواطن بالإضافة إلى استغلال التحقيقات السلوكية كوسيلة في يد السلطة التقديرية تستخدمها لمنع ترخيص الجمعيات ولا يوجد أي نص يلزم السلطة العمومية بتبرير قرارها الراض لطلب الترخيص، فغياب هذا التبرير مخالف للدستور الذي ينص على أن أي تقييد للحرية يجب تبريره وأن أي قرار يعطي أو يمنع التمتع بحق معترف به يجب إبلاغه في ظرف محدد يعتبر ما فوقه في حالة عدم تصرف الإدارة قبولاً.

### 3 الرهانات:

على الرغم من أن مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا ارتفع من 0,424 إلى 0,487 ما بين 2004 و2014 مقابل معدل 0,502<sup>4</sup> لإفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ونظراً لبعض التقدم بالنسبة لمعدل الفقر الذي تجاوز من 46,7% في عام 2004 إلى 42% في 2008<sup>5</sup> فإن البلد مازال يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة.

إن النمو الاقتصادي المقدر بـ 5,8% أثناء العشرية ما بين 2004-2014 (مع التقلبات حسب السنوات)، كما أظهرته إحصائيات البلد يخفي في الحقيقة نمواً تحقق في معظمه عن طريق القطاعات الثاني (الصناعات الاستخراجية) والثالث<sup>6</sup>.  
و فعلا قد تواصل النمو القوي للإيرادات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية منذ 2006 بفضل ارتفاع أسعار الحديد وتطور إنتاج النحاس والذهب.

تمثل الإيرادات الناجمة عن الصناعات الاستخراجية ما يقارب 30,6% من الإيرادات الميزانية إلا أن هذه الإيرادات لا يقابلها نمو منتظم للبلاد.

#### معدل الفقر:

يبقى معدل الفقر مرتفعاً خاصة في الوسط الريفي، وفي السنوات الأخيرة هبط مؤشر الفقر من 52% سنة 2000 إلى 31% في عام 2014 مع تفاوت كبير بين الوسط الريفي (44%) والحصري (16,7%)، ويلاحظ تراجع في تأثير الفقر ما بين 2008 و2014 على مستوى جميع الولايات باستثناء ولاية تيرس زمور التي ارتفع فيها المعدل من 17,8% سنة 2008 إلى 18,9% 2014. وعلى مستوى القطاعات النشطة يعيش عمال الزراعة تأثيرات الفقر الأكثر حدة التي ارتفعت من 54% سنة 2008 إلى 59,6%<sup>7</sup> 2014.  
إن العواقب الأساسية التي منعت تراجع الفقر تكمن في ضعف إنتاجية الاقتصاد الريفي وغياب القطاعات ذات رأس المال البشري الكثيف ومشاكل الحكامة الرشيدة بالإضافة إلى رداءة المصالح العمومية وضعف مواجهة الصدمات الخارجية.  
إن الهجرة<sup>8</sup> الريفية الكثيفة تسببت في تزايد الساكنة الحضرية من 48,3% 2013 مقابل 41% سنة 1988 وتمركز السكان بقوة في انواكشوط التي تأوي 27% من الموريتانيين سنة 2016 مقابل 21% سنة 1988.

رهانات التنمية حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2015)

الإستعمال غير المجدي للموارد

<sup>4</sup>المصدر البنك الدولي [www.banque mondiale.org/fr/country/mauritania](http://www.banque mondiale.org/fr/country/mauritania)

<sup>5</sup> المصدر البنك الدولي CFR

<sup>6</sup> برنامج الامم المتحدة لتنمية التقرير حول التنمية البشرية (ص13) 2015

<sup>7</sup> راجع برنامج الامم المتحدة لتنمية

<sup>8</sup> - الإحصاء العام لسكان و المساكن 2013

تعاني موريتانيا من عدة مشاكل تموية خاصة منها ما يتعلق بالاستخدام الغير فعال للإرادات الصادرة من مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى عجزها التنافسي وعدم تنوع أنشطتها وسوء تسيير الشأن العام.

ولا توفر الصناعات الاستخراجية التي هي بمثابة محرك النمو في البلاد إلا القليل من العمالة، وعليه فإنه من الضروري أن تصادق الدولة الموريتانية على نظام جبائي ملائم يمكنها من استعادة منصفة لجزء من الأرباح المالية المتعلقة بالموارد الطبيعية وأن تنفذ سياسات ممنهجة ترمي إلى إعادة استثمار هذه الأرباح بطريقة تعود عليها باستحقاقات دائمة وأكثر توزيعا. إن قطاعات الزراعة والصيد التي يعمل فيها الجزء الأوفر من العمالة والتي تتوفر على مقدرات هامة مازالت قليلة الإنتاج وتبقى معرضة لتأثيرات التقلبات المناخية.

#### عدم التنوع والعجز عن التنافس:

تعاني موريتانيا من حيث التنافسية من الحجم الصغير للاقتصاد المصنف وعدم التنوع وهشاشة الإطار القانوني، وتتحصر صادرات البلاد منذ التسعينات في المنتجات المتحصل عليها بفعل النشاطات المنجمية والصيد والتي يمثل معدلها 5/4 من مجموع الصادرات من 1990 إلى 2000<sup>9</sup>. وفي السنوات المنصرمة باستثناء النفط الخام لم تنوع موريتانيا اقتصادها، بل على العكس من ذلك ركزت أكثر على صادراتها ما بين 2012 و2013: في هذه الفترة مثل الحديد أكثر من نصف مجموع الصادرات.

#### سوء تسيير الشأن العام:

إن محاربة التفاوت وتوزيع الثروات يشكلان تحديين كبيرين باستطاعة موريتانيا التصدي لهما شريطة مواصلة الجهود من أجل إرساء حكمة ناجعة خاصة على مستوى قطاع المناجم ومنشآت الدولة. وتلعب الحكامة الرشيدة أيضا دورا مهما في تقوية المناعة الاجتماعية التي بدورها تساهم في تحسين مصالح الصحة (صحة الطفولة والأمم وتراجع نسبة وفيات الأطفال على الخصوص) ومحاربة الجوع.

المصدر: التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2015

يجب على البلاد - فيما وراء المؤشرات الاقتصادية - أن تواجه العديد من المشاكل التي لم تلق حلها بعد والمؤثرة بصفة جدية على التماسك الاجتماعي للفئات الموريتانية مما يشكل أرضية صالحة لتدخل منظمات المجتمع المدني.

#### الإرث الإنساني:

من بين المشاكل العالقة بيق الإرث الإنساني الناجم عن اضطرابات سنوات 1989-1990 والذي بدأ مسلسل تسويته مع مشاركة الفاعلين الأساسيين (الدولة، العائدون... إلخ)، وأنشئت وكالة مكلفة بتنظيم وعودة ودمج اللاجئين الموريتانيين (ANAI) المقيمين في السنغال ومالي.

لقد تمت العودة في ظروف أكثر تحسنا وتواصل دمج العائدين خاصة عبر برامج الدمج، مع أن ذلك لا يمنع من تحسين الإجراءات المتخذة وتقويتها (الدمج في الحياة النشطة ومشاريع ذات أبعاد متعددة)، وتعترف بعض منظمات حقوق الإنسان منذ سنوات مثل: المنظمة الموريتانية لحقوق الإنسان ومنظمة إنقاذ الأرقاء ومنظمة النساء المعيلات على الأسر، (AFCF)... إلخ، إن موريتانيا عرفت على نطاق واسع خلال الفترة ما بين 1989 و1992 انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتطالب هذه المنظمات الحكومة الموريتانية "بتشكيل لجنة تحقيق تكشف هوية ومتابعة ومعاقبة الضالعين في هذه الممارسات وتعويض الضحايا"<sup>10</sup>. ويندد العديد من المنظمات الغير حكومية والمبشرين أنفسهم بالنواقص البيئية المتعلقة بالمخصصات المرصودة بعمليات الترحيل والدمج ومازالت القضايا المتعلقة بتعويض الضحايا مطروحة حتى الآن.

وحسب ما تعتبره هذه المنظمات بيق الكثير من التحديات التي يجب مواجهتها خاصة ما يتعلق منها باسترجاع الأراضي وأماكن السكن السابقة بالإضافة إلى إمكانية دمج بعض الأشخاص في الوظيفة العمومية<sup>11</sup>.

#### آثار العبودية:

<sup>9</sup> - المصدر البنك الدولي [www.banquemoniale.org/fr/country/mauritanie](http://www.banquemoniale.org/fr/country/mauritanie)

<sup>10</sup> <http://www.panapress.com>

<sup>11</sup> - الملاحظات المقدمة من طرف المتدخلين في لقاء مجموعة "فوكوس" (التركيز) مع منظمات المجتمع المدني المنعقد في انواكشوط يوم 28 يناير 2016

تمثل الإشكالية المتعلقة بمخلفات العبودية رهانا آخر مهما بالنسبة للتماسك الاجتماعي، ويتعلق الأمر فعلا بقضية حاضرة في أذهان المواطنين لم تجد بعد حلا على الرغم من اعتماد خريطة عمل لمحاربة مخلفات العبودية صادق عليها مجلس الوزراء سنة 2013 وقد مثلت خارطة الطريق هذه لحظة لافتة في الترقية والنهوض بحقوق الإنسان في موريتانيا خلال السنوات الأخيرة، ويبقى تطبيقها تحديا كبيرا في هذا المجال.

وقد أنشئت وكالة التضامن<sup>12</sup> بصفتها آلية مؤسسية لمحاربة مخلفات العبودية والدمج ومحاربة الفقر، ومن أجل تحسين ولوج الساكنة إلى خدمات نوعية ومحاربة الفقر.

على الرغم من أن الوكالة قد أنجزت بعض النشاطات في ميادين مختلفة: (الولوج إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية، البنى التحتية، الزراعة، التنمية، النشاطات المدرة للدخل)، خاصة على مستوى جيوب الفقر لصالح المتضررين من الفقراء، فإن الإشكالية حسب عدة منظمات من المجتمع المدني مازالت حاضرة وتعمق التنمية المنسجمة للمجتمع.

وتعتقد بعض منظمات المجتمع المدني التي تحارب أساسا هذا النوع من الحرمان الاجتماعي أن الإشكالية ليست بالضرورة مسألة ذات ارتباط قوي بالفقر وإنما هي إشكالية اجتماعية محصورة في احترام حقوق الإنسان.

ويتخذ عدد من منظمات المجتمع المدني هذه المقاربة مناسبة تستدعي المشاركة في حوار توافقي يفضي إلى تأسيس مجتمع متساوي ينعم فيه الإنسان بكافة حقوقه، وهذا شرط أساسي إن لم يكن الوحيد في إقامة مجتمع يسوده الاستقرار وقادر على تدارك الأخطار التي تهدد انسجامه وكيونته.

ولم تعد العبودية اليوم ولا مخلفاتها التي هي أخطر منها حجما موضوعا محظورا لا بالنسبة للمجتمع المدني الذي يحاربها ولا بالنسبة للحكومة التي تسعى للقضاء<sup>13</sup> عليها من خلال استراتيجية ملائمة.

### 3.1 المجتمع المدني: حشد الطاقات الاجتماعية والوساطة عن طريق الحوار:

تمثل كل العناصر الواردة أعلاه عوامل خطورة حادة كما يرى ذلك المجتمع المدني، إلا أنه يجب الاعتراف في مواجهة هذه الوضعية، بنقص الموارد والأخطار المترتبة على الحكامة والشطط في تسيير التنوع الثقافي، كل ذلك بطبيعته يحدث تصدعات من شأنها توسيع الهوة سواء داخل المجتمع الموريتاني<sup>14</sup> أو بين الفاعلين أصحاب الثقافات المختلفة أو فاعلين من فئات أفرزها تطور المجتمع. في موريتانيا تظهر أكثر فأكثر أشكال من الاستياء التي تستدعي تدخل المجتمع المدني بطاقاته وحسه الوطني واتزان مواقفه. و عندما تتشأ و تتوسع هذه الهوة فيعسر ذلك تدخل المجتمع المدني الذي يصبح عاجزا عن لعب دوره كوسيط ومهدي للنزاعات عن طريق الحوار.

وهذا الاستياء محصور الآن في حدود يمكن التغلب عليها سواء من طرف السلطات العمومية أو منظمات المجتمع المدني إلا أنه من غير المستبعد أن يتطور الوضع إلى ما لا تمكن السيطرة عليه من طرف كل هؤلاء الفاعلين مجتمعين.

إن المجتمع الموريتاني حسب موقعه وتاريخه ثمرة لتلاحق ثقافات عربية إفريقية مكنته من الصمود في أكثر من فترة وإن اتسمت تلك الحقبة بتسيير غير لائق للتنوع الثقافي في البلد، لكن هذه القدرة على البقاء قد لا تكفي لمعالجة منطقية لبعض القضايا خاصة إذا تعلق الأمر بتضديد الجراح العميقة لأحداث 1989-1991 الأتفة الذكر.

<sup>12</sup> - أنشأت بموجب المرسوم رقم 048-2013 بتاريخ 28 مارس 2013 للتجاوب أساسا مع متطلبات التنمية المتعلقة بتحسين ظروف الحياة لبعض الساكنة المتضررة ازا وضعية تاريخية كانت اثارها الاقتصادية والاجتماعية كارثية وكالة التضامن مكلفة بمهمة كبرى تتمحور حول ثلاث مكونات: محاربة مخلفات العبودية؛ دمج الموريتانيين العائدين من السنغال ومحاربة الفقر. ومن هذ المنظار فان التضامن مكلفة خاصة على مستوى الاطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (CSLP) بترقية و انجاز البرامج الرامية الى القضاء على الفقر في جميع مناطق موريتانيا (www.tadamoun.mr)

<sup>13</sup> - اسلم ولد عبد القادر: "العبودية في موريتانيا-البقايا و المخلفات" مطبوعات oltm يناير 2016

<sup>14</sup> - هذه الاشكاليات تجسد التحديات الاولى بالنسبة للمنظمات التي التقينا بها خلال الاجتماعات العشرين التي نظمت داخل البلاد.

وأية ردة فعل قد تنجم عن إهمال معالجة هذا النوع من المسائل؟

إن اتساع الهوة أو نشأتها تحت تأثير عوامل سبق ذكر بعضها قد تولد بصفة حتمية تصاعد وتفاقم أشكال متعددة من الراديكالية وفي المقابل يلاحظ وجود إرادة سياسية معلنة ومدعومة خاصة بواسطة قوانين ترمي إلى القضاء على هذه المخلفات، لكن تأثير الإجراءات المعتمدة يبقى دون المطلوب ولا يكفي حسب الفاعلين في الميدان نظرا لقصور الجهود المبدولة وضآلة الموارد المخصصة لإزالة هذه الأشكال من التبعية.

إن التفاوت بين الواقع والخطاب السياسي قد يؤدي إلى بروز ثم تجذير أشكال مختلفة من التطرف، والوضعية الاقتصادية الصعبة للبلد وعدم قدرته على التجاوب مع احتياجات و طموح شباب أصبح يدرك حقه في التنمية وضرورة تحسين ظروفه المعيشية<sup>15</sup> يشكل أرضية محتملة للراديكالية يمكن استغلالها من لدن أطراف أخرى عن طريق نظام تعليمي مواز على غرار النهج المتبع في المدارس القرآنية والهيئات التي تعمل في الخفاء وبدون مراقبة السلطات العمومية.

وفيما يتعلق بإشكالية الراديكالية داخل المجتمع خاصة لدى الشباب فإن هذا الخطر يعود من جهة إلى غياب نظرة مستقبلية بالنسبة للدعاية الدينية، ومن ناحية أخرى إلى إنعزال مجموعات الشباب التي تجد نفسها مرغومة على تبني نظرة مستقبلية بلا منظورية مما يؤكد ضرورة إقامة حوار اجتماعي وانفتاح المجتمع المدني اتجاه شبه المنطقة من أجل خلق فضاءات تلاق وتبادل أصبحت ضرورية.

وهل بالإمكان أن تتطور هذه الأخطار التي على البلاد مواجهتها نحو اتجاه لا يمكن التحكم فيه؟

الإجابة على السؤال لا يمكن أن يتقدم بها إلا المجتمع المدني بوصفه الفاعل المعني أكثر من غيره حسب موقعه لإخراج البلاد خارج النفق الذي يبدو أنها متجهة إليه، ومواكبتها نحو مستقبل تختلف ملامحه عن الذي بدأ يرسم في الأفق.

وفي هذا الإطار فإن تجربة بعض المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان وكذلك تجربة بعض المنظمات الدينية كالمؤسسات الشبابية وما تقوم به بعض التعاونيات على المستويات المتوسطة، كل ذلك يشكل سبيلا لإيجاد حلول ملموسة لتفادي الأخطار المحتملة. وقد لعبت جمعية العلماء دورا مهما في حل مشاكل الإرث الإنساني وقامت أيضا بعدة محاولات لتقريب وجهات النظر بين الحكومة وأصحاب الحق.

وقامت بدورها جمعية سفراء موريتانيا القداماء بجهود جبارة ترمي إلى اصطحاب الفاعلين السياسيين (النظام والمعارضة) إلى حوار يخرج من البلاد من المأزق الذي قد تقع فيه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تجربة اتحاد المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمة الغير حكومية "الكونكرديس الدولية"، اللتين قامتا بدور مهم تجسد في تشييد العيادات القانونية في ولايات غورغول والترارزة والبراكنة من أجل تدارك النزاعات العقارية والمساهمة عن طريق الوساطة في دعم انسجام المجتمع الريفي.

ولا مناص في هذا السياق للموريتانيين من تعبئة طاقاتهم الاجتماعية سبيلا إلى بلوغ أهداف تمكنهم من تصور مستقبل أفضل. هذا بالضبط هو دور المجتمع المدني بدء، بتنظيماته القاعدية في القرى والأحياء وعلى مستوى تشكيلاته الهرمية.

بمعنى آخر على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بحشد هذه "الطاقة الاجتماعية" عن طريق ممارسة الحوار والوساطة لتحقيق الأهداف التنموية للبلاد وفق تصور لحوار اجتماعي وسياسي مع الفاعلين الآخرين.

ومن الواضح أيضا أن المقاربة التخطيطية الضعيفة على مستوى البلديات لا تمثل في الوقت الراهن ضمانا كافيا لتحقيق هذه السياسة.

<sup>15</sup> - الساكنة الموريتانية فئة فنية بنسبة 44% من الدين تقل اعمارهم عن 15 سنة و 76% تقل اعمارهم عن 35 سنة ونظرا لهذا الهرم التوزيعي الاعمار فان البلاد تواجه حاليا طلبا متزايدا لنفاذ الى المصالح القاعدية 'التعليم الصحة السكن' و التشغيل

لا يسهل الحضور الضعيف في الوقت الحالي للجان التشاور البلدية بالإضافة إلى توفير القليل من مخططات التنمية البلدية خلق فضاءات لتشاوور والحوار على المستوى المحلي من شأنها تشجيع البحث (حتى ولو بصفة جزئية) عن حل بعض اشكالات الحكامة المحلية وتسيير بعض أمور التجمعات الإقليمية.

### 3.2 القضية العقارية بوصفها محفز للاضطرابات والنزاعات الإجتماعية:

وتعتبر الإشكالية العقارية<sup>16</sup>، إشكالية أخرى ذات طابع جوهري، هذه القضية المعقدة طبعا وذات الأبعاد المتعددة تمثل رهانا مهما بالنسبة للتلاحم الاجتماعي في البلد.

و تتجلى الرهانات المرتبطة بالإشكالية العقارية في ثلاثة مظاهر أساسية: (i) إشكالية الاستيلاء على الأراضي، (ii) إشكالية العائدين، (iii) نزاعات المزارعين والمنمين.

**الاستيلاء على الأراضي** أصبحت ظاهرة تثير اهتمام مستثمرين أوروبيين وبعض دول الخليج وأفريقيا التي تحاول عبر وساطة موريتانيين الحصول على مساحات قد تصل إلى 30.000 هكتار<sup>17</sup>. وتوجد حالات من هذا النوع في منطقة البراكنة وبالتحديد في بلديات دار البركه، بوكي، وأبرمبار. لقد عارض السكان المحليون هذه المبادرات محتجين بأن الأراضي المفترض منحها هي ملك لهم وأن الاستصلاحات المزمع تنفيذها ستضيق عليهم بالإضافة إلى أنها ستحد من حجم المحميات ومساحات الممارات الرعوية المتأثرة أصلا بالظروف البيئية المتدهورة<sup>18</sup>.

وتمثل إشكالية عودة اللاجئين عنصرا آخر كثير الحساسية يمكنه زعزعة بعض المناطق خاصة تلك الواقعة على ضفة نهر السنغال.

في يوليو 1989 وكردة فعل على الحكومة السنغالية التي طردت الموريتانيين من أرضها أبعدت الحكومة الموريتانية بدورها نحو السنغال بعض المجموعات القروية الموريتانية التي كانت تسكن على الجانب الموريتاني من الضفة. واقامت محلها في الأراضي والقرى التي كانت تسكنها مجموعات أخرى قادمة من السنغال بعد أن تعرضت للنهب من طرف الإدارة السنغالية.

وتجمهر المبعدون الموريتانيون في مخيمات اللاجئين على الضفة السنغالية حتى حصولهم سنة 2008 على إذن الرجوع الى بلدهم إثر اتفاقية ثلاثية بين السنغال والجمهورية الإسلامية الموريتانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة المكلفة باللاجئين.

وتنص الاتفاقية على منح هؤلاء المبعدين كل أشكال التعويضات التي يستحقونها، إلا أن الحكومة الموريتانية حسب بعض المراقبين لم تف حتى الآن بالتزاماتها مع أنها تكفلت من الناحية الغذائية والصحية والمدرسية بتلك المجموعات التي مازالت تطالب بالأراضي والقرى التابعة لها التي أصبحت بإقرار من الدولة تحت سيطرة مجموعات أخرى حلت محلها.

وهكذا قامت البعثات الأخيرة بإجراء إحصائي ميداني لـ 22 لائحة من العائدين من السنغال دخلت في نزاع غير صريح مع مجموعات أخرى تنتمي في الغالب إلى أصول عرقية مختلفة. وتعود مراقبة هذه المواقع كما سبق ذكر ذلك الى اتحاد المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان الذي يسهر على إقامة علاقات تفاهم متبادلة بين المجموعات المتواجدة في المكان.

القضية الثالثة المتعلقة بالعقار تعني النزاع القائم على خلفية استخدام الأراضي بين المزارعين والمنمين: الانتجاع، إتلاف المزارع، قتل الماشية من طرف المزارعين، المزاحمة على "مناطق المراعي".

<sup>16</sup> - وهذه الإشكالية كانت تحتل الصدارة اثناء عدة لقاءات أجراها الفريق في ولايات الوطن

<sup>17</sup> - قوس قزح مقال بتاريخ 12-05-2015 اراضى الضفة موروث محفور بعمق فى قرون التاريخ مقال بتاريخ 05-12-2015 اراضى الضفة CRIDEM مقال بتاريخ 07-05-2015 حقوق الانسان تبخيس الاراضى دار البركة مستعدة لكل شيء - مقال بتاريخ 07-07-2015 "الاماراتيون و التوجه نحو احتلال الجنوب الموريتانى "

<sup>18</sup> - ان تشخيص الوضعية البيئية فى موريتانيا على غرار دول الساحل الاخرى يبين انها تواجه مند مايزيد على اربع عقود شبه جفاف مزمن ذات ارتباط وثيق بالنقص المتتالي للامطار بالإضافة الى انعكاسات عمل الانسان على المحيط البيئى مما ادى الى نقص حاد فى الغلاف النباتى و تراجع للمخزون الغبوى و ازدياد فى التعرية الناجمة عن التأثيرات الريحية و المائية الشبى الذى تسبب فى تدهور لامثيل له لتنوع البيئى و اختفاء الاراضى الزراعية و الممرات الرعوية بفعل التأثيرات المتعددة لتدهور المناخى

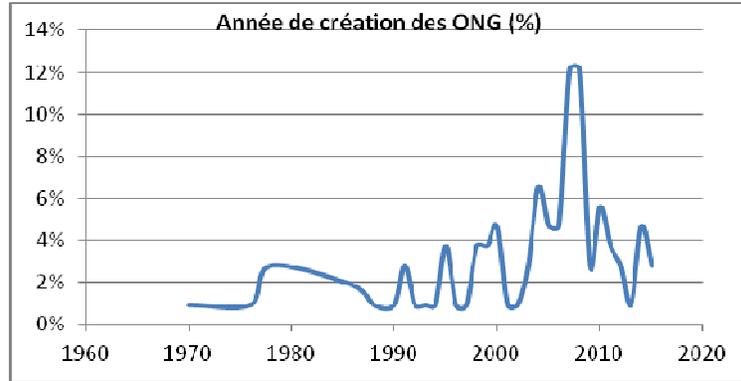
وأصدرت الحكومة بعد الاطلاع على أهمية هذا الرهان مدونة رعية بمساعدة التعاون الألماني، كان لها الأثر البالغ على مستويين: كرسست أهمية دور المناطق الرعية وأسست لجانا للتحكم على مستوى كل بلدية من أجل تدارك وحل النزاعات بين الرعاة والمزارعين، وقد خفت وتيرة هذا الشكل من النزاعات بفعل الدور النشط للمجتمع المدني المحلي بما في ذلك تشكيلاته التقليدية التي ساهمت بدورها في تخفيف تأثيرات هذه النزاعات على السلم المدني، ومثال ذلك ما تقوم به لجان الوجهاء في مدينة سيلبابي التي تحاول جاهدة استباق وتسوية النزاعات بين المزارعين والمنمين وينطبق ذلك على الحلول التي توصلت إليها جمعيات التسيير الجماعي المحلي في ولاية كيديماغه والتجمع الوطني للجمعيات الرعية من أجل تسيير الفضاءات العمومية (خاصة ما يتعلق بالأراضي والمناطق الرعية).

### 3.3 مجتمع مدني مطالب باستيعاب جدولة اهتماماته:

إن الإحصائيات الرسمية<sup>19</sup> المشار إليها أسفله، والمتعلقة باتجاه المنظمات الجديدة للمجتمع المدني المسجلة لدى وزارة الداخلية تتطابق تماما مع التحقيق الوارد في الدراسة.

الظاهرة المتعلقة بانتشار منظمات المجتمع المدني في 2008 هي إشارة واضحة للاهتمام الجديد الذي يوليه المجتمع المدني في إعادة تشكيلته من أجل تقوية نفسه في مواجهة الرهانات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها البلد.

سنة إنشاء المنظمات غير الحكومية



إلا أن هذه الديناميكية في الحركة الجمعوية عرفت خلال مسيرتها وتطورها بعض التعثرات الناجمة عن الموقف الانتهازي لبعض المنظمات التي كانت تعتبر القطاع الجمعي وسيلة للتكسب وتكديس الأرباح نتيجة لتوفر الموارد المالية لدى الممولين للقطاع.

ومن الغريب أنه لم ترد ضمن المشاكل التي يثيرها المجتمع المدني الموريتاني خلال التحقيقات الميدانية موضوعات ذات أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل البلاد ومكوناته، كالإشكالية البيئية على سبيل المثال، أو القضايا المتعلقة بالصيد وربما يرجع هذا التصور إلى أن منظمات المجتمع المدني الموريتاني تعودت على أن لا تتدخل إلا في حالة توفر الموارد الأجنبية وليس وفق جدولة خاصة بها تعكس أولويات البلد والمهمة المناطة بها أصلا.

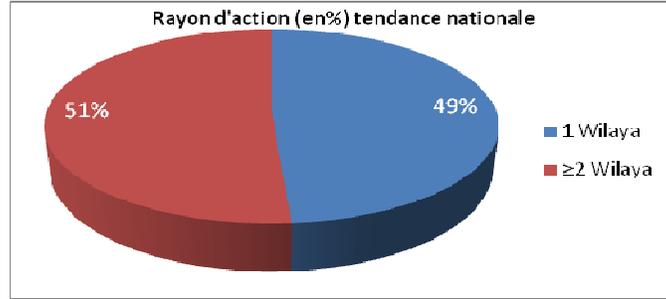
وبالفعل، فإن مظهرين أساسيين يبرران هذا الاتجاه: الطابع المَعَمَّم لمنظمات المجتمع المدني والطريقة العملية في إسداء الخدمات. فيما يتعلق بالجانب الأول فإن 70% من المنظمات التي أجريت معها مقابلات تعمل في أكثر من ثلاث مجالات وما يناهز 60% من المنظمات المنتمية إلى المستوى 2 من التشكيلة تنشط في أربع أو أكثر من المجالات، فهذا بالطبع ينم عن عدم تخصص ميداني يمنع منظمات المجتمع المدني من الفعالية والتأثير الجدي في التعاطي مع الموضوعات القطاعية المختلفة.

<sup>19</sup> - وزارة الداخلية، الإدارة العامة للشؤون السياسية و الحريات العامة "أرقام محبنة بتاريخ 21 يناير 2016

وإضافة إلى هذا الاتجاه العام فهناك **البعد النشاطي** الواسع الانتشار على المدى الجغرافي والذي يحد من التثبيت على المستوى القاعدي.

ويستشرف من التحقيق أن ما يناهز نصف المنظمات المستجوبة ينشط في ولايتين أو عدة ولايات داخل البلاد.

الرسم البياني 2: البعد النشاطي للمنظمات على المستوى 2



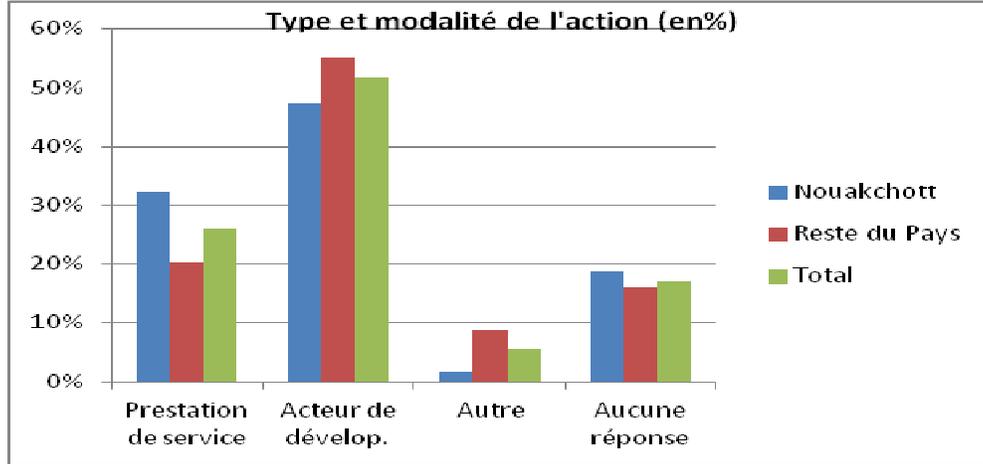
المصدر : الرسم البياني لمنظمات المجتمع المدني في موريتانيا

والمظهر الآخر المعبر عن الحركة الجموعية الموريتانية وخاصة المنظمات التي تنتمي للدرجة الثانية من التشكيلة هو **الطابع الخاص ل م م م بوصفها مسدي خدمات**، ويطبع النهج العملي لمنظمات المجتمع المدني وجود **أجندته خارجية** مستقلة عن رؤية ومهمة هذه المنظمات.

ويعني ذلك أنه في العديد من الحالات يتأثر بصفة جلية اختيار القطاعات المعنية بالتدخل واغتنام هذه المنظمات لفرص التمويل حسب ورودها أولاً بأول على البلاد.

إن هذه الظاهرة الملاحظة خلال التحقيق والمعترف بها من لدن أكثرية المنظمات ليست مقبولة بسهولة من طرف هذه الأخيرة. ويبين رسم الخرائط التالية الاستعداد الضعيف لمنظمات المجتمع المدني في تقبل دورها الخدماتي نظرا للشحنة التي يتميز بها هذا المفهوم و ما ينجر عنه من انعكاسات سلبية على المستوى المادي وهو ما يفسر اعترافها الخجول بهذا الدور.

الرسم البياني 3: نموذجية وكيفية عمل منظمات المجتمع المدني

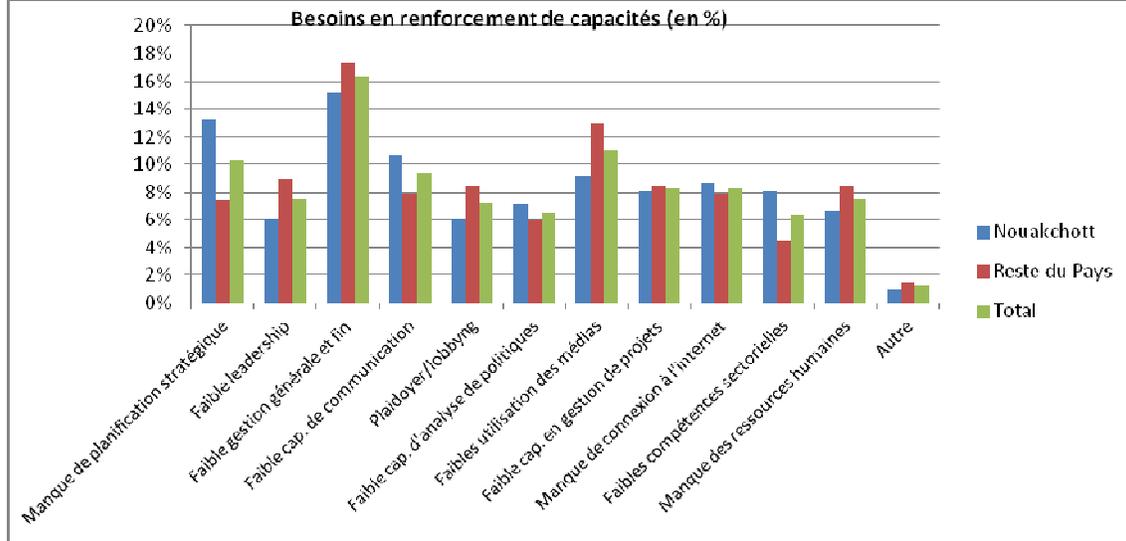


المصدر: الرسم البياني لمنظمات المجتمع المدني في موريتانيا

وهذا الاعتراف الخجول بتبعية منظمات المجتمع المدني لاجندات سياسية خارجية يتضح أكثر على مستوى النواقص التي تعترف بها هذه المنظمات نفسها. وكما يظهر من الرسم البياني التالي فإن نقص التخطيط الاستراتيجي (13% من منظمات العاصمة)، والقدرة الضعيفة على القيادة (9% بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل داخل البلاد)، والاستعمال الضعيف لوسائل الإعلام (9%)

و13% على التوالي في انواكشوط وداخل البلاد). كل ذلك يبرهن على القدرة الضعيفة للاستقلال الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني الموريتاني.

الرسم البياني 4: الاحتياجات في مجال تعزيز القدرات.



المصدر: الرسم الخرائطي لمنظمات المجتمع المدني في موريتانيا

ومن الأهمية بمكان أن يدفع المجتمع المدني الموريتاني بتجربته من خلال تموقع استراتيجي جديد يخرج من وضعية اجتماعية تجعل البلاد في مأمن من الراديكالية وتجدد النزاعات وللخروج من هذا الدور السلبي يتعين على المجتمع المدني أن يستعيد الثقة في قدراته على كسب الرهانات التي تستدعي تدخله، وبعبارة أخرى على المجتمع المدني الموريتاني أن يعي قدراته عبر آلاف المبادرات على المستوى الوطني والإقليمي من خلال تفعيل الحكامة ودعم الفاعلين الذين لا يمكن تجنبهم كمنظمات الشباب والناشطين على مستوى الحركة التعاونية في الوسط الريفي.

والقضية الجوهرية لا تتوقف على وجود أو عدم وجود المجتمع المدني في موريتانيا كما يرد ذلك على لسان بعض الشركاء الفنيين والماليين، بل السؤال الحقيقي يكمن في الدور والمكانة التي يحظى بها في البلاد.

ومن الأساس في هذا السياق أن تكون الاستراتيجية الداعمة للمجتمع المدني تعترف بحقه في الإفصاح عن أجدته حتى يتسنى له أن يلعب دوره كشريك في التنمية وليس فقط بصفته تنظيمًا يقدم بعض الخدمات.

### 3.4 مجتمعان مدنيان متجافيان

يلاحظ بعض المراقبين وجود خط فاصل بين مجتمعين مدنيين في موريتانيا أحدهما ناطق باللغة العربية والآخر باللغة الفرنسية، فالمجتمع المدني الناطق باللغة العربية يتألف من مجموعة من الفاعلين تتجه أنظارهم نحو دول الخليج وممولين مثل البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق السعودي، والصندوق الكويتي، وبعض الهيئات العربية المماثلة التي تدر عليهم بتمويلات كبيرة<sup>20</sup>.

<sup>20</sup> - ان التعاون الثقافي والاقتصادي الموريتاني مع دول الخليج له تاريخه الطويل الذي بدأ في نهاية الستينات و السبعينات خاصة قبل حرب الخليج عندما كانت العلاقات الاقتصادية الموريتانية مع العربية السعودية و الكويت استثنائية على المستوى المالي باعتبار انهما الشريكين الرئيسيين في مجال الاستثمارات الخارجية الفترة ما بين 1985-1988 بنسبة 45% من مساهمة رأس المال الخارجي للعربية السعودية مقابل 16% للكويت و ابتداء من 1997 استعادت موريتانيا تعاونها مع دول الخليج من خلال حجم المساعدة التي حصلت عليها (3,5 مليون دولار في 1997 و المخصصة لإنتاج الطاقة الملئية الكهربائية و تأهيل الشبكو الطرقية. و موازاة مع ذلك كانت المنظمات الخيرية الدولية تنشط عبر برامج و جدولة غير مصنفة (إفريقيا السياسية 2002، الإسلام في إفريقيا: بين المحلي و الكل: مطبوعات كارتالا 2002).

هذا المجتمع يركز على الأعمال الخيرية والبنى التحتية الدينية ومساعدة مدارس تعليم القرآن ويتعلق الأمر بمنظمات من المجتمع المدني أقل تنظيماً على غرار بعض المنظمات القاعدية ومنظمات غير مصنفة أو منظمات دينية تنشط في الأحياء أو حول المساجد.

وهذه المنظمات ليست على العادة بارزة للعيان ولا تنتمي إلى المنظمات التقليدية - المظلة، على المستوى الوطني بل تنتسب إلى تشكيلات خيرية عالمية.

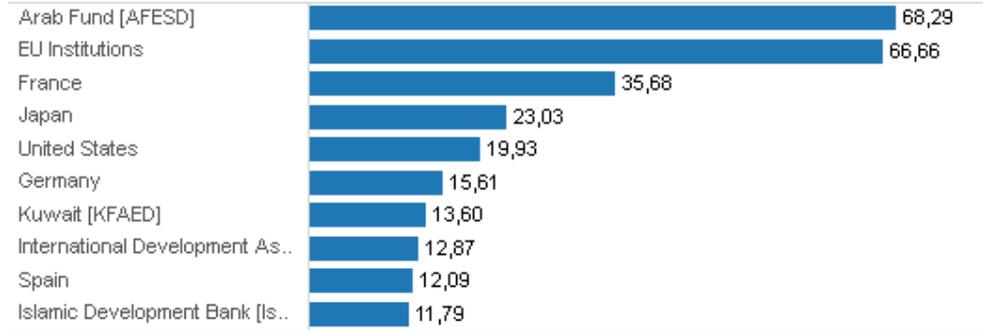
وتستفيد هذه المنظمات على العموم من تمويلات تحصل عليها عن طريق منظمات خيرية عالمية من دول الخليج عبر **جدولة غير مصنفة**.

وهذه الظاهرة متابطة عن قرب من طرف الإدارة الوطنية المكلفة بالمجتمع المدني<sup>21</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الوطنية الغير حكومية الإسلامية ذات الطابع الدولي قد منعت بدون استثناء من مواصلة أعمالها وأغلقت مكاتبها بدون سابق إنذار في مايو 2003 في إطار حملة مناهضة للإسلاميين<sup>22</sup>.

إن نشاط هذه المنظمات الغير حكومية الدولية وأكثرية المنظمات المحلية التي كانت تتوب عنها لم يتوقف بسبب هذا الحذر بل أصبحت غير مضبوطة التحرك مما حملها في بعض الأحيان على ممارسة العمل السري<sup>23</sup> وكانت هذه المنظمات لا تخضع في الغالب لرقابة الدولة نظراً لطابعها الغير مصنف قبل أن تتعرض منذ سنوات لبعض التقييدات المتخذة في إطار التصدي للعمليات الإرهابية.

وبالفعل وكما يبين ذلك الرسم البياني التالي، فإن هناك **تعاوناً قوياً بين الدول العربية وموريتانيا**.

الرسم البياني 5: عشرة ممولين أساسيين لموريتانيا في الفترة ما بين 2013 و 2014 (بملايين الدولارات).



المصدر: الرسم الخرائطي لمنظمات المجتمع المدني في موريتانيا

أما **المنظمات الغير حكومية الناطقة بالفرنسية** فتتجه حصرياً نحو الغرب اليهوي/ مسيحي ولا تقيم علاقاتها إلا مع المؤسسات الغربية ونظام الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويتعلق الأمر بمنظمات من المجتمع المدني ذات النهج الكلاسيكي كالمنظمات القاعدية ومنظمات المواكبة ومنظمات - المظلة. وبإمكان هذه المنظمات الفاعلة أن تحصل نظراً لاحتياجاتها الطبيعية ولعامل اللغة على تمويلات من جهات مختلفة (التعاون الثنائي، الوكالات المتعددة الأطراف). **ولا توجد أية علاقة بين هذين الصنفين من المجتمعات المدنية المنتظمة تسمح بتوحيدهما أو تنظيم مشاورتهما** ولا تعود العقبة في إجراء حوار إلى عامل اللغة فقط بل إلى تشكيلة وطبيعة الفاعلين المعنيين.

ويتعرض المجتمع المدني الفرانكفوني لإشكاليات تمنعانه من القيام بدوره في الحوار السياسي وعلى مستوى الحكامة.

21 - حديث مع السيد حرمة بيانة (مدير العلاقات مع المجتمع المدني)

22 - ريني اوتايك بنجامي ف. اسواريس الاسلام الدولة و المجتمع في افريقيا ص 11; معهد الدراسات السياسية بوردو

23 - حسب ريني اوتايك ان هذه الاموال موجهة لصالح لحراطين (الارقاء القدماء) المتواجدين على ضفة نهر السنغال من اجل تمويل المنشآت الجماعية مثل

الابار و ذلك من باب استقطاب المحرومين

الإشكالية الأولى تكمن كما يبينه واقع هذه التنظيمات في **المنافسة الداخلية** كما هو الحال بين منظمات - المظلة وأعضائها عندما يتعلق الأمر بالولوج إلى مصادر التمويل.

وفي بعض الأحيان تلعب منظمات - المظلة، دور تأدية الخدمات بدلا من الاستفادة من تمرير المشاريع حتى القاعدة و تقديم الخدمات لأعضائها في الوقت الذي كان لزاما عليها أن تقوم بدور المناصرة والمناقشة السياسية لمختلف السياسات القطاعية على المستوى الوطني.

والإشكالية الثانية مرتبطة ب**ضعف الرؤية المتقاسمة** للمجتمع المدني بالنسبة للرهانات الكبرى التي تستدعي منه القيام بدور فعال. ويعتقد بعض أطراف المجتمع المدني أن الفردانية السائدة في أوساطه والتي ساهمت الدولة في إشاعتها بالإضافة إلى غياب تشكيلات كبرى فعالة تتمتع في نظر الجميع بالاستقلالية اللازمة وبإسقاطها رفع التحديات، يعتقد هذا الطيف أن كل هذه الاعتبارات تجعل من الصعوبة بمكان وضع رؤية مقاسمة لمنظمات المجتمع المدني سواء تعلق الأمر بالرهانات والتحديات التي يعاني منها البلد أو الاستراتيجيات الكفيلة بمواجهتها.

إن المحاولات الرامية إلى التثام هذه المنظمات تحت سقف واحد آلت إلى **نتائج ضعيفة**. وبالفعل فإن محاولات تشيكله منظمات - المظلة لم تؤدي إلى مسلسل مثمر وبالتالي لم تمكن المجتمع المدني من مزاوله دور مهم على مستوى استراتيجيات التنمية الوطنية. وتتسبب المرجعية الضعيفة لدى المجتمع المدني في عدم تكامل **رؤية مشتركة ومتقاسمة** إزاء مشاكل الموريتانيين الملموسة، وبطبيعة الحال لا تستطيع منظمات - المظلة بناء هذه الرؤية المشتركة والمتقاسمة إلا عن طريق حوار دائم ومنسق مؤسس على الاعتراف المتبادل.

وفي هذا الإطار فإن بعض قادة منظمات المجتمع المدني يذهبون إلى حد الاعتقاد بأن **العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني قد تدهورت** ويسوقون مثلا على ذلك أن بعض المنظمات الغير حكومية لم تعد قادرة على مواصلة برامجها ولجأت في معظمها إلى العمل في ميدان حقوق الإنسان.

### 3.5 زعامة جديدة للمجتمع المدني تتأخر عن الظهور:

إن ازدواجية مجتمع مدني تطبعه اللغة والثقافة وتساعد الراديكالية أصبح مهددا بصفة خطيرة إلى درجة أننا نشاهد **تغيرا على مستوى الأجيال داخل المجتمع المدني الموريتاني**.

وبالفعل فإن المجتمع المدني يقوده في الوقت الراهن رجال ونساء يعرف بعضهم البعض، وفي أكثر الحالات قد عاشوا سويا ودرسوا نفس التعاليم المدنية في نفس الحجرات وسكنوا في نفس الأقسام الداخلية، وترددوا على نفس المحاضر في الوقت الذي كانت فيه هذه الأخيرة لا تبتث إلا "لباب الإسلام الصافي".

ويتعلق الأمر بزعماء لهم تاريخهم النضالي داخل المجتمع المدني والبعض في السياسة وآخرون اعتنقوا النضال اليساري في السبعينات كما أن البقية الأخرى ساهمت في الكفاح من أجل استقلال البلاد أثناء الفترة الاستعمارية.

يتعلق الأمر برواد **المجتمع التعاوني الموريتاني** أصحاب التجربة الواسعة في الحياة الجموعية منذ الثمانينات والتسعينات. هؤلاء قد مارسوا العمل الجموعي وتكونوا من خلال برامج ومشاريع التعاون الدولي في ميدان التنمية بالإضافة إلى الشراكة وتبادل الخبرات مع منظمات دول الجوار مثل السنغال والنيجر والجزائر.

وفي الوقت الراهن، **يتخلى البعض من هؤلاء الزعماء عن النضال داخل منظمات المجتمع المدني** بعد حصوله على مناصب في المؤسسات العمومية أو الانخراط في سلك الاستشارة الخصوصية.

هذا الجيل الذي بدأ يشيب قد لا يطول به الحال قبل أن يسلم المشعل لجيل آخر ليس له نفس التاريخ ولا يملك نفس المقومات، **جيل جديد** يتألف من شبان يدرسون في نظام تعليمي يكرس التفرقة بين المجموعات الوطنية، جيل لا يتكلم أفراده نفس اللغة للتفاهم فيما

بينهم، جيل يكتشف ويتعايش لأول مرة مع التنوع الثقافي في الوسط الحضري. إنه جيل تنقصه المصادقية لدى أعضاء الحركة الجموعية وفي نظر سلطات الدولة والممولين. إن هذا الواقع يفرض التساؤل عن التأثير الحاصل جراء تغيير الأجيال على انسجام المجتمع المدني المطالب بدوره بحماية لحمة البلاد.

## 4 الملامح المميزة للمجتمع المدني الموريتاني:

### 4.1 تصنيف المجتمعات المدنية:

#### 4.1.1 المنظمات القاعدية

إن مشهد المنظمات القاعدية في موريتانيا يطبعه **الثراء وتنوع الفاعلين** وهذا التنوع يكرس في الأساس وجود تشكيلتين كبيرتين: أولهما مجتمع مدني ينشط عبر علاقات غير مصنفة وغير واضحة المعالم وله ارتباطات تقليدية قوية والمجموعة الثانية تتألف من فاعلين "مصنفين" ينتظمون وفق النهج لكلاسيكي المعتمد حسب الدراسات الكرتوغرافية وأكثرية برامج الصندوق الأوروبي للتنمية الداعمة للمجتمع المدني والتي يوصي بها "الدليل المخصص لاستعمال الفاعلين الغير حكوميين"<sup>24</sup> والدراسة التقييمية لبرامج الدعم وتقوية القدرات للفاعلين الغير حكوميين تحت رعاية البرنامج التاسع للصندوق الأوروبي للتنمية<sup>25</sup> والتي أصبحت مرجعا لصياغة برامج دعم المجتمع المدني الممولة من طرف الصندوق الأوروبي للتنمية.

وهذين النوعين من الفاعلين المصنفين والغير مصنفين يتعايشان بصفة متوازية في نفس المكان ويلعبان أدوارا مختلفة داخل المكونات الاجتماعية.

#### المنظمات القاعدية ذات الطابع الغير مصنف:

التشكيلة الأولى المسماة الغير مصنفة تتألف من أغلبية من الفاعلين وأكثرهم انتشارا **الجمعيات المشكلة حسب العمر** التي تضم الأفراد المنتمين لنفس الفئة العمرية، داخل المجموعة أو القرية الواحدة، **والجمعيات النسوية** التي تسعى إلى التعاضد وتوحيد الموارد للحصول على الربح.

وهناك منظمات أخرى غير مصنفة ذات الطابع التقليدي المعروفة **بمجموعات الشعراء الأفارقة** أو "ادجاوامبي" وهي عبارة عن تشكيلات ظرفية أسست من أجل إشاعة السلم على مستوى القرية عبر طرق اتصال شفوية.

وتنشط في القطاع الغير مصنف، تعاونيات مسماة "تزيريه" أي مجموعات تسعى إلى إنجاز أعمال مشتركة أو ذات نفع عام.

و يلعب فاعل آخر غير مصنف دورا مهما على المستوى الثقافي و على مستوى الانسجام و الاستقرار الاجتماعي ألا و هو **الطائفة الدينية**. حيث أصبح لهذا الفاعل دور مهم في النسيج الاجتماعي للبلد. وعندما نحلل ميزات هذا الفاعل نلاحظ أن هذا النوع من المنظمات يمكن، في الوقت الراهن، أن يكون له دور لا يستهان به في مكافحة ظاهرة الرادكالية الإسلامية. حيث بموجب هويتها و تاريخها و التقاليد المرتبطة بالإسلام الصوفي يمكن لها أن تلعب دور تنظيم و هيكلية قوي ودعم النسيج الاجتماعي و الوحدة الترابية و كذا أن تكون عامل مضاضا لابتناق نزاعات و خصوصا لتنامي تيارات دينية مؤدية إلى الرادكالية.

انتشرت **الطوائف الدينية** ابتداء من نهاية القرن السابع عشر و بسطت نفوذها إبان فترة فراغ في سلطة الدولة و في فضاءات كان يسود فيها اليأس في صفوف قبائل الزوايا. الشيء الذي يفسر رفضهم الغريزي لكل مركزية سياسية و معارضتهم، على العموم، للاستعمار و لكل الأحكام التي تعاقبت على موريتانيا بعد ذلك.

وتتقاسم الفضاء الموريتاني و الغرب إفريقي بصفة عامة طائفتان: **القادرية و التجانية**. كانت هاتان الطائفتان في غرب إفريقيا كلها و على وجه الخصوص في موريتانيا و مالي و السنغال و غينيا و غمبيا إلخ. هذه البلدان مرتبطة داخل مجموعة حدودية تجعل منها مركز لقاء لإمارات دينية مرتبطة جدا بعضها ببعض و متضامنة.

<sup>24</sup> ECDPM و سكرتارية دول إفريقيا الكاريب و المحيط الهادي-اتفاق كوتونو دليل استخدام الفاعلين الغير حكوميين بريكل فبراير 2004 ص 32 تعريف

الفاعلين الغير حكوميين الصفحة 101 "تدفق المعلومات مابين الجمعيات الغير حكومية"

<sup>25</sup> السيد فلوريدي ب.سانز كوريل و س. فيرديشيا دراسة تقييمية لبرامج دعم و تقوية قدرات الفاعلين الغير حكوميين برعاية البرنامج التاسع للصندوق الاوربي لتنمية

اللجنة الاوربية AIDCO E4 Bruxelles 2009

ومن الطوائف التي خدمت أكثر مجموعتها السكانية طائفة أطار التي تهتم بلباس الفقراء و بعلاجهم و تلك التي تعمل في معط مولانا و التي تتبنى مفارقة تنمية جماعية لا تهمل ترقية البيئة. إن زاوية **معط مولانا** تنمي نشاطات مدرة للدخل لصالح التعاونيات النسوية و تنظم قنوات التسويق و أنجزت كهربية القرية. كما أنها تنظم الساكنة بشكل يحميها من الكسل. تقع قرية معط مولانا على بعد 123 كيلومتر من نواكشوط و قد أسسها زعيم ديني تيجاني حيث ينتمي كل السكان إلى هذه الطائفة. تحتضن القرية محطرة تسنيد من علاقات دولية سبق أن نسجها مؤسسها على نمط الشبكات التيجانية. واشتهرت باستقبال أولاد أصحاب النفوذ (النومكلاتورا) بنواكشوط لتدريسهم القرآن الكريم.

هناك فاعل آخر غير مصنف هو **المنظمة الدينية ذات الطابع غير السياسي**، و يتميز هذا النوع بمجموعة من المنظمات المختلفة و لكنها تعمل حول المساجد. و نعني هنا المدارس الدينية و بالذات المدارس القرآنية و رابطات التعاون و التآزر ذات الطابع الديني. تتميز هذه المنظمات القاعدية **بصفتين اثنتين**: طابع عدم التصنيف و طابع التجذر في الحياة اليومية للمجموعات السكانية سواء كان ذلك على المستوى الحضري أو على المستوى الريفي. **تتجمع** بعض هذه المنظمات في الاتحاد الوطني لأئمة موريتانيا.

**الاتحاد الوطني لأئمة موريتانيا** هيئة . مظلة تجمع منظمات غير مصنفة طابعها ديني. ويؤسس الاتحاد نشاطه في إطار الإسلام الموريتاني و يشكل بذلك ردا على تسييس الإسلام. أنشأ الاتحاد سنة 2011 و يوجد مقره بنواكشوط و له ممثلات في البلاد كافة. هدفه الأول هو ترقية التشاور بين مختلف الهيئات الدينية الغير مصنفة في البلد. و الهدف الثاني يتجسد في جعل حد لتنامي التطرف الديني. لذا يطور الاتحاد أعمال اجتماعية لصالح أشخاص يعيشون مشاكل و يتكفل في الوسط الحضري بوجه خاص بالأئمة. الأئمة بموجب إمامتهم اليومية للصلاة لا يمكن أن يكون لهم عمل ثابت. إذن من الضروري أن تساعدهم المجموعة اقتصاديا. وهذه المساعدة الجماعية متوفرة على مستوى المجموعات الريفية و لكن، عكسا لذلك فإنها غائبة في الوسط الحضري. لذا يعيئ الاتحاد أعضاءه باستمرار من أجل تقديم الدعم الذي أصبح كذلك ضمان لاستقلالية الأئمة في ظل النفاذ إلى موارد خارجية يعتبرها الاتحاد مربية و بالتالي خطيرة جدا.

نجد داخل هذا النوع من المنظمات غير المصنفة العديد من **رابطات الشباب**، و يتعلق الأمر برابطات جديدة النشأة تطور سلسلة من النشاطات ذات الطابع الجماعي مثل التعاون و النشاطات الرياضية و الثقافية...إلخ.

هذه الرابطات كثيرا ما تبقى على طابعها غير المصنف نظرا لشح الموارد أو ببساطة نتيجة عدم الاهتمام أو عدم التحفيز على بدء مسار التسجيل كما ينص القانون على ذلك لتصنيف المنظمة. و فعلا، فإن الكثير من الفاعلين لا يأبه بقضية الحصول على الاعتراف لأن نشاطهم (بالأساس نشاط عفوي) مؤمن بفضل **روح تطوع** قوية.

و يوجد عدد هام من منظمات الشباب حاضرة في عامة أحياء نواكشوط يتمحور نشاطها أساسا حول إشكالية **النظافة**. و من جهة أخرى كثيرا ما تقف على منظمات شبابية غير مصنفة تهتم بتنمية النشاطات الثقافية للشباب في الأحياء لا سيما في مجال الموسيقى و الترفيه. تجمعت بعض هذه المنظمات في شبكات مثل الرابطة الوطنية لحملة الشهادات العاطلين عن العمل أو نادي الصحفيين الشبان إلخ. كما أن لبعض شبكات رابطات الشباب وجود في الولايات بالداخل مثل شبكة رابطات الشباب بأطار .

#### شبكة رابطات الشباب بأطار

إن هذه الشبكة ديناميكية جدا و متعاونة مع السلطات بالولاية. و يقبل هؤلاء الشبان بالنسبة لسنة 2016 على تنظيم نشاطات ثقافية شهرية تتمحور حول بعض الفنون: رقص؛ شعر؛ فولكلور؛ كما تتضمن دروسا حول الألعاب التقليدية ولقاءات رياضية في كرة القدم في المؤسسات التعليمية و كذلك أياها رياضية على الدراجة. و بما أنها النشاطات الثقافية الوحيدة الموجهة للشباب، أصبحت هذه المبادرات ذات أهمية قصوى نظرا إلى قدرتها الفاتحة لاستقطاب الشباب.

توجد أمثلة أخرى لمنظمات شبابية تلعب دورا هاما مثل رابطة **"معا لمستقبل أفضل"** (EPAM) و رغم غياب وصل يدل على الاعتراف الشرعي بهذه المنظمة، فإنها تقوم بنشاطات ثقافية و فنية وكذلك بترقية حضور البنات في الوسط الجماعي. مثلها في ذلك مثل **رابطة شباب بلدية دار النعيم** بنواكشوط التي تشكل نموذجا آخر يستحق التنويه. في هذه الحالة كذلك و رغم الاعتراف الرسمي، فإن الرابطة تعمل على مساهلة كل من السلطات المحلية و السكان حول مشاكل تتعلق بالاغتصاب و الاعتداء على النساء و الأطفال. كما تقوم بنشاطات تحسيس حول الحوار بين الأجيال و بين الآباء و البنات.

كما يجب ذكر دار السنمائيين بنواكشوط التي تعمل مع رابطات شباب في بعض بلديات نواكشوط من أجل تعزيز قدراتها في ميدان التعبير<sup>26</sup>.

و إن كانت هذه المنظمات غير واضحة الأثر على الساحة فإنها، رغم ذلك، تمثل حراكا داخليا من المفيد تتبعه بقدر ما يساهم في توجيه "الطاقات الإيجابية" لحل المشاكل الاجتماعية كالتهميش والعوامل الأخرى التي تحد من إمكانية تعبير الشباب.

المنظمات القاعدية ذات الطابع المصنف

يتمثل جزء كبير من المنظمات القاعدية في فاعلين مصنفين أي منظمات حصلت على تراخيص حسب الإجراءات المعهودة قانونيا على مستوى الحركة الجموعية الموريتانية.

و سيجري تحليل هذه المنظمات المصنفة في الفقرات التالية من خلال تحليل متباين للفاعلين<sup>27</sup> بهدف فهم مميزاتا و سيرها و طرق تدخلها<sup>28</sup>.

و حسب هذا التقسيم تتشكل المنظمات القاعدية ذات الطابع المصنف (المستوى الأول من تنظيم م م م) من منظمات قاعدية و تعاونيات و منظمات اجتماعية . اقتصادية و منظمات مزارعين ، رابطات نسوية، رابطات شبابية، تجمعات ذات نفع عام إلخ.. و تتشكل في الوسط الحضري كما في الوسط الريفي على أساس مبادرة مجموعة من الناس يجتمعون لاقتراح حلول مشتركة لمشاكل المحيط المحلي الآتية و الدفاع عن حقوقهم أو تحسين ظروف حياتهم و الولوج إلى المرافق العمومية (الصحة و التعليم ... إلخ). تتميز منظمات المجتمع المدني في موريتانيا بميزات رئيسة أربع هي كالتالي:

- ✓ العمل، في إطار مكافحة الفقر و من خلال سلسلة من النشاطات تنفذها المنظمات القاعدية لصالح أعضائها من أجل التعاون و التكافل داخل المنظمة و لتلبية حاجاتهم الأولية؛
- ✓ العمل على ترقية المرأة مع التركيز على تحسيس الفتيات حول الأمراض المتقلة عن طريق الجنس و مكافحة الزواج المبكر و العنف الموجه للنساء و كذا تدرس البنات و محو الأمية و ترقية النشاطات المدرة للدخل؛
- ✓ العمل على إنتاج و تسويق مواد الزراعة و التنمية الحيوانية و الصيد؛
- ✓ العمل على تنفيذ أنشطة في ميدان النظافة أساسا في الوسط الحضري.

#### عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المنظمة و اتساقها

لفهم مسار إضفاء الطابع المؤسسي على المنظمات القاعدية المصنفة، علينا أن نؤكد أولا أن تصنيف هذه المنظمات جرى مؤخرا. و كما يشير على ذلك الرسم البياني، انطلق مسار إنشاء المنظمات القاعدية ذات الطابع الجموعي في نهاية التسعينيات و بداية الألفين.

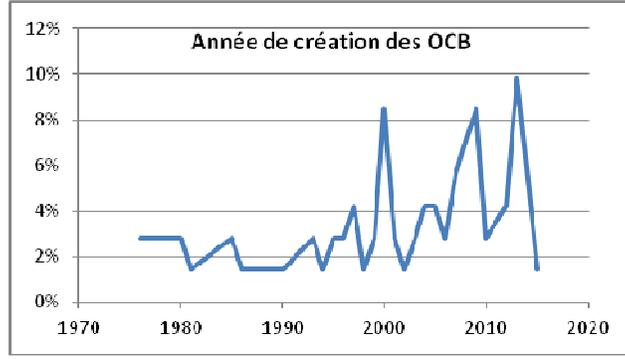
الرسم البياني 6 : سنة إنشاء المنظمات الجماعية القاعدية:

26 - هذه الأمثلة من نشاطات المنظمات غير المصنفة للشباب تشكل جزء من نشاطات تمويل برنامج فجر الذي يموله التعاون الفرنسي والذي يهدف إلى دعم

٢٠٠٤م.

27- المصدر: موريزيو فلوردي و بياتريز صانز كوريللا.

28 - تمت المصادقة على التحليل المتباين للفاعلين الذي ارتكز على تقسيم المجتمع المدني على أربع مستويات من الهيكلة تمت المصادقة عليه في موريتانيا من لدن برنامجي دعم للاحاد الاوروبي لصالح المجتمع المدني هما برنا PASOC وبرنامج PESCC (برنامج دعم المجتمع المدني والثقافة).



المصدر إعداد خاص بمعطيات المسح / الاستطلاع:

ولكن يتعين التأكيد على أن مسار الحركة التعاونية في موريتانيا كان قد سبق المنظمات القاعدية المصنفة. و إذا كانت هذه الأخيرة نشأت أساسا في التسعينيات و الألفين، فإن تاريخ **الحركة التعاونية** الموريتانية سواء كانت رعية أم زراعية أم في قطاع الصيد، أكثر قدما.

كما أن **الرابطات التعاونية ذات الطابع الرعوي (رت ر)** بدأت تدريجيا تنظيمها و هيكلتها ابتداء من نهاية الثمانينيات جراء الصعاب الجمة التي واجهتها المجموعات الرعية خلال فترات الجفاف. لهذا الغرض و بفضل دعم البرنامج الثاني للبنك الدولي<sup>29</sup> أفضى مسار الهيكله هذا سنة 1992 إلى إنشاء التجمع الوطني للرابطات الرعية (ت ورر/ GNAP) الذي يضم رابطات التعاونيات الرعية. و من المفيد كذلك أن يكون مسار الهيكله في الزمن قد أدى بالرابطات التعاونية الرعية إلى أن تنتظم على شكل اتحادات تعاونيات مكلفة بتنسيق عمل التعاونيات المحلية.

و الآن و حسب معطيات (تورر) توجد بموريتانيا 2700 تعاونية قاعدية حاضرة في جميع ولايات الوطن<sup>30</sup>.

كذلك تطورت **الحركة التعاونية الزراعية** تدريجيا و انتظمت في هياكل ابتداء من الستينات بفضل وجود إطار قانوني موثي<sup>31</sup>. إلا أن المنظمات المهنية التي تشكلت كانت في البداية جد محدودة و كانت تقدر بـ 50 تعاونية حاصلة على الاعتراف. و كانت نتيجة فرض السلطات التي تبتغي تنفيذ تدخلات عمومية في القطاع. وعكسا لذلك ابتداء من التسعينيات و نتيجة التشريعات المرنة الجديدة التي تنظم الرابطات الريفية و كذا السياق السياسي الجديد عرفت الحركة التعاونية دفعا شينا ما. و الآن تبرز التقديرات وجود أكثر من 20000 تعاونية زراعية<sup>32</sup> و و أكثر من 1000 رابطة (ADC/AGPO).

فيما يخص **الحركة التعاونية في الصيد** فإنها رأت النور خلال الثمانينيات مع إنشاء أولى الرابطات المهنية. و اليوم توجد 200 تعاونية تم الاعتراف بها من لدن وزارة الصيد و الاقتصاد البحري (و ص إ ب).

إذا كان من جهة للحركة التعاونية المرتبطة بالتنمية الحيوانية و الزراعة و الصيد ميزة خاصة بموجب **طابعها الخاص و محور اهتمامها الواحد**، فإن الحركة الجمعوية القاعدية من جهة أخرى لها طابع أعم و تقدم أنواعا أخرى من أشكال التنظيم تتضمن نشاطات اجتماعية و ترفيهية و ثقافية و رياضية... إلخ.

<sup>29</sup> - المشروع الثاني لترقية التنمية الحيوانية في موريتانيا (1987-1995) كان عملية مجددة مؤسسة على إنشاء رابطات تعاونية رعية. كان ذلك امتداد لمشروع تنمية البيطرة (1971-1978) الذي كان يهدف إلى تحسين الصحة الحيوانية (المنظمات الرعية الجماعية في موريتانيا).

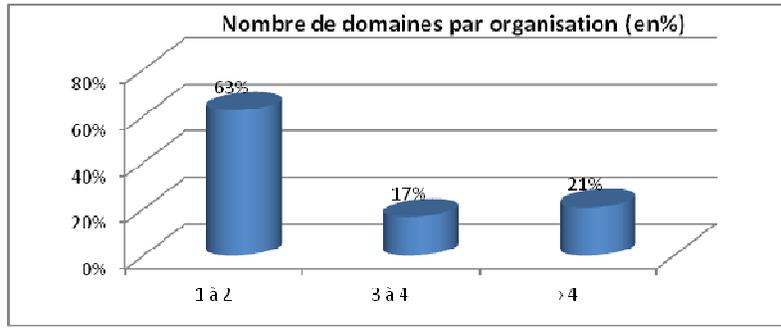
<sup>30</sup> - لقاء مع التجمع الوطني لرابطات التعاونيات الرعية في موريتانيا (ت.و.ر.ت.م.).

<sup>31</sup> - أساسا نظام النقابات المهنية (قانون رقم 70-030 بتاريخ 23 يناير 1970) النظام الأساسي للتعاون (قانون 67---171 بتاريخ 18 يوليو 1967) ونظام الجمعيات (القانون رقم 64-098 بتاريخ 09 يونيو 1964).

<sup>32</sup> - منظمة العالمية للزراعة/ UMNAGRI: قائمة المنظمات المهنية الزراعية وفي ميدان الصيد البحري في موريتانيا؛ دجمبر 2013.

بصرف النظر عن هذا التنوع علينا الاعتراف بأن للحركة الجمعوية القاعدية ميزات واضحة و تتطبق تقريبا على جميع المنظمات. يظهر الرسم البياني التالي مثلا أن 63 % من م م م من المستوى 1 التي تم اللقاء بها ليس لها طابع عام و تتدخل على الأقل في مجالين بينما 17 بالمائة من هذه المنظمات تتشط في عدة مجالات.

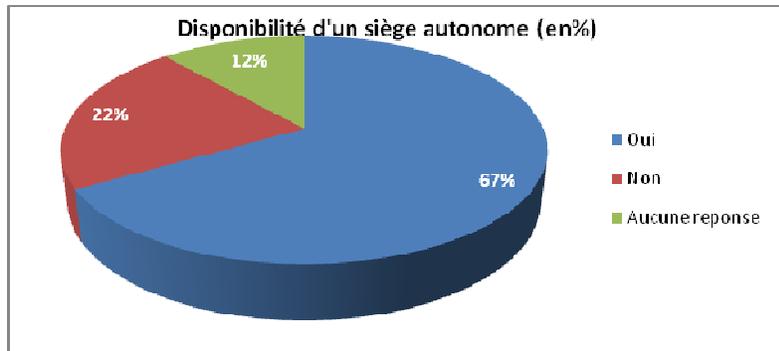
الرسم البياني 7 عدد مجالات التدخل لكل منظمة



المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

و هناك جانب آخر يتعلّق بمسار مأسسة المنظمات القاعدية هو وجود مقر مستقل. إن وجود مقر يشكل فعلا معيارا ملموسا و مباشرا يساهم في تقدير وزن و صلابة أي جمعية. تمثل المنظمات القاعدية المستجوبة في الاستطلاع، كما في البيان أدناه، و التي تملك مقرا مستقلا 67% من الحالات. و هذا مؤشر مهم نظرا إلى أن وجود هذا المقر يمكن من تسيير أنشطتها الجمعية. أما الباقي من المنظمات فهي تصرح أنها تستغل بدلا عنه مقر منظمات أخرى. و البعض من م م م تستضيفها بيوت مسؤوليها.

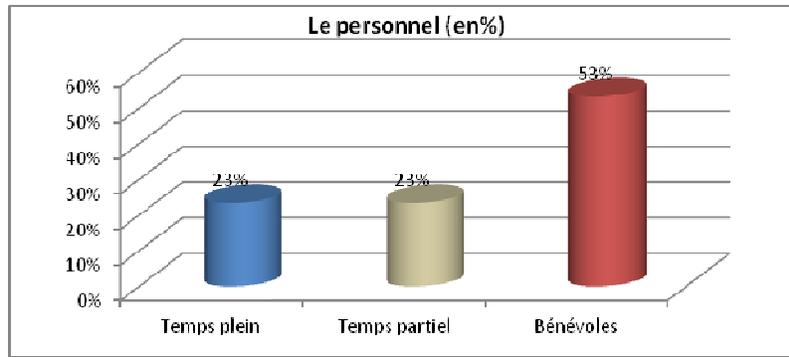
الرسم البياني 8: وجود مقر مستقل (النسبة المئوية)



المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

وهناك عنصر يتعلّق بـالعمال: 53% من المنظمات التي تم اللقاء بها تركز نشاطها على التزام و اندفاع أعضائها. و هو نشاط يعتمد على التطوع، الشيء الذي يمثل بدون شك عنصرا هاما بالنسبة لبقاء المنظمة و تبني أعضائها الحياة الجمعية. علينا أن نسجل كذلك أن 23% من المستجوبين أكدوا على وجود عمال دائمين و عمال غير دائمين. و يظهر هذا الجانب بوضوح ضرورة أن تكون لـ م م م هياكل منظمة و مستقرة لتأمين استمرار نشاطها.

الرسم البياني 9 : العمال:



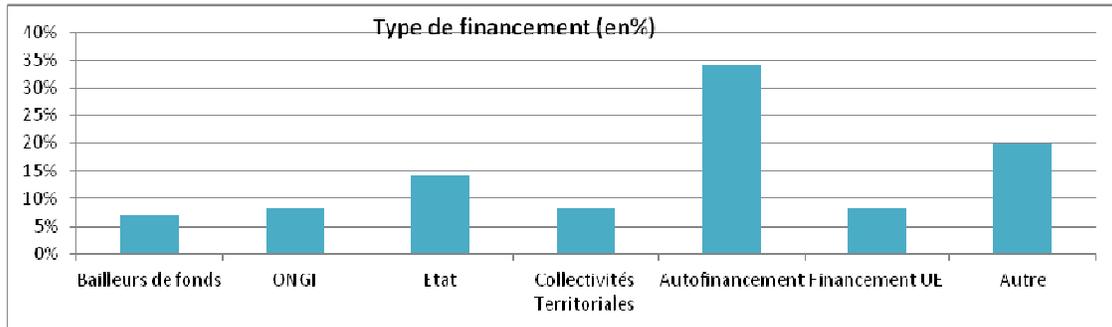
المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

## تمويل المنظمة

تبدو الموارد المتاحة على مستوى المنظمات القاعدية ضئيلة. ولكنه ضعف يقابله نشاط قوي من طرف الأعضاء الذين يمتلكون روح تعاون و تضامن ملحوظة، الشيء الذي يمنح صلابة للحركة الجمعوية بما في ذلك من الناحية الاقتصادية. و هذه الروح تمكن المنظمات القاعدية من تعبئة الموارد من الداخل لتمويل نشاطات لصالح أعضائها و لصالح المجموعات التي تنتمي إليها.

و كما في الرسم البياني التالي، فإن المصدر الأساسي لدخل 34 % من المنظمات القاعدية يتأتي من مساهمات الأعضاء. على العكس من ذلك، لا تعني الموارد الخارجية التي تمنحها الدولة ل م م م إلا 14 % من هذه المنظمات. أما التمويلات التي تصدر من المنظمات غير الحكومية الدولية و من الممولين فإنها ضئيلة و لا تمثل إلا نسبة 8 % و 7 % على التوالي من مجموع المنظمات التي أخذتها الدراسة الخريضية في الحسبان.

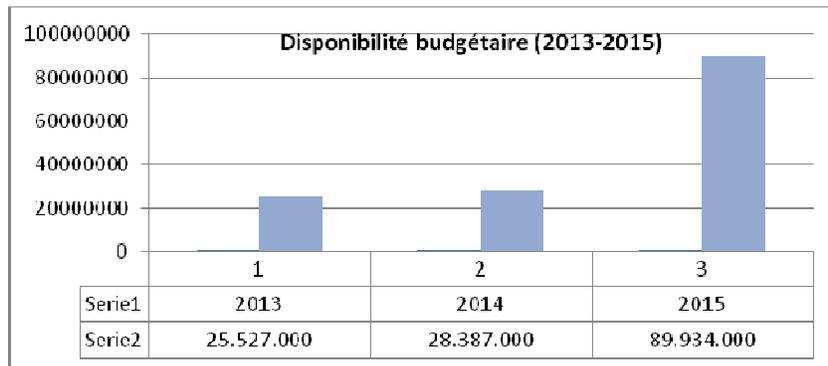
الرسم البياني 10: نمط التمويل للمنظمات القاعدية



المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

ويبرز المسح بالكميات توجهها تدريجيا نحو زيادة موارد م م م ما بين 2013 و 2015.

الرسم البياني 11 : الميزانية المتوفرة اتجاه 2013 . 2015

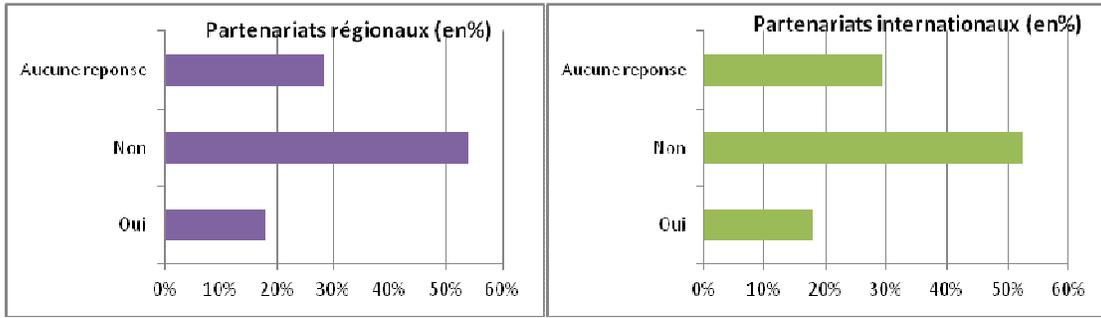


المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

## العلاقات مع الخارج

والسبب في أن المنظمات القاعدية (م ق) تواجه مصاعب على مستوى الولوج إلى التمويلات الخارجية مرتبط بصورة حميمة **بضعف انفتاحها (م ق) على الخارج**. و بالفعل كما يبين ذلك الرسمان البيانيان التاليان فإن توسع المنظمات القاعدية في سعيها لخلق شراكات ضعيف سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. و من شأن هذا الضعف أن يبقي هذه المنظمات القاعدية في عزلة حيث تصعب عليها متابعة أهدافها المرسومة أصلا للتنمية.

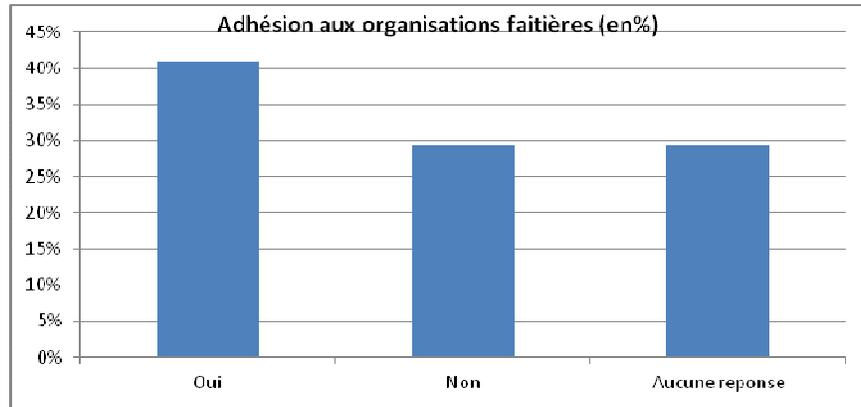
الرسم البياني 12 : الشركات الجهوية الرسم البياني 13 الشركات الدولية



المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

وفي المقابل نلاحظ أن 41% من المنظمات القاعدية المستجوبة تنتمي إلى منظمات مظلة من المستوى الثالث هيكليا كما هو الحال بالنسبة لـ "فوناد" و "ر ب س" و "آ ف س" / "ف" / "فوناد", "ر ب س", "ف" و بعض اتحادات المنتجين. و رغم أن هذا الجانب غير مألوف بالنسبة لمنظمات قاعدية كان يجب أن تكون لها علاقات مع منظمات المستوى الثاني من الهيكلة. إلا أنه يمثل على كل حال مظهرا إيجابيا وضروريا للانفتاح على المنظمات القاعدية.

الرسم البياني 14: الإنتساب للمنظمات . المظلة.



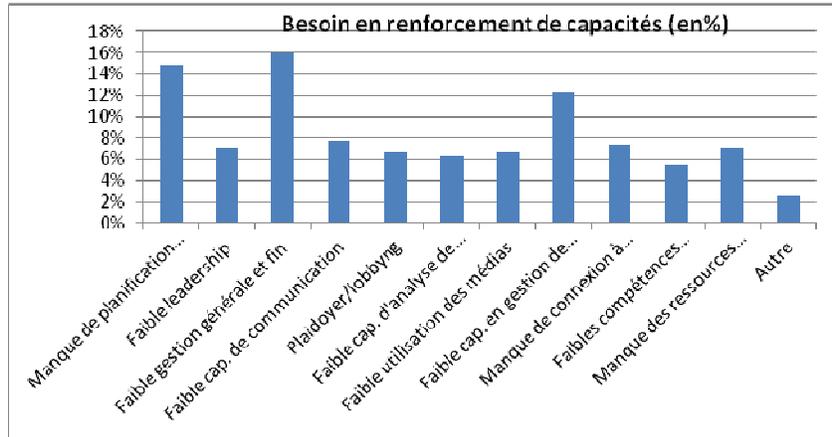
المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

يتعلق آخر مظاهر تحليل توجهات المنظمات القاعدية الموريتانية بالضعف الذي تشكو منه المنظمات التي أجري معها اللقاء. ويرتبط هذا الضعف باحتياجات تشعر بها هذه المنظمات في مجال تعزيز القدرات.

وفي هذا الإطار فإن المعطيات تظهر تناميا في طلب تعزيز القدرات في مجال التسيير العام والمالي (16%) والتخطيط الاستراتيجي (15%) ويؤكد ضعف تسيير المشاريع (12%) وجود إشكالية الاحتمال المحدد لإمكانية التعاطي للتجارب الذاتية في إطار مشاريع يمولها الدعم من مصادر خارجية.

وتشكل مظاهر أخرى مثل ضعف مستوى الاتصال والريادة المرتبطة أحيانا بمشاكل التسيير الجمعي على التوالي 8% و 7%.

الرسم البياني: 15: الحاجيات في مجال تقرير تعزيز القدرات (بالنسبة المئوية)



نقص التخطيط الاستراتيجي؛ الضعف الريادي؛ ضعف التسيير العام والمالي؛ ضعف قدرات الاتصال؛ المناصرة والضغط؛ ضعف قدرات التحليل السياسي؛ ضعف استخدام وسائل الإعلام؛ ضعف القدرات في مجال تسيير المشاريع؛ تعذر الارتباط بالشبكة العنكبوتية؛ ضعف الكفايات القطاعية؛ تعذر وجود المصادر البشرية؛ أسباب أخرى

المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات المسح

#### 4.1.2 منظمات الوساطة والمصاحبة:

يوجد خطاب مختلف يميز الفاعلين المحسوبين على المستوى الثاني في الهيكلة من فاعلين منتمين شكليا لمستوى أكثر تقدماً يميزهم إذن عن المنظمات القاعدية الأخرى. يتعلق الأمر بمنظمات ذات هدف غير ربحي مصاحبة لديناميكيات التنمية ورابطات حقوق الإنسان...

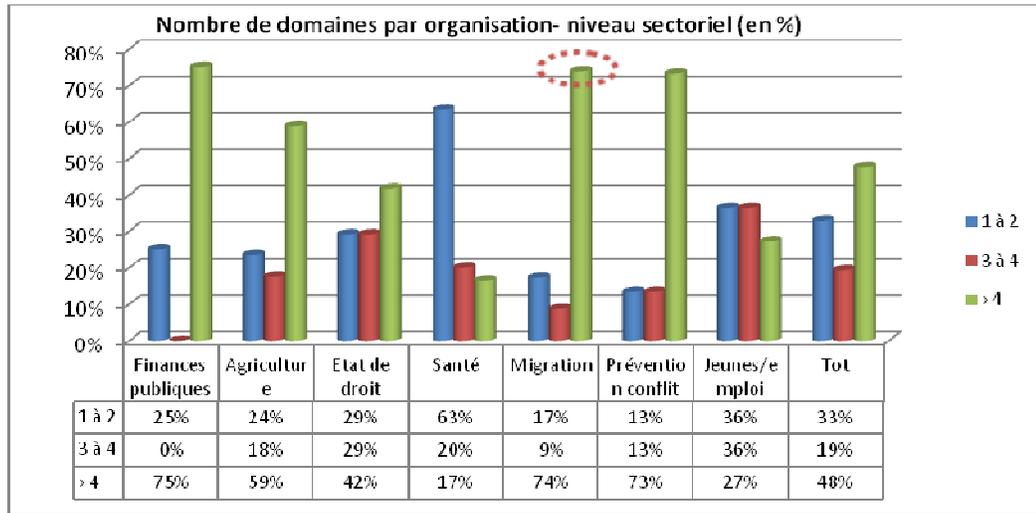
ونجد أن أغلب المنظمات في هذا النمط من الفاعلين هي منظمات غير حكومية عاملة في مجال التنمية مهمتها مواكبة ومصاحبة ديناميكيات وأشكال التنظيم الجمعي القاعدي.

ويتواصل تحليل المستوى الثاني من المنظمات في الدراسة الحالية بالاعتماد من جهة على المعلومات الموجودة في الاستمارة التي تم توزيعها خلال المسح الميداني، ومن جهة أخرى على العناصر النوعية المستخلصة من جلسات النقاش مع العديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية التي شاركت في أعمال مختلف وفرق المنظمة في نواكشوط و في الداخل وتحلل الفقرات الآتية التوجهات العامة لهذا النمط من المنظمات انطلاقاً من منطوق خاص بالموضوع أي حسب خمسة قطاعات ذات أولوية، تركز عليها هذه الدراسة، وبالأخص: أ. المالية العامة، (ب) الزراعة والأمن الغذائي، (ج) دولة القانون واللامركزية، (د) الصحة، (هـ) الهجرة والوقاية من النزاع والأمن والشباب، ثم التشغيل. وفي هذا القطاع الأخير ونظراً لتشعب المواضيع قامت البعثة بتوزيعه إلى ثلاثة قطاعات فرعية هي الهجرة والوقاية من النزاعات والأمن والشباب والتشغيل.

#### مهمة المنظمات من المستوى الثاني:

فيما يخص مجالات تدخل منظمات الوساطة والمواكبة (التي هي من الآن فصاعداً من المستوى الثاني) أظهر المسح الطابع العام لهذه المنظمات. وبالفعل هي تعمل على نطاق موضوعاتي وقطاعي واسع. وإذا ما نظرنا إلى الرسم البياني التالي يمكننا أن نلاحظ كيف أن أغلبية المنظمات تتدخل في قطاعات عديدة وهذا الاتجاه واضح بشكل خاص إذا تأملنا العامل في موضوع المالية العامة، حيث 75% من الفاعلين هم ناشطون في أكثر من أربعة قطاعات. ويتأكد هذا الاتجاه العام عندما ننظر أيضاً إلى المنظمات العاملة في موضوع الهجرة (74% من المنظمات تعمل في أكثر من أربع مجالات) وكذلك المنظمات العاملة في مجال الوقاية من النزاعات التي تنشط في الأخرى في مجالات عدة.

الرسم البياني 16: عدد المجالات حسب المنظمة (الاتجاه الوطني) المعدلات/الشباب والتشغيل/الوقاية من الأزمات/الهجرة/الصحة/دولة القانون/ الزراعة/ المالية العامة

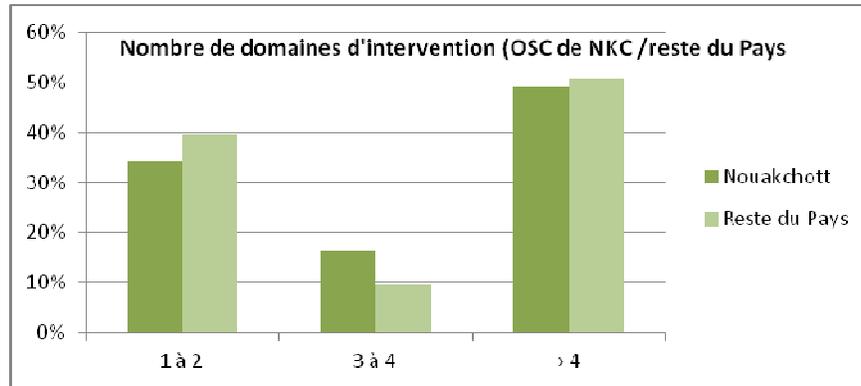


المصدر: إعداد خاص حول بيانات المسح

جانب آخر جدير بالاهتمام هو الاتجاه الأقل عمومية للمنظمات التي تضع في أولوياتها موضوع الصحة وموضوع الشباب والتشغيل، فلدَى هذا الصنف من الفاعلين اتجاه أكثر تركيزاً على موضوعهم الرئيسي حرصاً على تفادي تشتت الأنشطة عبر العمل في مجالات أخرى، ويظهر الرسم البياني التالي نفس الاتجاه على المستوى الوطني.

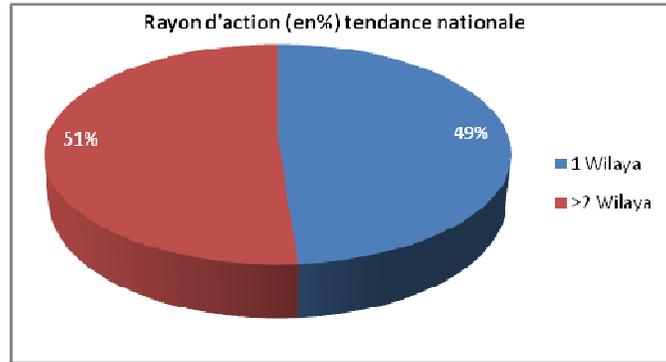
ويربط بين المنظمات العاملة على مستوى العاصمة وبين المنظمات العاملة على مستوى الداخل، كما يمكن أن نلاحظ أن هذا الاتجاه العام يتأكد عبر وجود أغلبية من الفاعلين تعمل في أكثر من أربعة مجالات للتدخل. وتبرز مميزات المنظمات المتمركزة في العاصمة وتلك العاملة خارج العاصمة جملة من المسلكيات المتشابهة إلى حد ما.

الرسم البياني 17: عدد المجالات حسب كل منظمة (الاتجاه الوطني)



المصدر: إعداد خاص حول بيانات المسح

فيما يتعلق بنطاق تدخل المنظمات من المستوى الثاني نلاحظ التوجه نحو تغطية عدد هام من ولايات البلد، ثم إن الاتجاه الوطني الواضح من الرسم البياني التالي يؤكد على أن نصف المنظمات تعمل في اثنتين أو أكثر من الولايات. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن نطاق العمل الواسع على الصعيد الجغرافي يمكن أن يحدد مستوى تمركز المنظمات في مواطنها الأصلية والمنظمات العاملة على المستوى القاعدي.



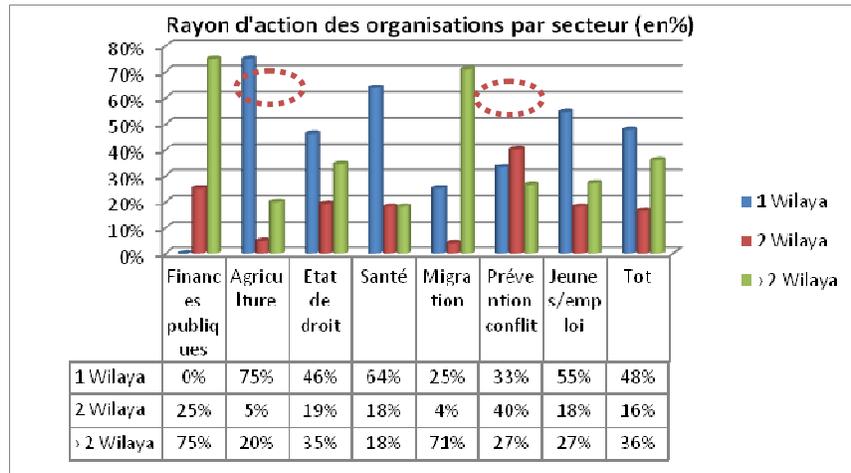
المصدر: إعداد خاص بمعطيات المسح

ويبدو هذا التوجه أكثر حدة خاصة فيما يتعلق بالفاعلين المتدخلين في حقل المال العام (75%) و الهجرة (71%). كما يلاحظ ميل بعض المنظمات إلى التحول إلى مكتب دراسات صغير يركز على الخدمات وتنازلها عن أن تكون صاحبة شأن لها مهمة معينة ورؤية واضحة تجاه التحديات المتعلقة بالسياق الذي تنشط فيه. ثم أن العمل الذي تقوم به هذه المنظمات والمشاريع التي تنجز كثيرا ما تكون قد صممتها منظمات غير حكومية دولية أو ممولون، إذن المنظمات غير الحكومية، في الكثير من الحالات لا تلعب دورا هاما يذكر فيما يتعلق بتحديد وتصميم النشاطات والمشاريع.

إلا أن هناك استثناءات، على سبيل المثال المنظمات الناشطة في ميدان الصحة وفي حقل الشباب تمتاز بطابع أكثر تجذير وذلك بالنظر إلى حقل تدخلها المحدود.

وبموجب هويتها و طبيعتها كذلك للمنظمات التي تعمل في حقل الزراعة والأمن الغذائي مدى محدود.

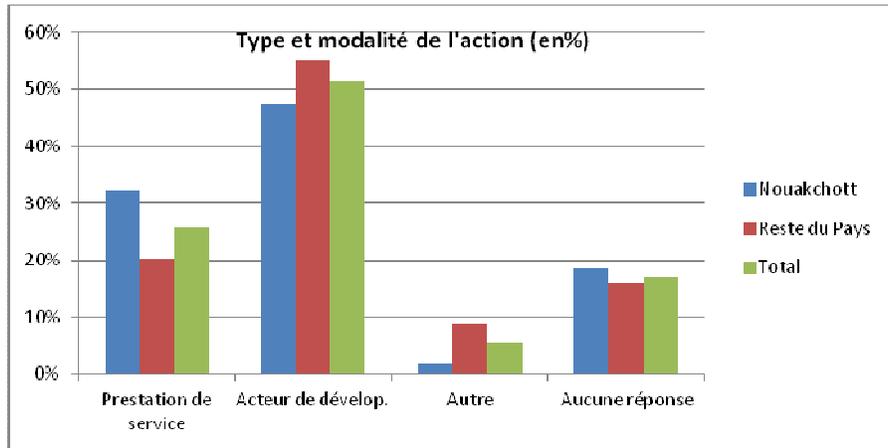
الرسم البياني 19 مدى تدخل المنظمات



المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

ويظهر كذلك أن اتجاه المنظمات من المستوى الثاني إلى التدخل في ميادين متعددة وفي أوسع منطقة جغرافية ممكنة يبرهن على انها تتبنى مقاربة عامة. هناك حالات تكون فيها الهوية والمهمة الأولية للمنظمة تأثرت تدريجيا بأولويات أخرى وأجندات أخرى خارجية تجعل هذه المنظمة لا تعبأ بمهمتها الأصلية وهذان العنصران المذكوران أعلاه يفسران طابع الكثير من المنظمات التي تضع نفسها في منطق المتعاقد الفرعي (على شكل مقولة فرعية) الذي يتدخل كمسدي خدمات لصالح منظمات غير حكومية دولية أو ممولين.

ومن المهم في نفس الوقت أن نلاحظ، كما في الرسم البياني، الصورة المختلفة التي تنتظر بها المنظمات غير الحكومية إلى التناحية: مسدي خدمات/فاعل تنموي. عندما نطرح السؤال: ما هو تصوركم حول طرق عمل هذه المنظمات؟ يبدو أن أغلبية الفاعلين لا يرون أنفسهم كمسدي خدمات وإنما كفاعلين تنمويين.

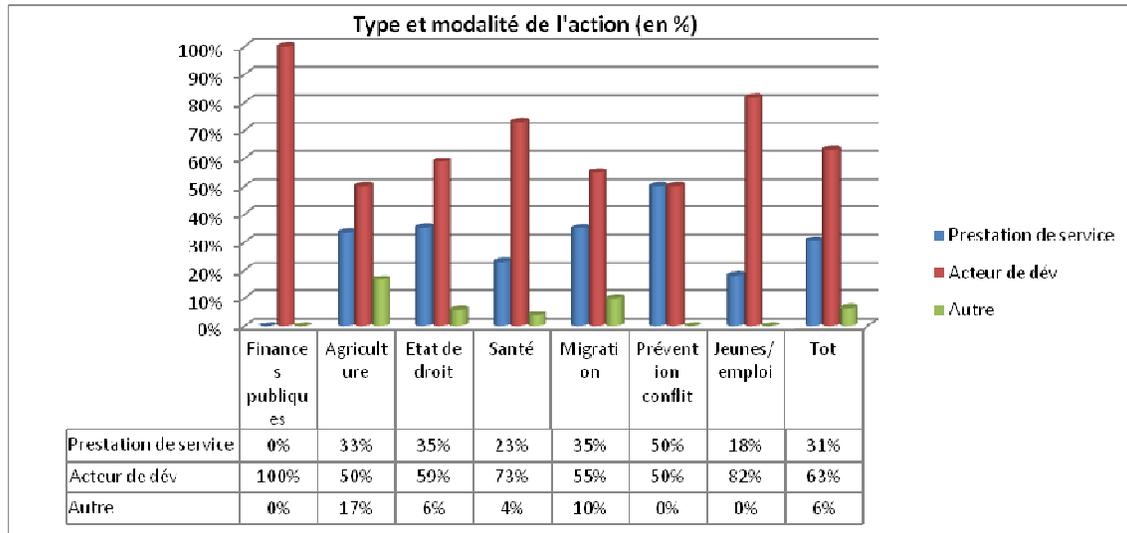


المصدر الإعداد الخاص بمعطيات المسح

كذلك على المستوى القطاعي هناك اتجاه يقضي بأن المنظمات تتصور بل ترى أنها تعمل طبقا لمنطق فاعلي تنمية (52%) لكن 26% فقط من م م م تؤكد أنها تعمل في إطار منطق مسدي خدمات خصوصا الفاعلين الذين يتدخلون في ميادين منع النزاعات والوقاية منها و الهجرة.

ويرجع السبب في هذا الجواب إلى المفهوم السلبي الذي يضيف على مصطلح "مسدي خدمات" كما تفسر ذلك البعثة التي قامت بالاستطلاع. وطبعا فإن الصورة التي تريد المنظمات أن تبديها للخارج هي الصورة المتعلقة بالاستقلال التام وبرؤية مستقلة في إنجاز الأعمال والنشاطات على الأرض ويظهر الرسم البياني التالي بوضوح نية المنظمات غير الحكومية هذه لإعطاء صورة لاستقلالها رغم أن المعطيات الأخرى التي تثبت العكس و التي سنتناولها في الفقرات الموالية فعلا.

الرسم البياني 21 شكل ونمط النشاط حسب الميادين



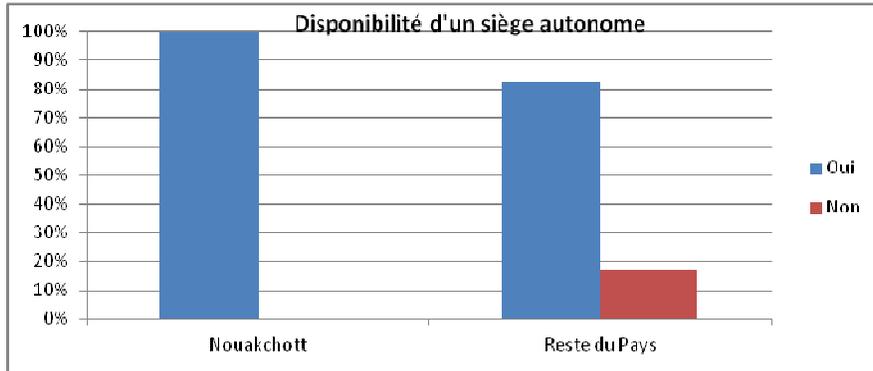
المصدر الإعداد الخاص بمعطيات المسح

المسار الذي يضيف الطابع المؤسسي و اتساق للمنظمة

كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، تميزت الحركة الجمعوية الموريتانية بانتشار لافت للمنظمات ابتداء من سنتي 2007 . 2008 . ومما أدى إلى هذا الانتشار وجود مناخ مناسب يطبعه الانفتاح السياسي الذي شرع فضاءات للحوار لصالح المجتمع المدني الموريتاني حول الرهانات التي على البلد أن يكسبها، كما أن زيادة المخصصات المالية التي يضعها الشركاء الفنيون والماليون تحت تصرف المجتمع المدني شكلت عنصرا آخر مشجع لهذا الانتشار .

ولم يكن بوسع منظمات المستوى الثاني أن تنتظم وأن تشكل هياكلها تدريجيا للحصول على الاعتراف الضروري لممارسة نشاطها إلا ابتداء من سنوات الـ 2000 الشيء الذي مكنها من أن تكون لها بعض القوة والصلابة على سبيل المثال على مستوى الحصول على مقر مستقل. وكما هو مدون في الرسم البياني التالي، مجموع منظمات العاصمة تمتلك مقرا، لكن الوضع داخل البلاد يختلف حيث 17% من المنظمات لا تملك مقرا.

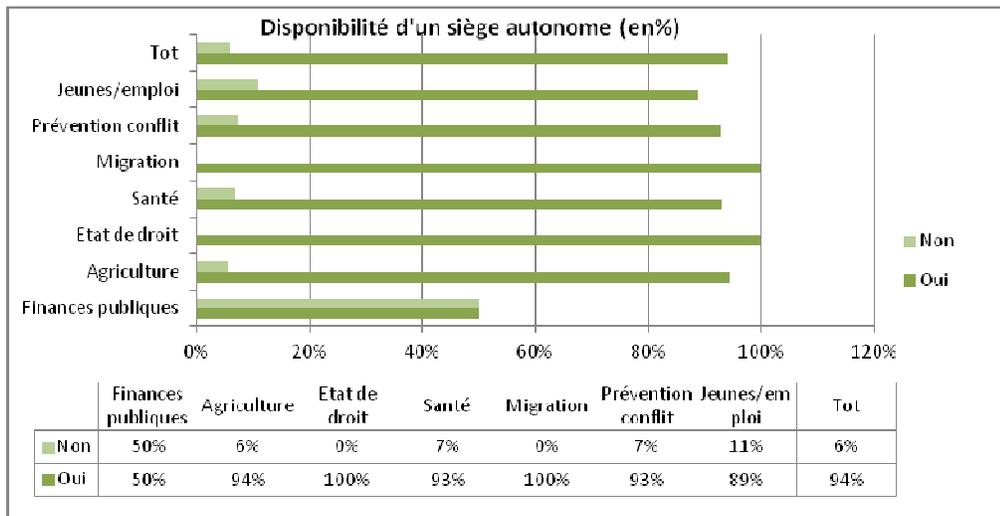
الرسم البياني 22: توفير مقر مستقل (ب %)



المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

التحليل المفصل المتعلق بتوفير مقر حسب القطاع الذي تنشط فيه المنظمة يرمز إليه الرسم البياني التالي. في قطاع الشباب 11% من المنظمات لا تمتلك مقرا بينما نسبة المنظمات التي تنشط في مجال الصحة تبلغ 9% أما في قطاع المال العام فـ 50% من المنظمات لا يمكن أن تعول على مقر مستقل.

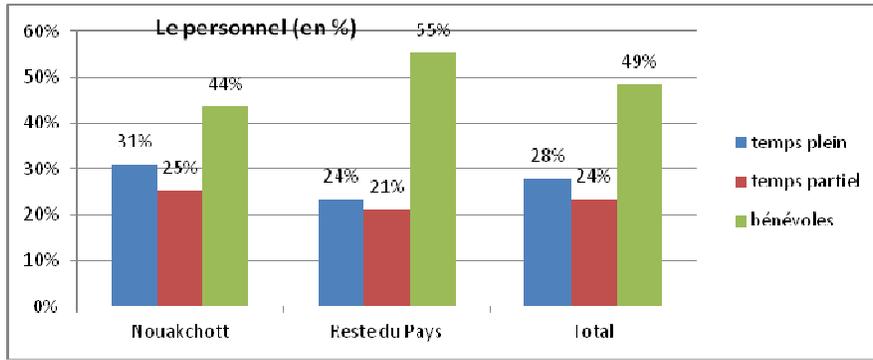
الرسم البياني: 23 توفر مقر مستقل (%) حسب القطاعات



المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

وهناك عنصر آخر يمثله العمال هو توجه المنظمات غير الحكومية نحو الهيكلية و إضفاء الطابع المؤسسي عليها. إذا كانت نسبة العمال المتطوعين النشطين داخل المنظمات غير الحكومية المستطلعة مرتفع شيئا ما، فإن هذا التوجه أبرز في المنظمات التي تعمل بداخل البلاد أن التطوع يمثل جانبا مهما يرمي إلى استدامة هذه المنظمات.

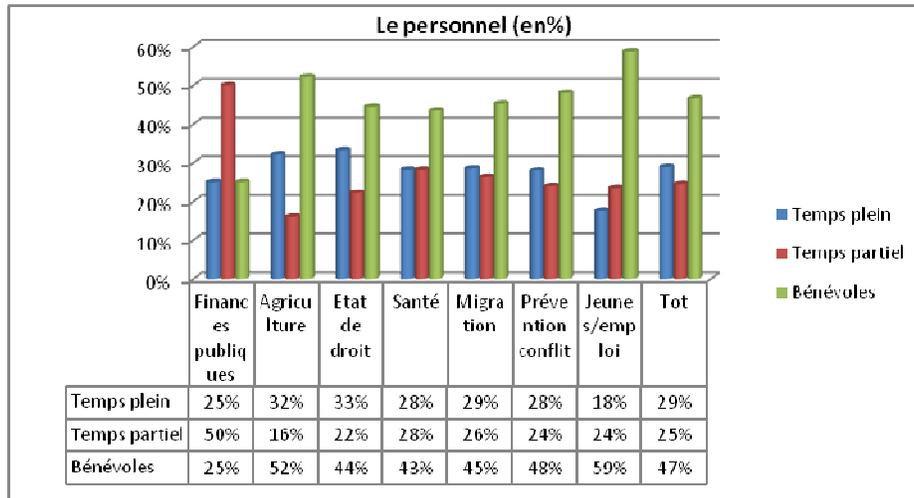
إلا أنه عكسا لذلك، فيما يخص العمال الدائمين، فيبدو عددهم أكبر من المتطوعين 28% مقابل 24 % للعمال غير الدائمين.



المصدر: الإعداد الخاص بمعطيات المسح

إن هذين الاتجاهين يؤكدهما عادة تحليل القطاعات حسب الموضوع الذي نتناوله الدراسة. ويبرز الرسم البياني التالي هيمنة عامل "التطوع"، خاصة في المنظمات العاملة في مجالي الشباب (59%) والزراعة (52%). ويتميز قطاع المالية العمومية بمستوى أقل من حركية المنتسبين، مع قيمة أكبر من عمال الدوام الجزئي.

الرسم البياني 25: العمال (حسب القطاع موضع الدراسة)



المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

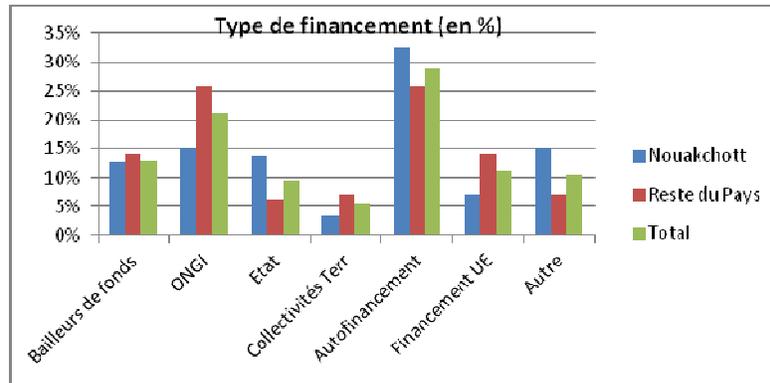
### تمويل المنظمة

يتميز الجانب المتعلق بتمويل منظمات المستوى الثاني بالمنافسة من أجل الولوج إلى التمويلات. ففي هذا الإطار، يتعين على المنظمات غير الحكومية أن تواجه ليس فقط المنافسة الداخلية في الحركة وإنما، وبشكل أشد، منافسة المنظمات غير الحكومية الدولية. ويتعلق الأمر هنا، بطبيعة الحال، بمنافسة غير متكافئة من حيث الوسائل المتوفرة ومن حيث الكفاءات الفنية باعتبار أن المنظمات غير الحكومية الدولية تمتلك قدرات أكبر بكثير. كما تجب الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية تجد نفسها غالباً في وضعية منافسة مع المنظمات - المظلة لأن هذه الأخيرة تقدم تأويلاً مغلوفاً لمهمتها.

وفي ما يتعلق بتصنيف التمويل، يمكن إبراز ثلاثة عناصر. إذ يتمثل العنصر الأول في المجموعة المتنوعة لمصادر التمويل لفائدة منظمات الدرجة الثانية. أما الجانب الثاني فهو أهمية مصدر التمويل الذاتي للمنظمات من خلال اشتراك الأعضاء: المصدر الأولي لـ 29% من المنظمات هو التمويل الذاتي. ويتمثل العنصر الثالث في صعوبة الولوج إلى تمويلات عمومية. وبالفعل، فإن مصادر التمويل الموفرة من طرف الدولة لا تمثل إلا 12% من الموارد بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في نواكشوط و5% فقط في الداخل.

وحتى بالنسبة للتمويلات المتوفرة لدى مختلف الممولين، يبدو أن الوضع يتميز بشح الموارد: أقل من 15% من المنظمات المستجوبة استطاعت الاستفادة من تمويلات من لدن الشركاء الفنيين والماليين.

الرسم البياني 26: نوعية التمويل

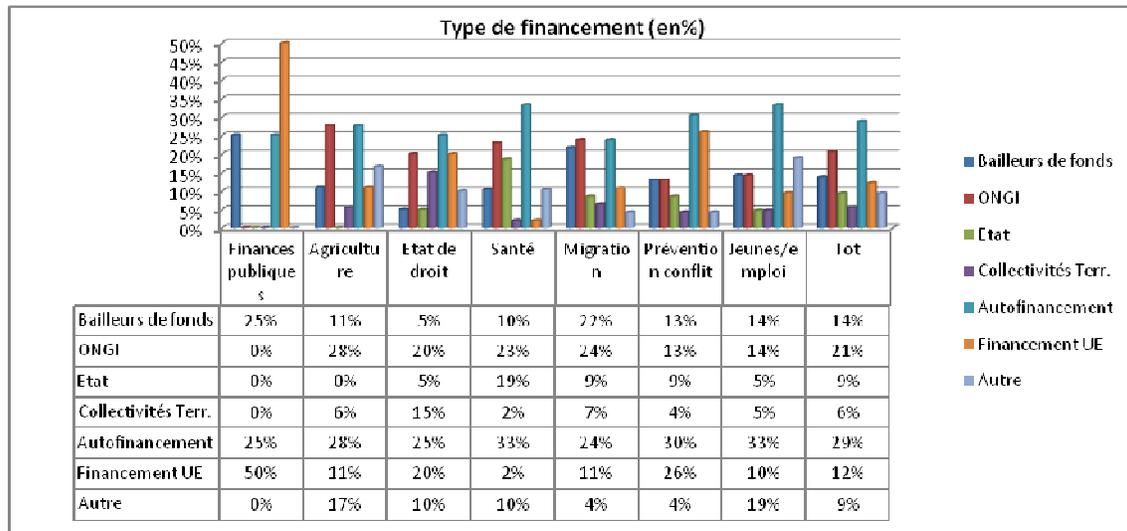


المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

يؤكد التحليل على المستوى القطاعي بشكل أفقي هيمنة التمويل الذاتي لدى منظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني.

وعلى العكس من ذلك، تعتبر التمويلات الممنوحة من طرف المنظمات غير الحكومية الدولية أكبر حجما في مجالات الزراعة (28%) والهجرة (24%) والصحة (23%).

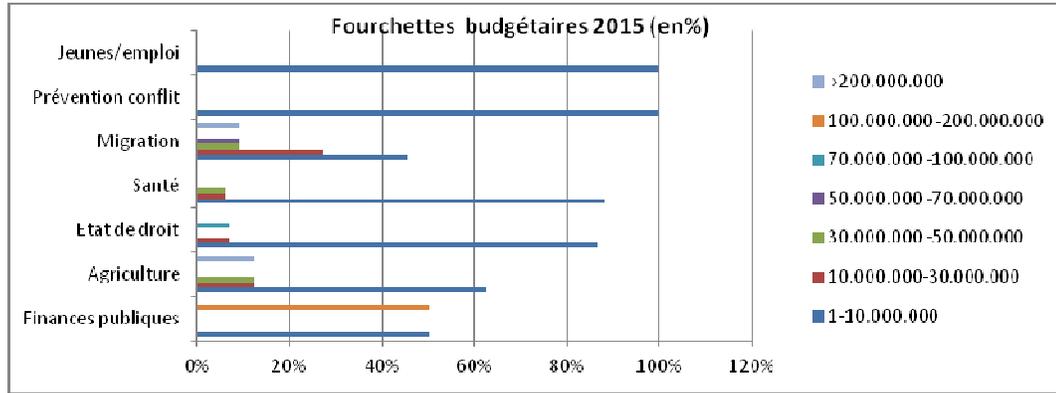
الرسم البياني 27: نوعية التمويل حسب قطاع النشاطات



المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

يظهر تحليل ميزانية 2015 المتوفرة لدى المنظمات غير الحكومية المستجوبة تباينا على مستوى حجم التمويلات المتوفرة. فبالنسبة لمعظم القطاعات، تقل التمويلات عن 10 ملايين أوقية. وعلى العكس من ذلك، تبدو مقادير التمويل الأخرى أقل بكثير، بل وغائبة في بعض الأحيان كما هي الحال بالنسبة للمنظمات العاملة في مجالي الشباب والوقاية من النزاعات.

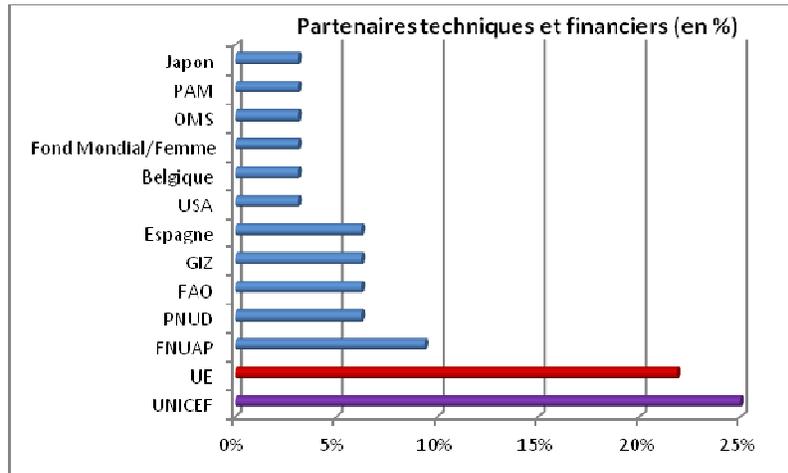
الرسم البياني 28: مقادير ميزانيات التمويلات في 2015 (النسبة المئوية)



المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

فيما يتعلق بدعم الممولين للمنظمات غير الحكومية المحلية، يظهر الرسم البياني التالي مجموعة متنوعة صغيرة من الممولين النشطين في دعم هؤلاء الفاعلين. وبحسب المنظمات المستجوبة، تعتبر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والاتحاد الأوروبي من بين الممولين الأكثر نشاطا بنسبتي 22% و24% على التوالي من المستفيدين. وهناك كذلك حضور، ولكن بغلاف مالي أصغر، لوكالات ثنائية مثل التعاون الألماني ومصلحة التعاون والعمل الثقافي واسبانيا ولوكالات أخرى متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الرسم البياني 29: الشركاء الفنيون والماليون



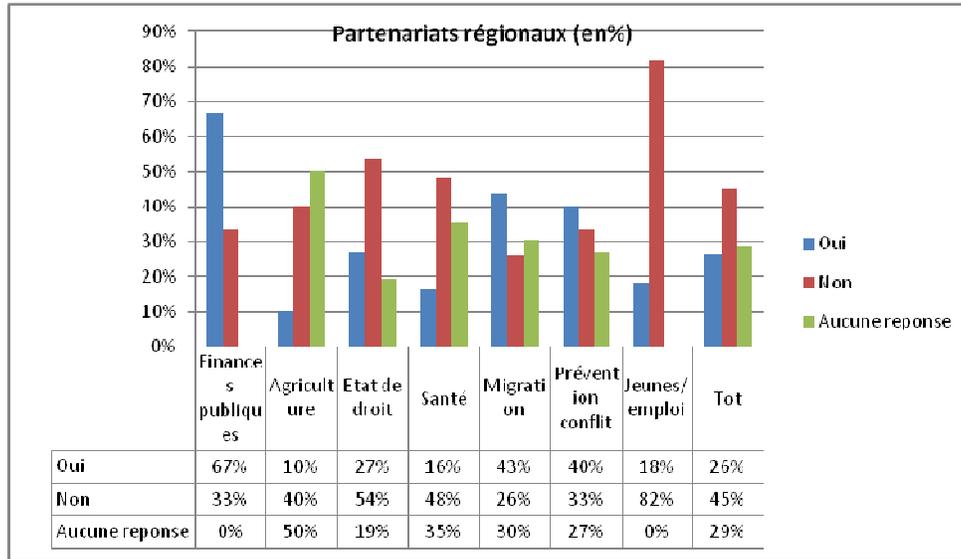
المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

### العلاقات مع الخارج

فيما يتعلق بتحليل علاقات المنظمات غير الحكومية مع الخارج، يبدو أن الاتجاه يشير إلى قدرة كبيرة للمنظمات غير الحكومية الموريتانية على إقامة علاقات في شبه المنطقة: تتوفر 26% من المنظمات على علاقات مهيكلت على هذا الصعيد. وهي نتيجة مذهلة بدون شك مقارنة بقدرة المنظمات غير الحكومية في البلدان المجاورة على بناء هذا الشكل من العلاقات. ومع ذلك، فإن مثل هذا السلوك يبدو مختلفا بشكل كبير حسب القطاعات.

فالمعطيات المجمعة تثبت استعدادا كبيرا للانفتاح على شبه المنطقة لدى المنظمات العاملة في مجال المالية العمومية (67%) وفي قطاع الهجرة (43%). وعلى العكس من ذلك، تبدو المنظمات في القطاعات الأخرى أقل انفتاحا على شبه المنطقة. ففي القطاعات

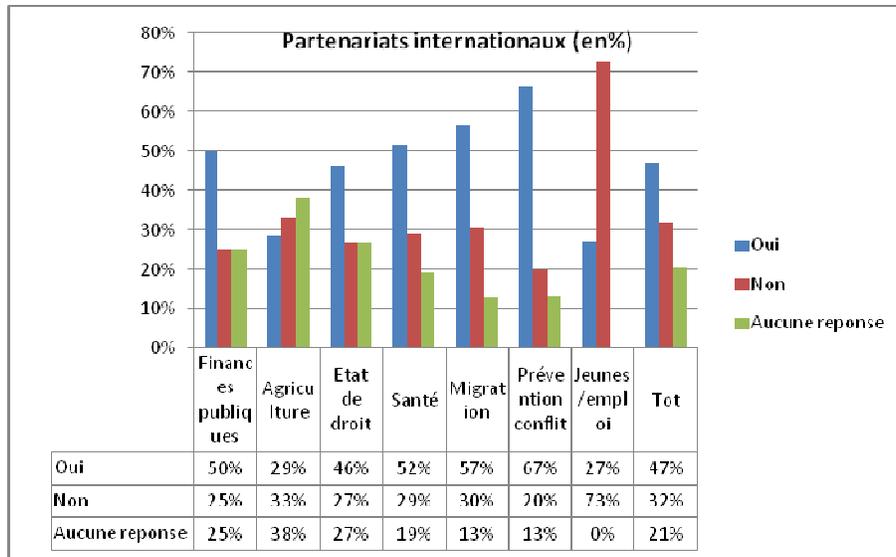
الأخرى، تم تسجيل انفتاح محدود جدا على شبه المنطقة من لدن المنظمات العاملة في مجال الشباب ومستوى ضعيف من العلاقات لدى المنظمات النشطة في مجالي دولة القانون والصحة.



المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

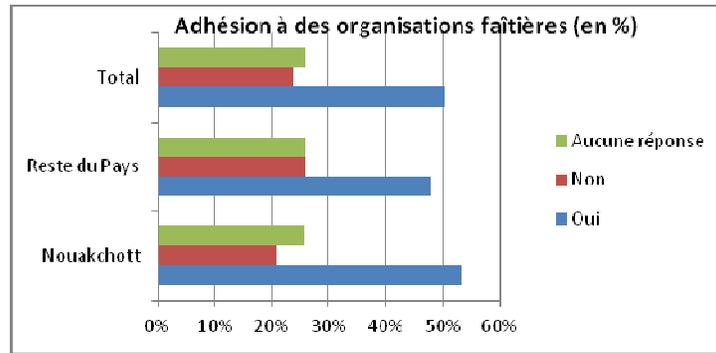
فيما يتعلق بالشركاء الدوليين، تبدو المنظمات غير الحكومية أكثر انفتاحاً بشكل عام، مع اختلافات كبيرة حسب القطاعات. فالمنظمات النشطة في مجال الشباب تبدو ضعيفة الانفتاح إل حد كبير على الخارج. كما تم تسجيل اتجاه محدود جداً لدى المنظمات العاملة في مجالي الصحة (16%) والزراعة (10%).

الرسم البياني 31: الشركاء الدوليون



المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

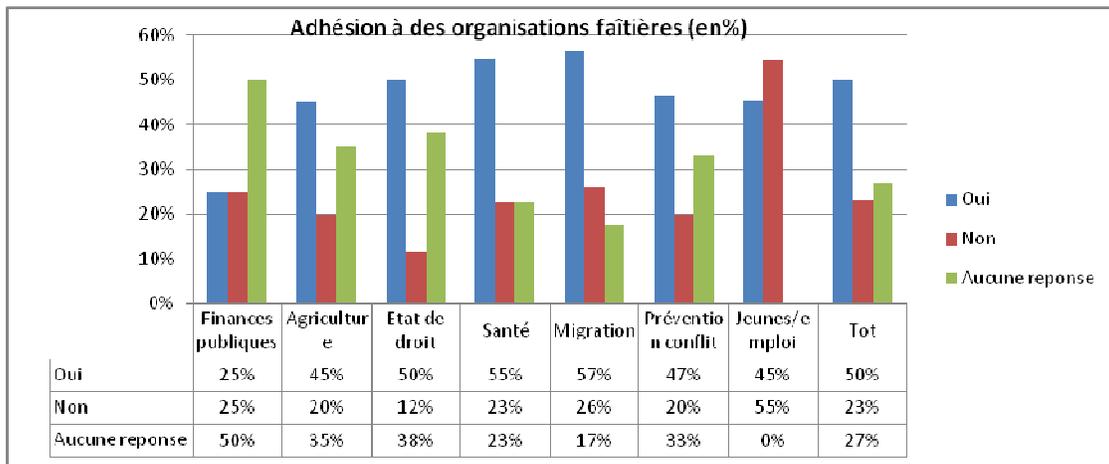
من أجل استكمال لوحة انفتاح هؤلاء الفاعلين على الخارج، يجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار لاستعدادهم تجاه الهياكل المركزية. فانخراط المنظمات غير الحكومية في منظمات أعلى مستوى منها يحدث بكثرة (53%). ويعتبر معدل هذا الانخراط أكبر في نواكشوط مقارنة بباقي البلد.



المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

تم أيضا تأكيد معدل الانخراط المرتفع عادة لمنظمات المجتمع المدني من المستوى الثاني في المنظمات - المظلة على المستوى القطاعي. وفي الحقيقة، يعكس هذا الاتجاه ممارسة منتشرة داخل المجتمع المدني الموريتاني: المنظمات، لأغراض "استراتيجية" مرتبطة بتوقعات لعائدات محتملة على المستوى المالي. وتبرز الممارسة والتبادلات مع المستجوبين الطبيعة المادية لهذا الانخراط. فرغم العلاقات مع المنظمات من المستوى الأعلى، إلا أن منظمات المجتمع المدني تظل مع ذلك "معزولة" بعضها عن البعض. ويظل العديد من الشبكات أو المنظمات - المظلة بدون محتوى حقيقي من البرامج، اللهم إلا إذا كان من أجل الولوج إلى الموارد. أما منظماتها الأعضاء، فتعترف حقيقة بهذا السلوك الانتهازي لتحفظ بضعفها إن على صعيد التمويع الاستراتيجي أو على صعيد وجود كفاءات فنية خاصة. وفي هذا الإطار، تسجل المنظمات النشطة في مجال الشباب بعض الصعوبة على صعيد العلاقات لا تتعلق فقط بالمستوى شبه الإقليمي والدولي، وإنما أيضا الوطني، نظرا لكون انخراطها في المنظمات - المظلة لا يبلغ إلا نسبة 45% من الحالات. يجدر التنويه إلى أن نسبة الانخراط الضعيفة في المنظمات - المظلة من طرف المنظمات العاملة في مجال المالية العمومية تبدو منطقية إلى حد ما نظرا لكون أغلبها هو بالفعل منظمات - مظلة أو منظمات موجودة بين مستويي الهيكل الثاني والثالث.

الرسم البياني 33: الانخراط في المنظمات - المظلة (الاتجاه القطاعي)

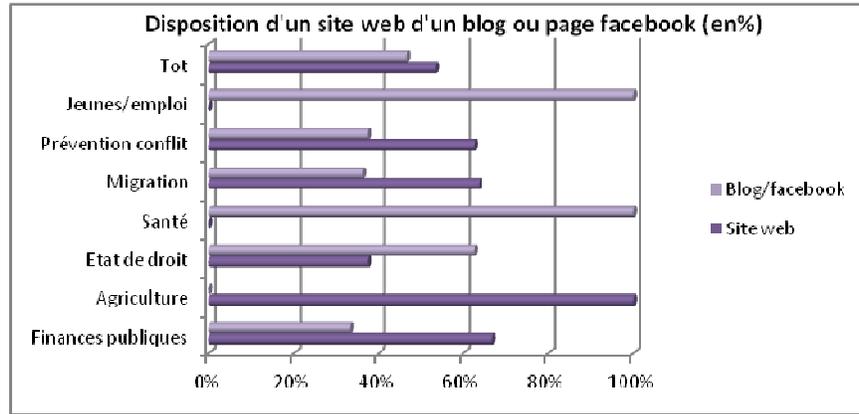


المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

يتم كذلك افتتاح المنظمات غير الحكومية على الخارج من خلال تبني أدوات فنية تستخدمها مختلف المنظمات للتواصل. وتظهر المعطيات المجموعة هيمنة طفيفة لاستخدام المواقع الالكترونية (45%) مقارنة بأدوات أخرى مثل المدونات وصفحات الفاييسوك (42%).

ويبدو أن المنظمات العاملة في مجال دولة القانون تتبنى سلوكا عكس الاتجاه (60%) مقارنة بالقطاعات المذكورة أعلاه، وترتفع هذه النسبة المئوية لدى المنظمات النشطة في مجالي الصحة والشباب (90% لكل واحد منهما). ويبدو أن هذه المنظمات الأخيرة تفضل الأدوات الأكثر تفاعلية ومرونة مثل المدونات والشبكات الاجتماعية.

الرسم البياني 34: أدوات التواصل لانفتاح المنظمات غير الحكومية على الخارج



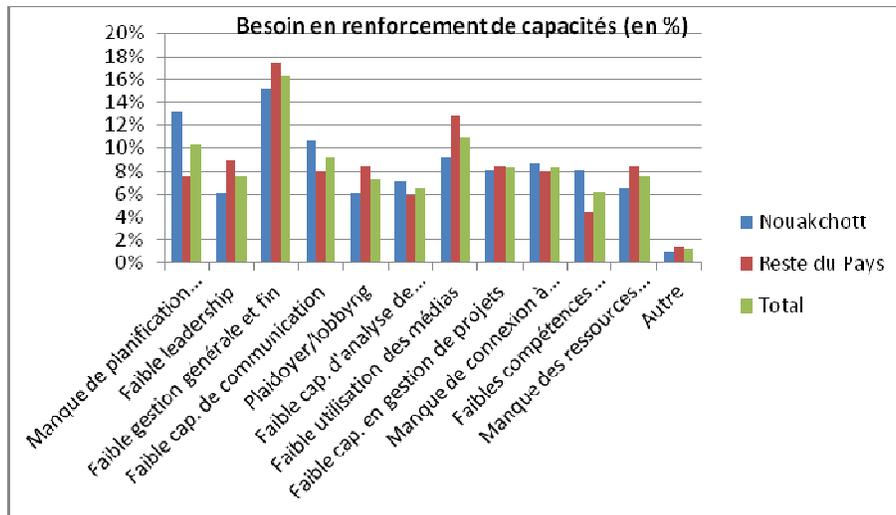
المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

### الحاجيات في مجال تعزيز القدرات

يتعلق الجانب الأخير من التحليل بالنظرة إلى المنظمات المستجوبة مقارنة بنقاط ضعفها. ويمثل التسيير المالي والعام للجمعية (16% من منظمات المجتمع المدني) الاهتمام الأساسي سواء كان لدى المنظمات المستقرة في العاصمة أو تلك المستقرة في الداخل. لهذا الغرض، وفي مجال التسيير الجموعي، يجدر التنويه إلى المبادرة المهمة لبرنامج PESCC لتكوين 30 ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني قادمين من عدة ولايات داخلية للاستفادة من تكوين حول: الحياة الجموعية والتسيير الداخلي لمنظمات المجتمع المدني<sup>33</sup>.

تتمثل نقطة الضعف الثانية في الاستخدام الضعيف لوسائل الإعلام (11%). ذلك أن عددا كبيرا جدا من الفاعلين لا يتوفرون على مصادر بشرية ولا على وسائل مالية لاستخدام بعض أشكال التواصل التي تتطلب مستوى عال إلى حد ما من القدرة الفنية. أما نقطة الضعف الثالثة حسب ترتيب الأهمية فتتعلق بالتخطيط الاستراتيجي (10%). إن هذا يثبت مرة أخرى أن غياب استراتيجية للمنظمة يهدد بارتها الفاعلين لمقاربة يتم فيها تحديد الأولويات من طرف فاعلين من خارج المنظمة.

الرسم البياني 35: الحاجيات في مجال تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية



المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

<sup>33</sup> - تهدف هذه الوحدة إلى تحسين فهم وتحليل أسس الحياة الجموعية وتعميق أساليب سير وتسيير الجمعيات من أجل ترقية ممارساتها الداخلية الجيدة. المصدر: برنامج PESCC (<http://www.pescc.org>).

### 4.1.3 المنظمات - المظلة

تتميز المنظمات - المظلة في موريتانيا أساسا بوجود شبكات وتجمعات واتحادات المنتجين (على مستوى الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد) التي هي منظمات - مظلة من المستوى الثالث. وتتكون هذه المنظمات من منظمات تتجمع في هياكل تنسيق وتقرر أن تتعاون من أجل بلوغ الأهداف المشتركة حسب منطق على أساس الموضوع أو على أساس جغرافي. وقد تطورت هذه المنظمات أساسا ابتداء من سنوات 2000 لكن عددها لا يزال محدودا: هناك في الوقت الحاضر نحو 15 شبكة وظيفية مثل المنتدى الوطني لحقوق الإنسان وشبكة منظمات الأمن الغذائي وشبكة ترقية المواطنة و"انشروا ما تدفعون" وعدد من اتحادات المنتجين والمنمين مثل التجمع الوطني لجمعية التعاونيات الرعوية في موريتانيا. وتتميز هذه المنظمات المركزية بعدد متغير من الأعضاء، في حدود عشرة أعضاء عادة، باستثناء التجمع الوطني لجمعية التعاونيات الرعوية في موريتانيا الذي يضم عددا أكبر من الأعضاء (حسب: معطيات قطاع الزراعة والأمن الغذائي).

ذلك أن الشبكات تشكل ظاهرة قريبة العهد جدا في تاريخ الحركة الجمعوية الموريتانية. فقد نشأت الشبكات الأولى مع بداية سنوات 2000 أساسا بفضل دفع برامج التنمية للمولين، أي بفارق زمني ضئيل بعد بلدان شبه المنطقة التي بلغت فيها الشبكات بالفعل مستوى لا بأس به في التسعينات من القرن الماضي.

وتتميل الشبكات، في معظم الحالات، إلى العمل وفقا للطرق ذاتها المتبعة من طرف المنظمات غير الحكومية، أي في التنفيذ المباشر للمشاريع على الأرض. ويخلق هذا السلوك منافسة قوية إلى حد ما مع فاعلي المستوى الثاني الذين هم أيضا، في بعض الأحيان، منظماتها الأعضاء، ما يعتبر أكثر خطورة نظرا لسياق شح التمويلات المخصصة للمجتمع المدني.

ومع أن هذا السلوك مناقض لمهمة الشبكات، إلا أن مسألة الموارد المخصصة لها تمثل جانبا حاسما من الحركة الجمعوية الموريتانية. فمن النادر إلى حد ما، حتى لا نقول من شبه المستحيل، أن يتم تمويل هذه المنظمات - المظلة لمجرد وجودها لأن الممولين يدعمون عادة نشاطات وليس سير الهياكل. أضف إلى ذلك أنه عندما يتم منح موارد للمجتمع المدني، فإن ذلك يتم من خلال إجراءات ومعايير مثل طلبات الاقتراحات التي تجد الشبكات صعوبة في الولوج إليها.

وعلى العكس من ذلك، تبدو هذه المنظمات - المظلة معروفة لدى الجمهور على المستوى الوطني. ويعود الفضل في ذلك ليس فقط إلى العدد المحدود حتى الآن لهذه الهياكل وإنما أيضا إلى كون أغلب الشبكات تتوفر على فروع وممثلات في مختلف مناطق البلد، ما يزيد درجة معرفتها من طرف الجمهور.

ويجب، رغم ذلك، الاعتراف بأن لمعرفة الجمهور بهذه المنظمات آثار مختلطة إذا اعتبرنا قدرة هذه المنظمات على لعب دور نشط في الحكامة والحوار مع السلطات الحكومية على المستوى الوطني. فعلى صعيد القدرة على التأثير بواسطة النشاط، يجب أن نلاحظ أن الشبكات، بغض النظر عن بعض الحالات المعزولة، لديها قدرة ضئيلة على التفاعل مع السلطات العمومية في فضاءات التشاور القطاعي. ففي هذا المنحى، أشارت المنظمات المستجوبة إلى وجود مصاعب في إرساء حوار مهيكّل مع الدولة في المجالات التي تعمل فيها. ويعتبر هذا الجانب أيضا نتيجة لاعتراض ضعيف من طرف السلطات العمومية بالشبكات كفاعلين أكفاء وشرعيين في مختلف مجالات السياسات القطاعية.

كما يرتبط المشكل بدون شك بطبيعة المنظمات نفسها. إذ يتمثل شيئا ما أحد أسباب هذه الصعوبة في التفاعل مع السلطات الحكومية في تجزئة الفاعلين والنشاطات المنفذة في نفس قطاع التدخل.

وتجدر الإشارة إلى جانب لاحق هو ضياع الخصوصية القطاعية لصالح اتجاه عام. ويعني هذا أن الطابع على أساس الموضوع والخصوصية للشبكات ينذر بالاختفاء لصالح مقاربة عامة أفقية ومتعددة القطاعات. وعلى العكس من ذلك، تدعى بعض الشبكات مثل المنتدى الوطني لحقوق الإنسان من وقت لآخر إلى المشاركة في لقاءات مع سلسلة من السفراء للمساهمة في تبادل المعلومات ووجهات النظر حول مواضيع الساعة أو مواضيع خاصة.

وفي ما يتعلق بالمنظمات - المجلات من المستوى الرابع، أي المنصات، فالوضع يختلف شيئاً ما بالنسبة لواقع الشبكات. فالمجتمع المدني الموريتاني لا يمكن أن يعول إلا على منصتين: منصة الفاعلين غير الحكوميين و"سيبر فوروم" (Cyber forum).

لقد بدأ المسلسل الذي أطلق تشكيل منتدى الفاعلين غير الحكوميين في نهاية 2007 من خلال تنظيم "أيام التشاور للمجتمع المدني". ويرجع جزء من الفضل في هذا الدفع، بغض النظر عن فاعلي المجتمع المدني، إلى قدر من العناية من جانب السلطات التي كانت، إذ ذاك، مهتمة بتأطير المجتمع المدني في منظمة - مظلة واحدة. وتمت هيكلة المشاركة في المنصة حول 17 مجموعة على أساس المواضيع القطاعية. وتشارك كل مجموعة على أساس الموضوع في مجلس إدارة المنظمة بواسطة ممثلين. ويضم مجلس الإدارة 27 عضواً 5 منهم من القطاع الخاص و5 من النقابات و17 من منظمات المجتمع المدني. وتعاني المنصة، منذ سنوات، من عدة مصاعب بسبب تسيير غير استراتيجي وسلوك تسريبي تجاه الأحزاب السياسية. وقد أدى هذا الجانب إلى نشوء عدم ثقة لدى المجتمع المدني إزاء المنصة المتهمه بعدم الاستقلالية عن السلطات العمومية.

ولا تتوفر المنصة حالياً على تمويلات من لدن الممولين. غير أن بإمكانها دائماً التعويل على تمويل الدولة لتغطية التكاليف الدائمة للمنظمة مثل إيجار المقر أو فواتير الكهرباء...إلخ.

أما المنظمة الثانية من المستوى الرابع في موريتانيا فهي "سيبر فوروم" (Cyber forum). وهي الشبكة الجامعة الأولى في موريتانيا، حيث أنشئت في 2000 بدفع من برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي مكن المنظمة من الهيكلية من خلال منح أدوات معلوماتية ومقر ومعدات أخرى لسير العمل. وحصلت هذه الشبكة على الاعتماد في 2006، وهي تضم اليوم (نظرياً) 1000 منظمة تقريباً، نحو مائة منها نشطة وعملية. وتتكون الشبكة، على المستوى المركزي، من جمعية عامة و14 مجموعة على أساس المواضيع. وتشمل، على المستوى المحيط، ممثلاً في كل بلدية من بلديات البلد. وقد لعبت في 2007 و2014 دوراً هاماً في عمليات مراقبة الانتخابات بفضل دعم المنظمة غير الحكومية الأمريكية NDI كذلك. وفي مجال رقابة المواطنة والمناصرة، شارك Cyber forum في مختلف مجموعات عمل ضمن النسخة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، حتى وإن كانت هذه المجموعات عرفت ضعفاً كبيراً وليست في الوقت الحالي عملية بالمعنى الحقيقي للكلمة<sup>34</sup>.

#### 4.1.4 المنظمات غير الحكومية الدولية

تمثل المنظمات غير الحكومية الدولية فاعلاً مهماً عن قرب بالنسبة للمجتمع المدني الموريتاني رغم أنها لا تتوفر على نظام عام "وطني". فمفهوم المنظمات غير الحكومية الدولية يشار به إلى المنظمات غير الحكومية الأجنبية النشطة في البلد في عدة مجالات نشاطات<sup>35</sup>.

وبحسب تحليل لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يقدر عدد المنظمات غير الحكومية الدولية النشطة في البلد بأربعين<sup>36</sup> على الأقل. وتتلقى عدة منظمات غير حكومية دولية الدعم من مختلف الممولين الموجودين في الميدان. ومن بين الأدوار المهمة في تمويل المنظمات غير الحكومية الدولية دور الاتحاد الأوروبي من خلال الخطوط على أساس المواضيع وتمويل برامج الصندوق الأوروبي للتنمية العاشر الذي يسري مفعوله حالياً.

وتشارك المنظمات غير الحكومية الدولية في دعم المجتمع المدني الموريتاني حسب مقاربتين مختلفتين. وتتمثل المقاربة الأولى في تقديم الخدمة في حين تقضي الثانية بالمواكبة عن قرب إزاء منظمات المجتمع المدني. وبطبيعة الحال، ليست المقاربتان نقيتان، وهناك أيضاً مقاربات مختلطة يتم تبنيتها حسب الحالة. وتنتشر طريقة تقديم الخدمة كذلك بسبب الضرورات المرتبطة بتنفيذ النشاطات والمشاريع. وهي نشاطات تكلف بها منظمة غير حكومية دولية من طرف أحد الممولين لتنفيذ مهام خاصة في إطار برنامج أوسع.

<sup>34</sup> - المصدر: لقاء مع قادة Cyber forum.

<sup>35</sup> - يجب فهم مصطلح المنظمة غير الحكومية الدولية في سياق هذه الدراسة على أنها المنظمة ذات المقر الرئيسي في دولة أخرى غير موريتانيا.

<sup>36</sup> - [http://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/Liste\\_Contacts\\_Humanitaires\\_18122012.pdf](http://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/Liste_Contacts_Humanitaires_18122012.pdf)

ويتعاون بعض الممولين مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة و ECHO أو بعض برامج الاتحاد الأوروبي مثل برنامج دعم الإستراتيجية حول الهجرة مع بعض المنظمات غير الحكومية الدولية من خلال هذا الإطار العملي.

وتتميز الطريقة الثانية التي تفضل مواكبة منظمات المجتمع المدني الموريتاني و/أو مجموعات الفاعلين المحليين بمقاربة تتميز أساسا بفترة أطول (المدى المتوسط-البعيد) وبإستراتيجية تدخل مؤسسة ليس فقط على أساس الأموال المتوفرة ولكن أيضا على الحاجات في مجال الدعم التي يعبر عنها الفاعلون الوطنيون الذين تتعاون معهم المنظمات غير الحكومية الدولية. من بين أمثلة مواكبة منظمات المجتمع المدني الموريتاني من طرف المنظمات غير الحكومية الدولية مثلا<sup>37</sup> CONCORDIS و<sup>38</sup> World Vision و OXFAM و<sup>39</sup> Intermon. وفي الواقع، يظهر تحليل مختلف مستويات هيكلية المجتمع المدني الموريتاني حاجة كبيرة لمواكبة منظمات المجتمع المدني الوطني، خاصة في مجال الانفتاح على الخارج.

## 5 المجتمع المدني والحوار في الحكامة

### 5.1 الحوار داخل المجتمع المدني

يمثل عنصر الحوار داخل المجتمع عادة في دراسات الخرائط مؤشر نضج للديناميكية الجموعية. وبالفعل، يمثل وجود حوار أفقي بين مختلف فاعلي المجتمع المدني عامل قوة لا يستهان به. وفي حالة المجتمع المدني الموريتاني، تخلق الانقسامات الداخلية شروخا تزداد عمقا شيئا فشيئا. وتضعف هذه الشروخ قدرة منظمات المجتمع المدني على ترقية حوار ثابت ومهيكل بين النظراء.

ويساهم شح الموارد المتوفرة والتمويلات سهلة الولوج في تعزيز الجانب التنافسي من أجل الولوج إلى الموارد. ويعني التنافس فقط المنظمات ذات التشابه في مستوى الهيكلية لكننا نسجل أكثر فأكثر تنافسا بين المنظمات - المظلة (خاصة من المستوى الثالث من الهيكلية) مع المنظمات غير الحكومية، بالأخص منظماتها الأعضاء.

ولذلك، فإن المنظمات - المظلة، بدلا من لعب دور الفاعلين في مجال ترقية الحوار كما تنص على ذلك مهمتها، تميل إلى التحول إلى فاعلين مهمتهم العمل الميداني المباشر.

إن هذه القدرة التي تترسخ بسرعة ليست وظيفية لترقية مشاركة المجتمع المدني في الحكامة وفي السياسات الوطنية والقطاعية للبلد. ومن هذا المنظور، توشك المنظمات - المظلة على نسيان مهمتها المتمثلة في ترقية وإنعاش فضاءات الحوار والمناصرة والانفتاح على الخارج.

### 5.2 الحوار بين المجتمع المدني والسلطات المحلية

إذا كان الحوار الأفقي داخل منظمات المجتمع المدني تحفه صعوبات هيكلية بديهية نوعا ما، فإن نفس الاتجاه يوجد في حقل العلاقات بين السلطات الحكومية المحلية وفاعلي المجتمع المدني.

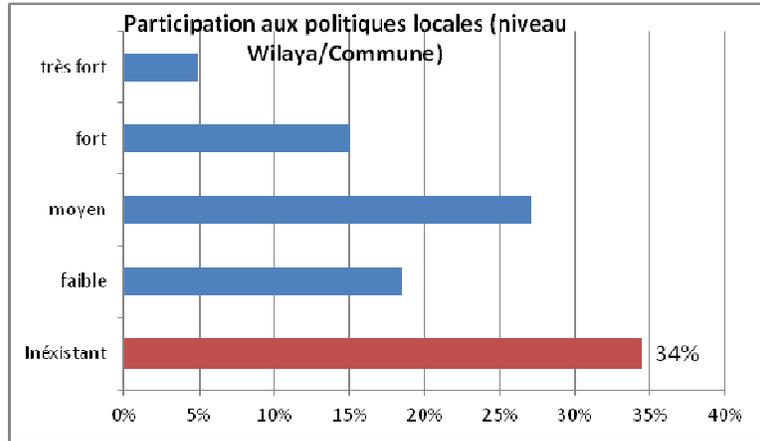
ويعتبر مستوى مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحكامة المحلية على مستوى البلديات والولايات ضعيفا إلى حد ما. وكما يمكن أن نشاهده في الرسم البياني التالي، تبدو مشاركة منظمات المجتمع المدني "غير موجودة" بالنسبة ل 34% من الحالات وضعيفة بالنسبة ل 19% من المنظمات المستجوبة. وقد عبرت 27% فقط من المنظمات عن رأي "متوسط" في حين أعطت 20% من منظمات المجتمع المدني تقييما بين "قوي" و"قوي جدا".

الرسم البياني 36: مشاركة المجتمع المدني في السياسات المحلية (مستوى الولاية/البلدية)

<sup>37</sup> - مشروع ممول من لدن مندوبية الاتحاد الأوروبي بعنوان: "ترقية التعايش السلمي في ضفة نهر السنغال و المساهمة التشاركية للمجتمع المدني في المسار الديمقراطي

<sup>38</sup> - مشاريع في ولايات لبراكنة و اترارزة

<sup>39</sup> - نشاطات دعم لهيكلية و تنظيم و تعزيز قدرات م م م



المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

بشكل عام، يتميز الحوار بين المجتمع المدني والسلطات المحلية في الوقت الراهن **بنقطتين رئيسيتين**.

تتمثل النقطة الأولى في **روابط القرابة والصداقة**. إذ تتحكم في الحوار بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية غالباً علاقات شخصية تجعل مرور المعلومة ذات الصوتين بين منظمات المجتمع المدني والسلطات على مستوى البلدية أو الولاية يتم بصورة فعالة جداً. غير أن هذه الطريقة المؤسسة على علاقات شخصية لها، بطبيعة الحال، نقطة ضعفها المتمثلة في عدم شموليتها لجميع الفاعلين الموجودين على المستوى الترابي. ويخشى من أن تخلق هذه المقاربة مواقف مهيمنة على أساس التفضيل وليس على أساس كفاءة الفاعلين.

أما النقطة الثانية، فهي مرتبطة **بالأهلية الفردية** (مفتوحة أم لا) للمكلف بالإدارة أو لممثلي الإدارة على المستوى المحلي الذين يتعاقبون في وظائف عمدة، والي، ..إلخ. وحتى في هذه الحالة، لا يمكن أن يمثل الاستعداد والأهلية للحوار لدى الإداريين ضماناً لعملية حوار مفتوح بين المجتمع المدني والسلطات المحلية.

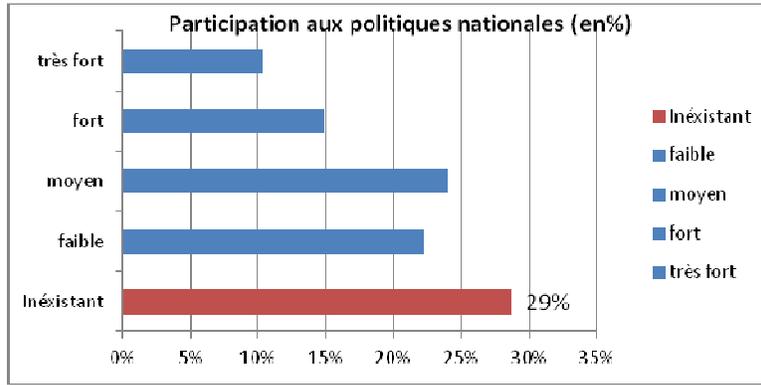
مثال سلطات ولاية أطار حيث يخلق وصول الوالي الجديد مستجدات كثيرة على صعيد الانفتاح والاستعداد للحوار مع المجتمع المدني. إذ يعمل الوالي والإدارة حالياً مع المنظمات الشبابية في عاصمة الولاية للتوصل إلى برمجة سنوية للنشاطات الثقافية لصالح الشباب. ويمكن مثال آخر في اللجنة المحلية للتشاور المكونة من العمدة والمستشارين البلديين وبعض منظمات المجتمع المدني في سيلبابي. وقد استقادت هذه اللجنة من التكوين، وهي مكلفة بتسيير النزاعات بين المجموعات على المستوى البلدي.

ويمكن أيضاً أن نلاحظ بعض ممارسات التسيير "التنافسي" بين السلطات المحلية والمجتمع المدني. ويحدث ذلك على وجه الخصوص عندما تتجج منظمات مجتمع مدني في حشد موارد، فينظر إليها على أنها منافسة للمصالح اللامركزية للإدارة التي تنصب نفسها على أنها ضامنة للخدمة العمومية والمالكة الوحيدة للشرعية والصلاحيات لتنفيذ المهام التي تنوي منظمات المجتمع المدني القيام بها.

### 5.3 الحوار بين المجتمع المدني والسلطات الحكومية الوطنية

يشبه الاتجاه المتعلق بالحوار بين المجتمع المدني والسلطات الحكومية إلى حد ما الحوار السابق، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. فحتى على المستوى الوطني، يعرف الحوار بين المجتمع المدني والسلطات الحكومية الوطنية بعض **نقاط الضعف**. وتقول 29% من المنظمات المستجوبة إنه لا يوجد أي حوار مع السلطات الوطنية في حين يعبر 10% من المستجوبين عن رضاهم التام عن الحوار مع السلطات الحكومية.

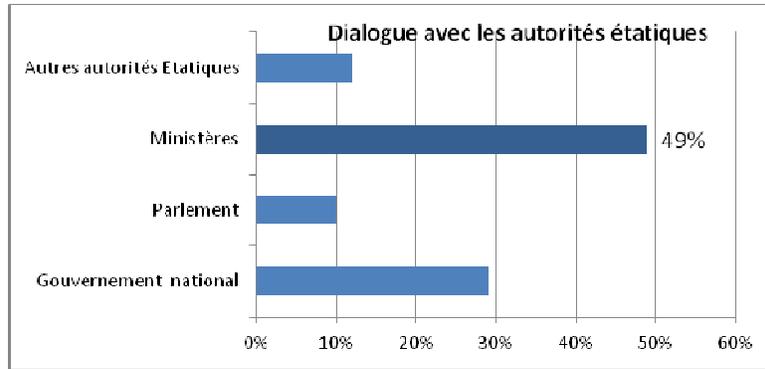
الرسم البياني 37: مشاركة المجتمع المدني في السياسات الوطنية



المصدر: إعداد ذاتي حول معطيات الدراسة

وفيما يتعلق بالسلطات الحكومية التي يقيم المجتمع المدني روابط معها، تعبر أغلبية الفاعلين المستجوبين (أي 49%) عن سهولة كبيرة في التفاعل مع الوزارات في الوقت الذي يقيم فيه 10% فقط علاقات تفضيلية مع أعضاء البرلمان. ويدل هذا الجانب الأخير على الصعوبة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني أن يكون لها تأثير على مستوى اقتراح وتعديل نصوص قانونية جديدة.

الرسم البياني 38: الحوار مع سلطات الدولة على المستوى الوطني



المصدر: صياغة المعلومات الخاصة بالدراسة

و وفقا لتحليل بعض المراقبين، فإن كثيرا من العوائق تحول دون قيام حوار بين المجتمع المدني الموريتاني و السلطات الرسمية. و من بين هذه العوائق:

- ✓ الانقسام داخل تكتلات و منظمات . مظلة المجتمع المدني
- ✓ ضعف شبكات المجتمع المدني التي لا تستطيع أن تلعب دورها في التمثيل القاعدي للمجتمع المدني
- ✓ ضعف في القدرات الفنية القطاعية نتيجة لتغليب المقاربة التعميمية
- ✓ غياب الاعتراف (تطبيقيا) من ظرف السلطات الرسمية بأهمية الدور الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعبه في مجال استيعاب الاستراتيجيات والسياسات التنموية
- ✓ حذر السلطات الرسمية من المجتمع المدني بوصفه يتكون من معارضين لا هم لهم سوى المطالبة
- ✓ ميل السلطات الرسمية إلى اعتبار المجتمع المدني مخبرين لصالح قوى خارجية يتلقى منها التمويل وكذلك اعتبار أنه قابل لأن يعمل في اتجاه زعزعة الأمن في البلاد

إن هذه الصعوبات التي يشهدها التواصل بين الفاعلين في المجتمع المدني و السلطات الوطنية و المحلية معروفة منذ القديم. ذلك أننا إذا نظرنا إلى تجارب الحوار الماضية و الجارية، فسنتكشف مشاركة ضعيفة و تأثيرا صداميا للمجتمع المدني.

فمثلا، وفي ما يتعلق بالإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر<sup>40</sup> ومنذ اعتماده سنة 2001، تتألف ثلاث محطات لهذا الإطار وذلك مع اعتماد ثلاث خطط تنموية (2001 - 1004)، و (2006 - 2010)، و (2011 - 2015). و وفقا لأخر تقييم للإطار الإستراتيجي رقم III<sup>41</sup>، فإن الإكراهات الرئيسية التي حالت دون تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر خلال الفترة 2001 - 2015 "ضعف الاعتماد من طرف الفاعلين الوطنيين، والجهويين، والمحليين والجمعيين المعنيين: ففي الحقيقة لم يستخدم الإطار الاستراتيجي الوطني لمحاربة الفقر بوصفه الإطار المرجعي الوحيد لبرمجة، ومتابعة وتقييم السياسات العمومية".

ويواجه المجتمع المدني حاليا تحد جديد، يتمثل في إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (ان م ر م) التي تغطي الفترة ما بين 2016 - 2030<sup>42</sup>. و يتعلق الأمر بموعد جديد لا ينبغي للمجتمع المدني أن يضيعه، نظرا إلى أن الأمر يتعلق بتحديد المحاور الرئيسية لإستراتيجية نمو البلد.

و في إطار إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، فإن العمل التحضيري على المستوى المحلي قد انطلق. فقد أطلقت أشغال ورشات جهوية على مستوى ولاية داخلت نوادييو<sup>43</sup> و في ولايات أخرى، بمبادرة من وزارة الاقتصاد والمالية بالتعاون مع خبيرين وطنيين كلفا بإعداد هذه الإستراتيجية و كذلك بعض الشركاء الفنين والماليين.

و تهدف هذه الورشات إلى إشراك كافة الفاعلين المحليين، والسلطات الإدارية، والمنتخبين وممثلي المجتمع المدني و القطاع الخاص في الإستراتيجية الجديدة<sup>44</sup>. ينبغي أيضا أن نشير إلى أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في بعض الولايات في مناسبات إطلاق مسار التشاور مع المجتمع المدني كانت ضعيفة<sup>45</sup>. وتجر الإشارة هنا إلى مجهود وزارة المالية لبدء الحوار من خلال إنشائها لصفحة للحوار والتبادل مع المواطنين، في موقعها الإلكتروني، وهو الفضاء الذي أنشئ ليكون مجالا للتشاور مع المجتمع المدني، و مجالا للحوار الشامل حول صياغة الإستراتيجية الجديدة<sup>46</sup>.

#### 5.4 الحوار بين المجتمع المدني والممولين

يمثل التشاور بين فاعلي المجتمع المدني و السلطات العمومية والممولين أحد مرتكزات العلاقات بين إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي مع الاتحاد الأوروبي كما حددها اتفاق كوتونو. فوفقا لمبادئ هذا الاتفاق، فإن إشراك المجتمع المدني يتجسد من خلال ثلاثة مستويات هي: مستوى الولوج إلى المعلومة، ومستوى الحوار و التشاور في مجال إستراتيجيات التنمية، و مستوى تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية. وفي موريتانيا، فيبقى الإعلان عن هذه المبادئ غير متوقع في ممارسات المؤسسات العمومية والممولين، وذلك أيضا بسبب مشاكل داخلية خاصة بالمجتمع المدني.

40 - أعدت موريتانيا إطارا استراتيجيا لمكافحة الفقر (إ س م ف) للفترة 2001 - 2015 تم اعتماده قانونا توجيها لمكافحة الفقر و هو القانون رقم 050 . 2001 الصادر بتاريخ 25 يوليو 2001. و اعتمد هذا الإطار مسارا تشاركيا واسعا أخذ بعين الاعتبار أهداف الألفية للتنمية (أ ت). و يمثل خطة تنمية البلاد على المديين المتوسط و البعيد و ينبغي من حيث البعد الاستراتيجي القضاء على الفقر كضرورة وطنية ملحة و أولوية في كل السياسات الوطنية. و يتعلق الأمر بآلية و إطار تشاور مع شركاء التنمية يمكنهم من مشاركة الحكومة الأهداف التي رسمتها.

41 - كانت الحكومة قد أنجزت خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2015 تقييما عاما للإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر للفترة 2001 - 2015

42 - و كانت المرجعيات لإعداد هذه الاستراتيجية هي برنامج رئيس الجمهورية و التقييم الشامل للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر و نتائج الاحصاء الوطني للسكان و المساكن (2013) و نتائج المسح الدائم حول ظروف حياة الأسر 2014 و تلك الحاصلة من المشاورات الوطنية حول أجندة ما بعد 2015 و كذا التوجيهات خارطة الطريق التي أعدتها وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية.

عملت الحكومة على تقييم شامل في أغسطس 2015 للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر (إ ا م ف) للمدة 2001 - 2015.

43 - <http://www.maghrebemergent.com>

44 - لهذا الغرض أطلق برنامج الأمم المتحدة للتنمية يوم 4 ديسمبر 2015 الاجراء المتعلق باختيار مكتب دراسات بتكفل بإعداد الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (ا و ن س ر م) لفترة 2016 - 2030 في موريتانيا (RFP/MRT 010/2015).

45 - المصدر مقابلة مع مندوبية الاتحاد الأوروبي (فبراير 2016).

46 - <http://www.economie.gov.mr>

وتشكل وثائق مثل الوثيقة التوجيهية حول التعاون اللامركزي، البيان المقدم من اللجنة إلى المجلس حول سياسة التنمية للاتحاد الأوروبي، والخطوط التوجيهية في مجال إشراك الفاعلين غير الحكوميين في التنظيم، وكذلك بيان 2006 حول الحكامة<sup>47</sup>، خطوات لتعزيز المكتسبات في مجال مشاركة المجتمع المدني في تحديد السياسات الوطنية.

كما هو مجسد في الرسم البياني التالي، فإن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لدعم المجتمع المدني تضم العديد من المراحل تتابعت خلال السنوات الخمس الماضية و هي الخطوات التي عززت وأثرت مفهوم وتصور الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. بيان لجنة المجلس المقدم إلى البرلمان و إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي و هو البيان المعنون ب "جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة" يمثل مرحلة هامة من هذا المسار الذي يركز على ثلاث أولويات هي: (i) ترقية بيئة ملائمة لمنظمات المجتمع المدني في الدول الشريكة، (ii) تشجيع مشاركة بناءة و منظمة لهيئات المجتمع المدني، (iii) تعزيز قدرات لهيئات المجتمع المدني من أجل ممارسة أكثر فعالية لدورها<sup>48</sup>.

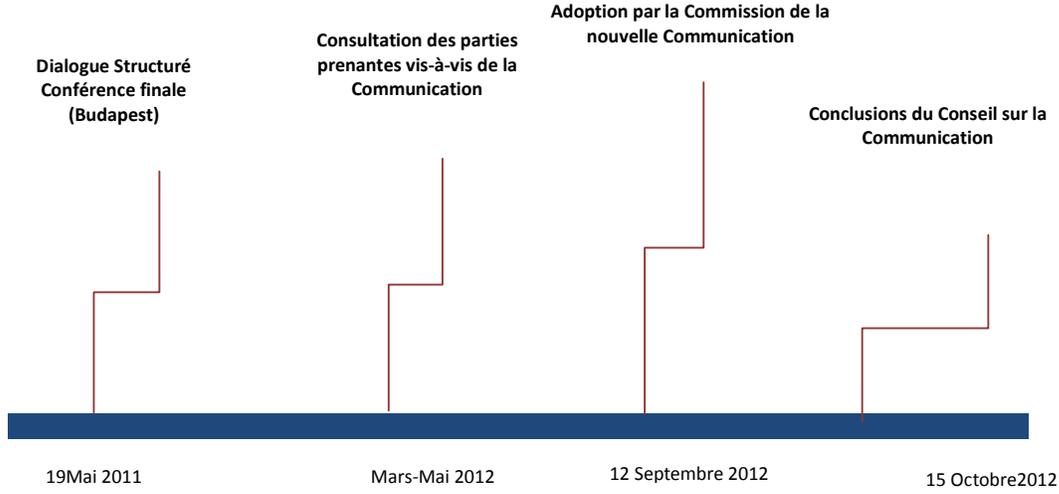
---

<sup>47</sup> -بيان لجنة المجلس إلى البرلمان الأوروبي و إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي و إلى لجان الولايات. الحكامة في الوفاق الأوروبي من أجل التنمية. نحو مقاربة موحدة الأوروبي من أجل التنمية.

{SEC(2006) 1022} {SEC(2006) 1021} {SEC(2006) 1020}

<sup>48</sup> - استفانو فريديكا- انتونغال/ جاكيتي س.:دراسة لخريطة المجتمع المدني في مالي.

خلاصات المجلس حول الاتصال مصادقة اللجنة على البيان الجديد استشارة الأطراف حول البيان حوار منظم مؤتمر بودابست



تمثل "خارطة الطريق من أجل التزام الاتحاد الأوروبي اتجاه المجتمع المدني 2014 – 2017" التي تمت صياغتها بالتعاون بين المندوبية للاتحاد الأوروبي (DUE) والدول الأعضاء، وتحديدًا ألمانيا، فرنسا، وإسبانيا خلال شهر مايو 2015 مرحلة مهمة في إطار الحوار بين الشركاء الفنيين والماليين و المجتمع المدني في موريتانيا. وقد ارتكزت صياغة هذه الإستراتيجية<sup>49</sup> على مسار مفتوح شهد مشاركة منظمات المجتمع المدني على مستوى العاصمة وكذلك على مستوى الولايات في داخل البلاد.

وعلى الرغم من هذا المجهود الشامل من قبل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فإن خارطة الطريق أظهرت بعض النواقص الهيكلية التي يمكن إعادة صياغتها من خلال مراجعة للوثيقة. وقد ينتج عن ذلك خارطة طريق من الجيل الثاني مما سيشكل فرصة جديدة لإعادة النظر في مخطط الالتزام اتجاه المجتمع المدني للوصول إلى مقاربة لا تركز على المقاربة الشاملة و المتجانسة والتي لا تركز على العرض ولكن على الطلب بالنظر إلى الحقائق الخاصة بالمجتمع المدني الموريتاني.

وينبغي أولاً أن تعول خارطة الطريق على إستراتيجية في مقدورها أن تأخذ في الحسبان تعدد الفاعلين في المجتمع المدني الموجود في موريتانيا و ذلك على أساس تحليل للعينة بالنسبة للفاعلين الذين تناولتهم هذه الخارطة.

وثانياً ينبغي أن تأخذ المراجعة بعين الاعتبار ضرورة توحيد المقاربات بين مندوبية الاتحاد (DUE) والدول الأعضاء بشأن الأهداف والترتيبات العملية التي ينبغي اعتمادها من أجل دعم الحركة الجمعوية الموريتانية. و يعتبر توحيد المقاربة أمراً ملحا بالنظر إلى أن مقاربات الشركاء الفنيين و الماليين PTF حول المجتمع المدني تعتبر متنوعة ومتضاربة في بعض الأحيان.

وفي مرحلة ثالثة، سيتعلق الأمر، على المدى المتوسط، بتحديد إستراتيجية انتقائية لدعم المجتمع المدني تتأسس على مقاربة مكونة من:

1. أخذ تشعب الفاعلين بالنظر إلى قطاعاتهم، و مجالات تدخلهم، و وضعياتهم، و قدراتهم وتموقعهم الجغرافي بعين الاعتبار،
2. تحديد الهدف اعتماداً على القيمة المضافة التي يمكن أن يسفر عنها الدعم،
3. تكيف ترتيبات العلاقة مع المجتمع المدني.

<sup>49</sup> - في نواكشوط، شارك 110 من ممثلي منظمات المجتمع المدني في ثلاث ورشات: اثنتان مع المجتمع المدني الموريتاني (أيام 10 و 11 مارس 2015) و الثالثة مع المنظمات الدولية مع حضور مكثف من جميع أنحاء البلاد (11 مارس 2015). وقد أدارت المنظمات المكلفة بمشاريع دعم منظمات المجتمع المدني المنجز في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي من أجل المجتمع المدني و الثقافة (PESCC). وهكذا تمت استشارة 262 منظمة قاعدية ومن خارج نواكشوط من 31 مارس إلى غاية 13 إبريل 2015 في 6 ولايات (نواكشوط، نواذيبو، كيهيدي، بوعي، لعيون وأطار). المصدر: خارطة طريق الاتحاد الأوروبي من أجل الالتزام اتجاه المجتمع المدني 2014 . 2017.

## 5.5 أنواع أطر التشاور

وحسب التحليل الذي أجريناه، توجد في موريتانيا ثلاثة أنواع من أطر التشاور التي يشارك فيها المجتمع المدني في عدة مستويات: هي الأطر القانونية، أطر البرامج، وأطر ذات القيمة المجتمعية.

و قد تم وضع الأطر القانونية من طرف الدولة لضمان احترام القواعد والالتزامات القانونية، والنصوص المعمول بها فيما يتعلق بمشاركة الجهات العمومية و الخصوصية و المجتمع المدني في أعمال تصور وتنفيذ و متابعة وتقييم السياسات والإستراتيجيات والبرامج العمومية. وعادة ما يتم صياغة هذه الأطر طبقا لاحترام هيكله اتخاذ القرار اللامركزي، حسب المستوى الوطني والجهوي (الولاية) والمحلي (المقاطعة) و مستوى الأقرب (المستوى البلدي). وتمكن هذه الأطر، نظريا، السلطات الرسمية من التبادل على مختلف المستويات مع المجتمع المدني في مجال السياسات القطاعية أو في مجال تنفيذ برامج التنمية حسب القطاعات. وكمثال على هذه الأنواع، فإن الإطار المتعلق بتصوير وتنفيذ و متابعة وتقييم الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر 2001 . 2015، يمثل إطارا لتوجيه السياسات العمومية في مجال التنمية ويضمن تتاغم مختلف هذه السياسات بهدف بلوغ أهداف الحد من الفقر و تحسين الظروف المعيشية للسكان. و قد كان الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر 2001 . 2015 الذي تمت صياغته في إطار المبادرة المعززة لتخفيض ديون (الدول المدينة) موضوع تشاور بين الإدارة، والمنتخبين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والشركاء الفنين والماليين.

و في كل الأحوال، فإن بعض المنظمات التي أجريت معها لقاءات قد لاحظت ضعف التزام المجتمع المدني الذي تم انتقاؤه، ليشترك في مسار التشاور كما لاحظت بشكل خاص ضعف قدرات هذا المجتمع ليتمكن من العمل بشكل فعال.

و هنالك مثال ثاني على هذا النوع من أطر الحوار يتمثل في الإستراتيجية الوطنية لحماية الطفولة، التي تمت صاغتها سنة 2012 من طرف وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية بالتعاون مع اليونيسيف. و قد شهدت هذه الإستراتيجية إقبالا ضعيفا من طرف المجتمع المدني، و ذلك رغم تنظيم ورشات للإعلام والتحسيس<sup>50</sup>.

و توجد أطر قانونية أخرى للتشاور مثل إطار التشاور المتعلق بالخطة الوطنية للتنمية الصحية 2012 . 2020<sup>51</sup>، وكذلك أيضا إستراتيجية النمو السريع والازدهار المعمم وتعتبر مشاركة المجتمع المدني في هذه الأطر شكلية، وذلك رغم أن المجال مفتوح دائما لنفس الأشخاص للمشاركة وفي بعض الأحيان أمام نفس المنظمات.

النوع الثاني من أطر التشاور و الذي يشارك فيه المجتمع المدني هو ذلك المتعلق بأطر البرامج. إن مساحات الحوار هذه قد وضعت من قبل أصحاب البرامج و المشاريع من أجل ضمان احترام المبادئ و الالتزامات لمشاركة الأطراف المعنية في أعمال تصور و تنفيذ و متابعة وتقييم هذه البرامج والمشاريع. يتعلق الأمر في كثير من الأحوال بلجان تنسيق أو بلجان توجيه ومتابعة برامج التعاون، مثل حالة أطر التشاور التي وضعت من قبل برنامج "آرت غولد" / Art-Gold.

إن هذا البرنامج الممول من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ولايات لبراكنه، و لعصابه، وغورغول، و كيديماغه قد وضع أطرا للحوار بين المجتمع المدني والسلطات المحلية برئاسة الوالي.

و في جميع الأحوال، فإن المسيرين المباشرين للبرنامج يرون أن مشاركة منظمات المجتمع المدني لم تصل إلى المستوى المطلوب و أثر هذه المشاركة يبقى مضطربا<sup>52</sup>.

<sup>50</sup> - و قد استهدف تحضير هذه الإستراتيجية : 1) إنجاز استشارات تشاركية على الميدان مع ممثلي السكان المستهدفين (على مستور نواكشوط و في منطقتين ريفيتين) حول الأولويات في مجال الحماية الاجتماعية (يوليو 2011)، 2) إجراء استشارات في ورشات جهوية (ثلاث ورشات تضم كافة ولايات البلاد) خلال شهري سبتمبر و أكتوبر 2011 أنظر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ص: 10

<sup>51</sup> - وزارة الصحة، الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2012 . 2020

<sup>52</sup> - المصدر: مقابلة مع مسؤولي برنامج الأمم المتحدة للتنمية

ويوجد مثال آخر يتمثل في برنامج الاتحاد الأوروبي من أجل المجتمع المدني و الثقافة PESCC 10èmeFED

حيث تم تنصيب لجنة التنسيق وفقا لاتفاقية التمويل من أجل "الإشراف على توجيه العام و على عمل المشروع، إضافة إلى البرمجة العملية العامة. وفي هذه الحالة فإن ثلاثة ممثلين عن المجتمع المدني بمن فيهم الفاعلون الثقافيون هم أعضاء في هذه اللجنة. كما وضع نفس البرنامج (PESCC 10èmeFED) لدعم الشباب والحماية من النزاعات لجنة للتنسيق والتوجيه بعضوية ممثل واحد عن المجتمع المدني و هو الشبكة الوطنية للشباب.<sup>53</sup>

وعادة ما تكون هذه الأطر أكثر فاعلية من الأطر القانونية لأنها تستفيد من مصادر البرامج ولها أهداف محددة بعناية.

أما الفئة الثالثة فهي أطر القيمة المجتمعية. وقد تم وضعها من طرف السكان أنفسهم من أجل البحث عن حلول وتنفيذها وإدخال حلول لأي مشكل أو أية مشاكل قد تحدث على مستوى فريق أو مجموعة. وترتبط بعض هذه الأطر بالمؤسسات التقليدية والبعض الآخر هو من وضع فاعلي المجتمع المدني "الصوري"

و التي تهتم بإشكالية محددة. وإذا كانت هذه الأطر فعالة في الغالب في مجالات تدخلاتها، فإنها لا تلعب دورا أو مسؤولية رسمية ضمن جهاز الحكامة المحلية.

و يوجد نموذج آخر لأطر التشاور "التقليدية" و هو المتمثل في لجنة وجهاء القرية في ولاية كيديماغه.

و تهتم هذه اللجنة بتسوية بعض النزاعات التي تحدث بين المزارعين والمتمين. و لا تتمتع الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بأي صفة قانونية تجعلها إلزامية. و في جميع الأحوال، وكما تبين التجربة، فإن هذه الأطر تلعب دورا هاما في الاستقرار نتيجة لما تحظى به من اعتراف لدى أطراف النزاع.

وهناك نموذج آخر من أطر التشاور، و يتعلق الأمر بأطر التشاور على المستوى القروي و هي لجان تم اختيارها من قبل هيئات المجتمع المدني في كل من روصو و كيهيدي. و هي أطر أنشئت أصلا من أجل إيجاد حلول لبعض الخصومات التي تحصل في إطار النزاعات العقارية الحادة على مستوى ضفة النهر.

وتضم المنهجية المتبعة في إطار هذه الوساطة: (1 إشعار الإدارة، (2 الاتصال بأطراف النزاع، (3 جمع المعلومات، (4 التوقيع على محضر. وقد تم دعم هذه الأطر بميسرين وبوسطاء عبر مشروع نفذته تحالف بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و المنظمة الدولية كونكورديس (Concordis)<sup>54</sup>.

## 6 التزام الاتحاد الأوروبي و مانحين آخرين تجاه المجتمع المدني

### 6.1 تنوع في المقاربات وطرق التدخل

ينبغي أولا أن نلاحظ أن حضور الشركاء الفنيين والماليين في دعم المجتمع المدني الموريتاني ليس بنفس القوة التي تلاحظ على مستوى بعض دول الجوار، مثل السينغال و مالي. وبغض النظر عن عدد الشركاء الفنيين والماليين الموجودين، فنلاحظ اعتماد هؤلاء الشركاء الفنيين والماليين لمقاربات متنوعة اتجاه المجتمع المدني.

و لا تمثل موضوع دعم المجتمع المدني أولوية قطاعية لغالبية المانحين. وعلى العكس من ذلك، فقد ظل الأمر يتعلق دائما بموضوع ثانوي يدمج في أحسن الأحوال مواضيع و برامج أخرى.

<sup>53</sup> - المصدر: مقابلة مع طاقم البرنامج

<sup>54</sup> - مشروع ممول من لدن الاتحاد الأوروبي

و من بين الشركاء الذين اعتمدوا هذا الإجراء العرضي في برمجتهم المستقبلية نذكر المندوبية الأوروبية **la DUE** و **la GIZ** الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. و وفقا لهذه المقاربة الأفقية، فإن المبالغ المخصصة للمجتمع المدني تعتبر اليوم زهيدة. ومثل هذه المقاربة تمكن فعليا الشركاء الفنيين والماليين من تقييم دعمهم للمجتمع المدني دون أن يكونوا مرغمين على تخصيص مبالغ هامة لفائدة المجتمع المدني الموريتاني.

وعلاوة على الانتهازية التي تميز بعض منظمات المجتمع المدني، فهناك عنصر آخر لا يشجع الشركاء الفنيين و الماليين على الالتزام الكلي في هذا القطاع. يتعلق الأمر بضعف المستوى المعرفي عن الحركة الجموعية الموريتانية بشكل عام وكذلك على المستوى المحلي.

إن هذا التشخيص يوفر أساسا معرفيا يصلح كمنطلق عن المجتمع المدني، إلا أنه بات من المهم اليوم أن نعرف مدى قابلية البرامج المختلفة التي نفذها مختلف الشركاء الماليين على تحقيق "إنتاج معرفي" حول الحركة الجموعية. ذلك أن معرفة حقيقية و معمقة هي وحدها الكفيلة بإطلاق مسارات فعالة لدعم المجتمع المدني.

تماما كما أن لضعف المستوى المعرفي أثرا يتمثل في تجسيد الفرق بين الحاجات المعبر عنها من طرف منظمات المجتمع المدني وللجوء إلى الأدوات المناسبة والضرورية للإجابة على هذه الاحتياجات ولتحديد جميع الفاعلين الذين لا ينتمون "لنخبة المجتمع المدني". ذلك أن معظم الفاعلين الحقيقيين والشكليين يظلون في منأى عن الشركاء PTF، بسبب المقاربات والأدوات المعتمدة في الوقت الراهن.

و يمكن أن ندرج في هذا الإطار التدخلات التي تركز بشكل حصري على الأداة المتمثلة في الدعوة لتقديم مقترحات، والتي تتسبب، نتيجة لسقف التمويل العالي، والإجراءات المعقدة، و العوائق اللغوية والمصادر الضرورية للتمويل من الطرفين، إلى مشاركة عدد محدود جدا من الفاعلين.

و في هذا الإطار، ينبغي أن نشير إلى الاستثناء الذي تمثله الإستراتيجية الجديدة لدعم منظمات المجتمع المدني التي اعتمدها التعاون الفرنسي والتي تستهدف، من خلال أدوات مبسطة للتمويل من بلوغ قطاع كبير من الفاعلين الحقيقيين وغير المصنفين.

و قد جرب التعاون الألماني استخدام تمويلات صغيرة من خلال توزيع منح محلية لتمويل بعض الفاعلين في المجتمع المدني بمن فيهم أولئك الذين يعملون في المجال غير المصنف. إن ضرورة استعمال أدوات تمويل غير مرنة تجبر معظم الشركاء الفنيين والماليين إلى تمرير التمويلات المتوفرة عن طريق المنظمات غير الحكومية الدولية أو عن طريق الدولة.

ويبين الرسم البياني التالي بصورة مبسطة وغير شاملة لمختلف المقاربات المعمول بها حاليا في موريتانيا في إطار تدخلات الشركاء الفنيين والماليين لصالح المجتمع المدني.

مقاربة دعم المجتمع المدني	المميزات	نقاط القوة	الصعوبات	التأثيرات
مقاربة غير مرنة مؤسسة على العرض	مؤسسة على عرض لاقتراحات /عون يساوي أو يزيد على 100000 يورو	<b>مستوى الممولين.</b> - تسيير عدد محدود من العقود كبيرة الحجم - عدد محدود من المخاطبين/ المستفيدين - طريقة المتابعة مبسطة	<b>مستوى الممولين</b> . نشاطات تكون غالبا معزولة و غير مدرجة في استراتيجية مواكبة الفاعلين لفترة طويلة . عدم نفاذ أكثرية م غ ح خصوصا الفاعلين غير المصنفين (انظر المنظمات غير المصنفة) <b>مستوى المستفيدين</b>	- عون متشتت للمجتمع المدني - تمويل حصري للفاعلين الأغوياء و الأكفاء نشاطات ظرفية و انتشار تمويل المنظمات غير الحكومية الدولية

	صعوبة التمكن من إجراءات و شكليات النفاذ إلى عروض المقترحات . تدخل مكاتب دعم لتحرير القترحات (خطر عدم الاستيعاب) . تعقدتسيير مبالغ مرتفعة من لدن المستفيدين . صعوبات التمويل المشترك			
المقاربة المرنة المؤسسة على الطلب	1 مؤسسة على التفاوض حول فكرة مشروع تقدمه منظمة شريكة (في حدود 10000 /5000 يورو)	2 مؤسسة على العون محليا (في حدود 10000/5000 يورو)	<b>مستوى الممولين</b> تمويل الفاعل لا النشاط مواكبة الفاعل للتعبير من خلال تنفيذ نشاط تأمين موامة الدعم الممنوح مع النتائج المتوخاة معرفة متزايدة للحركة الجموعية المحلية و إشكاليات السياق الذي يتحركون فيه	<b>مستوى الممولين</b> تمويل الفاعل لا النشاط مواكبة الفاعل للتعبير من خلال تنفيذ نشاط تأمين موامة الدعم الممنوح مع النتائج المتوخاة معرفة متزايدة للحركة الجموعية المحلية و إشكاليات السياق الذي يتحركون فيه
– المنظمات تتلقى دعما محددا و مناسبا لحاجياتها . الإمكانية للفاعلين أن يجربوا أنفسهم من خلال مشاريع صغيرة الحجم عن طريق إجراءات يمكن تسييرها – إمكانية دعم الفاعلين الصاعدين ( حتى و لو كانوا ينشطون في الحقل غير المصنف)	<b>مستوى المستفيدين</b> ليست لهذه المقاربة صعوبات خاصة بالنسبة للفاعلين المعنيين فيما يتعلق بتأقلم الشركاء الفنيين و الماليين لتقديم مقاربة تشاركية	<b>مستوى المستفيدين</b> إمكانية دعمه بوصفه فاعل إمكانية بناء روابط عن قرب مع الممول إمكانية تجريب مبالغ يمكن تسييرها من لدن وحدة جمعوية صغيرة	<b>مستوى المستفيدين</b> إمكانية دعمه بوصفه فاعل إمكانية بناء روابط عن قرب مع الممول إمكانية تجريب مبالغ يمكن تسييرها من لدن وحدة جمعوية صغيرة	<b>مستوى المستفيدين</b> ليست لهذه المقاربة صعوبات خاصة بالنسبة للفاعلين المعنيين فيما يتعلق بتأقلم الشركاء الفنيين و الماليين لتقديم مقاربة تشاركية

## 6.2 الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوربي نشط في دعم المجتمع المدني منذ بداية البرنامج الوطني للصندوق الأوروبي التاسع لفترة 2001-2007.

في هذا الإطار تمكن برنامج دعم المجتمع المدني والحكومة من العمل بفضل ميزانية قدرها 4.5 مليون أورو<sup>55</sup>.

وبعدها واصل الصندوق الأوروبي للتنمية العاشر (2008-2013) دعمه للمجتمع المدني من خلال وضع برنامج دعم المجتمع المدني والثقافة (PESCC)<sup>56</sup>. هذا البرنامج الذي يجري حاليا يمثل المبادرة الوحيدة المخصصة لدعم المجتمع المدني في موريتانيا مع برنامج FAJR / فجر الممول من لدن التعاون الفرنسي.

إلا أن برنامج (PESCC) الذي كان من المفروض أن يكون فرصة متاحة للمجتمع المدني الموريتاني أصبح يواجه مشاكل متعلقة بعدم التمويل الواضح إزاء الاستراتيجية التي يجب المصادقة عليها من أجل دعم الحركة الجموعية الموريتانية.

من ناحية أخرى هذا المجتمع يجد نفسه كذلك في مواجهة مع بعض المشاكل تتعلق بتنفيذ بعض نشاطات الدعم، بموجب وسائل تقنية تم وضعها من أجل تمويل نشاطات لصالح المجتمع المدني<sup>57</sup>.

<sup>55</sup> -حوالي ثلاثين مشروعا لمنظمات غير حكومية محلية تم تمويلها إضافة إلى نشاطات تعزيز القدرات و تكوينات على المستوى الوطني.

<sup>56</sup> -الأهداف العامة لبرنامج الإتحاد الأوروبي لدعم المجتمع المدني و الثقافة (PESCC) المحددة في اتفاقية التمويل الموقعة سنة 2012 هي: 1 ترقية الحكامة الرشيدة 2 مكافحة الفقر 3 و تطوير القطاع الثقافي.

وفعلا فإن البرنامج يركز طرق عمله ذات الأولوية على تقديم اقتراحات كلاسيكية. وهذه الطريقة تمكنه من مساعدة عدد ضئيل من المنظمات خصوصا تلك المهيكلة والمنظمة والتي تتمكن من معرفة الإجراءات ومن الكتابة باللغة الفرنسية والتي كذلك لها قدرة هامة على المساهمة في التمويل.

إلا أنه يجب أن نلاحظ أن برنامج (PESCC) يعمل كذلك على أساس طريق تمويل متتالي من خلال منظمات ربط في الأقطاب الستة لتدخل البرنامج. الشيء الذي يمكن أن يمثل حلا ناجعا لدعم الفاعلين غير المهيكلين.

ويمثل الصندوق العاشر ترسانة واسعة من البرامج التي تجعل من الاتحاد الأوروبي الشريك المالي الأهم بالنسبة للدولة الموريتانية. برنامج دعم تعزيز دولة القانون في موريتانيا له حساسية خاصة يجعل منه مشاركا لتمويل المجتمع المدني في إطار تنفيذ البرنامج نفسه. حيث أن خريطة المجتمع المدني في قطاع العدالة التي تم إنجازها في أكتوبر 2015 من لدن وحدة تسيير المشروع. الهدف هو من بين أمور عدة معرفة الفاعلين الجمعيين في العدالة الذين يتكثرون من الروابط ومنظمات غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وأخرى تتدخل من أجل تحسين حصول المواطنين على حقوقهم<sup>58</sup>.

في المكونة الأولى من البرنامج تم التوبيخ على نشاطات دعم للمنظمات التي تعمل في ميدان المساعدة القضائية وكذلك في المكونة الثالثة في إطار دعم منظمات المجتمع المدني المرخص لها في العمل في السجون. كما يجب ملاحظة فتح فضاءات للمجتمع المدني في إطار لجنة الإشراف.

تعد منظمة من المجتمع المدني داخل برنامج الوقاية من النزاعات والحوار بين الثقافات، دائما في إطار الصندوق العاشر للإتحاد الأوروبي، و في إطار لجنة الإشراف، ألا و هي الشبكة الوطنية للشباب وفي إطار المسار الحالي لتحضير الانطلاقة يفكر البرنامج في وضع تمويلات مباشرة من الحجم الصغير لصالح منظمات الشباب المصنفة منها وغير المصنفة حتى ولو كان الغلاف الاجمالي لهذه النشاطات محدودا جدا. تستهدف أغلبية نشاطات البرنامج المنظمات - المظلة والمنظمات المهيكلة القادرة على تلبية المناقصات وعرض الاقتراحات الكلاسيكية.

برنامج دعم اللامركزية والتنمية المحلية وبرنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة، خلافا لذلك، ليست لديهم نشاطات خاصة بهم تجاه المجتمع المدني.

إن البرنامجين لا يبوأن إلا على فضاءات ضيقة للخدمات لصالح م.م.م. وفي إطار برنامج اللامركزية هناك نشاطات تحسين لمجموعات حول تطبيق مسار اللامركزية. بالنسبة لبرنامج الهجرة، إن المنظمات الغير حكومية الدولية مثل (GRDR) هي التي تهتم بتنفيذ بعض الأعمال وكذلك بعض الوكالات متعددة الأطراف مثل المنظمة العالمية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للاجئين.

تفصل التوجيهات الخاصة بالفترة 2014-2020 في البرنامج الوطني الموقع 2014 الذي ينص على تنفيذ بنوده، طبقا لإجراءات الصندوق الأوروبي الحادي عشر. هذا البرنامج ينص على ثلاث قطاعات يتركز عليها: 1- الأمن الغذائي والزراعة المستدامة؛ 2- دولة القانون؛ 3- الصحة. أما الموضوع المتعلق بالمجتمع المدني فسيتم التطرق له كموضوع أفقي بالتزاوي مع قطاعات التركيز الثلاثة.

وبالإضافة إلى برامج الصندوق الأوروبي للتنمية الجارية فإن دعم الإتحاد الأوروبي للمجتمع المدني يتمثل كذلك من خلال الخطوط المتعلقة بالمواضيع: 68 عون مالي تم إسدأوه في الفترة 2004-2015<sup>59</sup>. وكما في الرسم البياني الموالي هناك مختلف وسائل تم

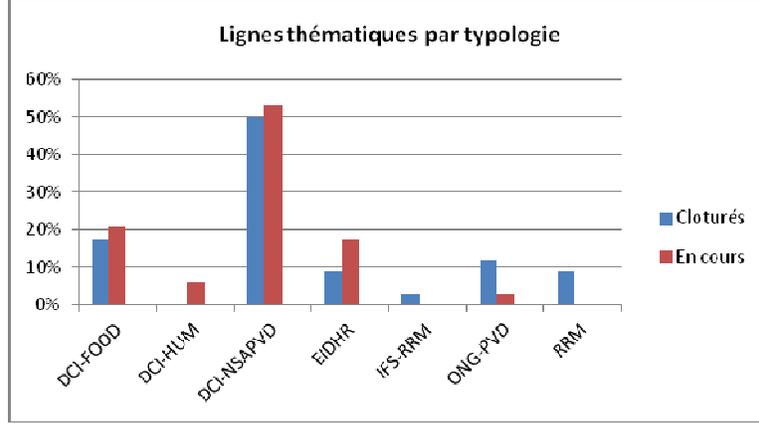
57 - سجل البرنامج على سبيل المثال عروض مقترحات لم يكتب لها النجاح الشيء الذي أدى إلى العدد المحدود من عقود العون التي تم توقيعها إيلاء اليوم ( 6 عقود زيادة على 14 تم اختيارها لفترة تنفيذ قدرها 4 أشهر لكنها لا زالت في انتظار الحصول على تأشيرة القبول. المصدر مقابلة مع طاقم برنامج PESCC.

58- كورتييه ك.، و. ش. جدو وإدجيغو م. : خريطة مجتمع مدني فاعلي العدالة بموريتانيا، أكتوبر 2015.

59 - معطيات جعلتها مندوبية الاتحاد الأوروبي تحت تصرف الطاقم

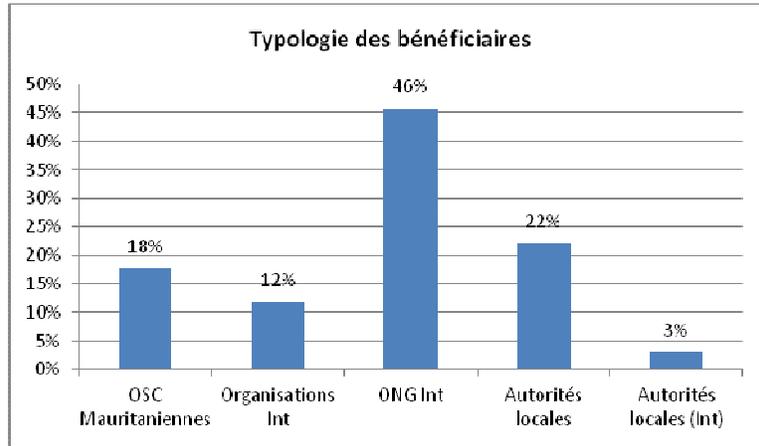
وضعها: DCI-Fodd (أمن غذائي) DCI-Hum (التنمية الاجتماعية والبشرية) DCI-NSAPVD (برامج الدعم للفاعلين غير الحكوميين EIDHR (الديمقراطية وحقوق الإنسان IFS-RRM (آلية للاستقرار) ONG-PVD (تمويل مشترك لمنظمات غير حكومية).

الرسم البياني: 39 الخطوط المتعلقة بالموضوع حسب النوع



المصدر: إعداد المعطيات المقدمة من لدن مندوبية الاتحاد الأوروبي (DUE)

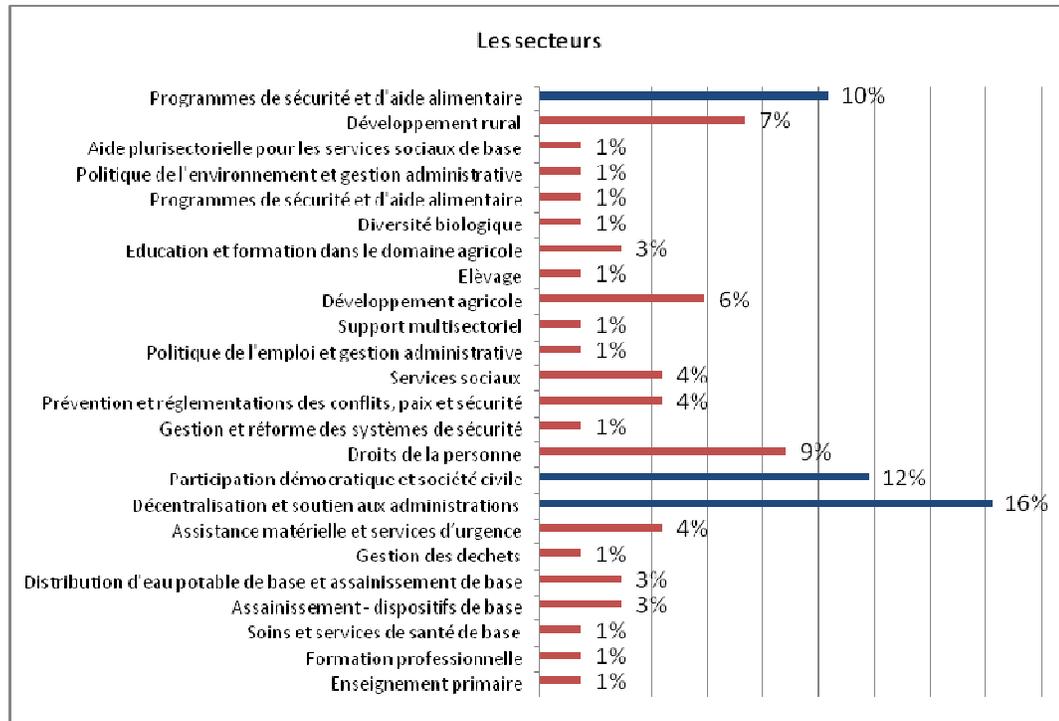
فيما يتعلق بأنواع المستفيدين من عون الاتحاد الأوروبي، يظهر الرسم البياني التالي توجه أغلبية ال م غ ح الدولية بنسبة (46 %) و السلطات المحلية بنسبة (22%) و م م م الموريتانية ب بنسبة (18%). و يتعين ذكر الكثير من المساعدات و الدعم منحتة تجمعات من الفاعلين على أساس شراكات بين منظمات من الشمال و من الجنوب.



المصدر: إعداد المعطيات المقدمة من لدن مندوبية الاتحاد الأوروبي (DUE)

فيما يخص قطاعات التدخل للدعم الممنوح يمكن أن نلاحظ في الرسم البياني التالي كيف يمثل موضوع اللامركزية القطاع ذا الأولوية بنسبة 16% يليه الدعم الموجه لمشاركة م م م 12% و مشاريع دعم الأمن الغذائي 10%.

الرسم البياني 41: القطاعات المعنية



المصدر: إعداد المعطيات المقدمة من لدن مندوبية الاتحاد الأوروبي

وبالإضافة إلى الخطوط المتعلقة بالمواضيع هنالك مساعدات موجهة إلى مستفيدين من منظمات المجتمع المدني تم تمويلها في إطار موارد الصندوق الأوروبي للتنمية FED. و حسب المعطيات التي قدمت مندوبية الاتحاد الأوروبي في شهر يناير، 2016 منحت 32 إعانة مالية في الفترة ما بين 2004 و 2015.

كما أن مندوبية الاتحاد الأوروبي أطلقت في شهر فبراير 2016 مسار تشاور مع 100 من م م م من أجل تحديد المواضيع بغية إعداد الخطوط التوجيهية لدعوة على تقديم العروض لثلاث سنوات لمبلغ قدره 3 ملايين أورو.

و في ما يتعلق بالميدان الإنساني عززت اللجنة الأوروبية دعمها للبرامج المنفذة في موريتانيا خلال السنوات الأخيرة.<sup>60</sup> أولا من خلال تنصيب، ممثلة في موريتانيا لمصلحة المساعدة الإنسانية و الحماية المدنية التابعة للجنة الأوروبية (ECHO)<sup>61</sup> مكلفة بمهمة ذات أولوية ألا و هي متابعة الأمن الغذائي و دعم المجموعات الأكثر هشاشة. تم تنفيذ مختلف نشاطات خلال السنوات الأخيرة من أجل مكافحة سوء التغذية عن طريق برامج وقاية و علاج الأطفال و النساء الحوامل. و تم تنفيذ بعض النشاطات تتعلق بمساعدة اللاجئين الماليين في مخيم "مبيره" في ميدان الغذاء و التزويد بالماء والصرف الصحي لتأمين الكسادة الأساسية للاجئين. و لتغطية هذه التدخلات يتم اللجوء حصريا إلى خدمات بعض المنظمات غير الحكومية الدولية.

### 6.3 الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية

إن للتعاون الإسباني من خلال وكالته حضورا في البلد ابتداء من 1999. و ينظم هذا التعاون الاتفاق . الإطار 2014 . 2017 الذي أبرم مع الدولة الموريتانية.

و ينفذ إطار التعاون هذا من خلال 4 أدوات تعاون هي:

- ✓ الأداة الثنائية تجاه الدولة الموريتانية. و من خلال هذه الأداة تيسر الدولة مباشرة الأموال الممنوحة؛
- ✓ أداة متعددة الأطراف تجاه الدولة الموريتانية. و من خلال هذه الأداة من خلال تمويل من لدن المنظمة العالمية للشغل (م ع ش / OIT) و برنامج الأمم المتحدة للتنمية ب أ م ت / PNUD و وكالات متعددة الأطراف؛
- ✓ أداة تمويل م م م الإسبانية و الموريتانية من خلال دعوة لتقديم مقترحات (4 إلى 5) للسنة؛
- ✓ أداة تحويل الديون بين البلدين.

القطاعات ذات الأولوية هي ثلاثة: (i) الصحة/التغذية؛ (ii) التنمية الريفية؛ (iii) الحكامة و النوع

✓ وفي قطاع الصحة هناك جانبين يتم فيهما التدخل: الأول هو تعزيز قدرات المؤسسات الصحية على المستوى المركزي و اللامركزي؛ و الثاني يتعلق بصحة الأم و الطفل و العنف الموجه للنساء. هذا القطاع يتضمن نشاطات ممولة لصالح م غ ح إسبانية لها شراكات مع منظمات موريتانية (أساسا تعاونيات نسوية) من أجل إنجاز نشاطات تحسيسية في ميدان الصحة.

✓ فيما يتعلق بالتنمية الريفية و الأمن الغذائي تهدف أنشطة التعاون إلى تعزيز القدرات المؤسسية لوزارتي الزراعة و التنمية الحيوانية من جهة و إلى دعم منظمات المنتجين القاعدية كالتجمعات و تعاونيات المزارعين و المنمين.

✓ أما قطاع الحكامة فيستهدف أساسا موضوع القصر المتنازعين مع القانون و ترقية حقوق الانسان. لدى الوكالة نمطان من التدخل: نمط مؤسسي من خلال دعم وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية لحقوق الانسان و نمط آخر عن طريق تعزيز قدرات م م م الموريتانية.

و في هذا المضمار تجب الإشارة إلى الدور الذي يلعبه برنامج "ماسار" (MASAR). بدأ هذا البرنامج المخصص للمجتمع المدني على المستوى الاقليمي (إفريقيا الشمالية و الشرق الأدنى) أنشطته سنة 2012 من خلال إقامة شبكات مفتوح حسب الطلب. و يتدخل

<sup>60</sup> <http://ec.europa.eu/echo/where/sub-saharan-africa/Mauritania>

<sup>61</sup> مصلحة اللجنة الأوروبية المكلفة بالمساعدة الإنسانية والحماية المدنية (ECHO)

هذا البرنامج حاليا لصالح 5 منظمات محلية<sup>62</sup>: شبكات و منظمات غير حكومية و نقابات... إلخ عن طريق تمويلات متوسطة الحجم ما بين 60000 و 150000 يورو.

#### 6.4 التعاون الألماني GIZ

يرتكز التعاون الألماني الموريتاني الذي ينفذ بتوكيل من الوزارة الاتحادية الألمانية<sup>63</sup> BMZ على قطبي تدخل ذوي أولوية<sup>64</sup>:

✓ الديمقراطية و المجتمع المدني و الإدارة العمومية. وذلك يعني بصورة خاصة إدارة المال العام، تعزيز قدرات البلديات و استخراج المواد الأولية المعدنية و الأحفورية. كما أن ترقية الحوار حول تطبيق و احترام حقوق الانسان يدخل ضمن التدخل هذا التعاون.

✓ التسيير المستديم للموارد الطبيعية و التكيف مع التغيرات المناخية. يشمل هذا الموضوع الحفاظ على التنوع البيئي و الطبيعي في المناطق البحرية و الشاطئية و حماية البيئة في إطار استغلال المساحات الزراعية و الغاباتية و الرعوية و كذا التكيف مع التغيرات المناخية.

يشمل الدعم المقدم للمجتمع المدني الموريتاني في مجال اللامركزية ثلاثة شركاء أساسيين هم رابطة العمدة الموريتانيين<sup>65</sup> ورابطة النساء المنتخبات<sup>66</sup>. ورابطات الشباب<sup>67</sup>.

ويتم دعم هذه المنظمات عبر تمويلات محلية تتراوح ما بين 5000 إلى 10000 يورو. ورغم ضآلة هذه التمويلات تبقى إجراءات التسيير معقدة في أغلب الأحوال على المستوى الإداري لذلك فإن بعض المنظمات يتم تمويلها عبر اتفاقيات خدمة توفر درجة قصوى من المرونة.

وبصورة عامة فإن هذه المقاربة تهدف إلى الحفاظ على قدر من المرونة يمكن في الوقت الحالي التعاون الألماني من دعم مبادرات غير مهيكلة تماما كما هو الحال مثلا بالنسبة للدعم المقدم لجمعية إنصاف التي ترمي إلى إنجاز برامج إذاعية بالفرنسية و العربية تتحدث عن اللامركزية و دور البلدية أو الدعم المقدم إلى منظمة الحي المسماة حب الوطن العاملة في مجال النظافة على مستوى أحياء العاصمة. وقد مكنت نشاطات أخرى مستهدفة عبر هذه الوسائل المرنة شيئا ما من تمويل بعض جمعيات شباب نواكشوط أيضا كما ستمول في القريب العاجل الشبكة المسماة ألترم في نواذيبو و روصو.

وفي ميدان التمويلات العمومية استطاعت جي إي زد العمل مع بعض منظمات المجتمع المدني المحلي (خاصة مع بعض منظمات شباب المؤسسات التعليمية) عبر نشاطات تحسيسية وتكوينات حول قانون المالية وميزانية الدولة وكذا الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

#### 6.5 التعاون الفرنسي:

فيما يتعلق بالدعم المقدم للمجتمع المدني الموريتاني فإن عمل التعاون الفرنسي يعود إلى زمن بعيد.

وتحدد الوثيقة الإطار لشراكة بين فرنسا وموريتانيا (2013-2015) أربعة محاور للتدخل ذات أولوية: الحكامة - البيئة المستدامة - التنمية البشرية-التعاون الثقافي والعلمي. وقد انطلق مشروع الحكامة المحلية واللحمة نهاية سنة 2010 بمبلغ قدره 570 مليون<sup>68</sup>

<sup>62</sup> -منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، رابطة النساء معيلات الأسر، الكونفيدرالية الحرة لعمال موريتانيا، NTICC Citoyen.

<sup>63</sup> -الوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية

<sup>64</sup> -وكالة التعاون الدولي الألمانية: "وكالة التعاون الدولي الألمانية في موريتانيا، شريك للتنمية" أكتوبر 2015.

<sup>65</sup> - رابطة عمد تكانت وغورغل

<sup>66</sup> - على سبيل المثال REFELA (شبكة النساء المنتخبات محليا في افريقيا) أو مجموعة المناصرة من أجل مشاركة النساء.

<sup>67</sup> - رابطة إنصاف، رابطة الشبان أصحاب الشهادات.

<sup>68</sup> - التعاون الفرنسي، الإدارة العامة للمجموعات الترابية لوزارة الداخلية واللامركزية، بلدية نواكشوط الحضرية: دليل م.م.م.

أوقية<sup>69</sup> خدمة لهدف عام يتمثل في ترقية الحكامة الديمقراطية. وكان التعاون الفرنسي يمول برنامج التنفيذ عن طريق المجموعة الحضرية<sup>70</sup> والإدارة العامة للمجموعات المحلية لوزارة الداخلية واللامركزية ففي إطار هذا البرنامج تم رصد منظمات المجتمع المدني على مستوى بلديات نواكشوط التسع<sup>71</sup> والذي يتحقق بين يونيو ونوفمبر 2011 رأت النور.<sup>72</sup> وحتى لو كان الجرد يعد قديما في الوقت الحالي فقد شكل دعامة هامة في مجال في مجال بناء المعرفة لمميزات حراك جمعوي موريتاني في الوسط الحضري.

ودائما في إطار برنامج الحكامة واللحمة الاجتماعية وفي مسعى لدعم الحكامة الديمقراطية على مستوى البلديات قامت مصلحة العمل الثقافي بإطلاق مسار متابعة مواطنيه للعمل العمومي<sup>73</sup> عبر التزام منظمات المجتمع المدني العاملة في نواكشوط.

وجدير بالذكر أيضا ان نشير الى برنامج دعم المجتمع المدني المسمى {شباب المدينة} تم تنفيذه من طرف المنظمة الموريتانية أكوديف .

وانطلاقا من سنة 2015 حل برنامج فجر محل الكل دعما للنشاطات التي تستهدف دعم منظمات المجتمع المدني المحلية. وهذا البرنامج الذي يستهدف ترقية أخذ الشباب للكلام يعد مبادرة تتوزع على ثلاث سنوات مبلغها مليون يورو .

وقد بدأت طريقة وضع هذا المبلغ حيز التنفيذ سنة 2014 عبر مجموعة من الورشات شهدت مشاركة مجموعة من الورشات شهدت مشاركة المجتمع المدني و المنتخبين المحليين ومنظمات الشباب ممثلي شبه المنطقة.

وقد تم إنشاء مجموعة عمل في يناير 2015 بغية طلب مقترحات<sup>74</sup> باللغتين الفرنسية و العربية ثم توجيهه لمنظمات الشباب المصنفة و غير المصنفة<sup>75</sup>. وقد تم انتقاء 20 مشروعا لمنظمات الشباب قصد المصادقة على مشاريعهم. وتعلق الامر بمنظمات واحاتية و جمعيات ثقافية و سينمائيين و موسيقيين إلى غير ذلك.

ورغم أن غلاف هذا البرنامج كان محدودا جدا إلا أنه شكل رغم ذلك ممارسة حسنة في مجال مرونة الادوات المالية خاصة أنه مثل برنامج مؤسس على استراتيجية المقاربة المبنية على الطلب لا العرض كما أن نقطة قوتها الأخرى تتمثل في كون البرنامج قابلا لتمويل منظمات غير مهيكلة تلعب دورا مهما في الوسط الشبابي لكونها غير مرئية تماما وذلك عبر هذه الآليات المرنة. و المظهر الآخر الذي تجدر إليه يبقى هو المسار الذي تعد من خلاله المنظمات المستفيدة مشاريعها.

وبالفعل فإن المصادقة على مقاربة مؤسسة على الطلب تقضي إلى أن المنظمات المستفيدة تصبح شيئا ما مصاحبة على مستوى إعداد مستوى المشروع من طرف منظمات أخرى وتصبح بالتالي هذه المقاربة المسار مظهرا من مظاهر تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني

## 6.6 برنامج الامم المتحدة للتنمية:

يلعب برنامج الامم المتحدة للتنمية منذ سنة 2000 دورا هاما في مسار الدعم المقدم للمجتمع المدني الموريتاني. و مؤخرا خاصة بعدما تقلصت المصادر المالية انحسر هذا الدعم ليشمل بعض النشاطات المعزولة. وبالفعل فإن البرنامج الثلاثي المخصص لتعزيز القدرات للمجتمع المدني لم ير النور .

وقد قلص ذلك من تغطية الدعم الموجه للمجتمع المدني باستثناء عمليات صغيرة ممولة بمجهودات ذاتية.

69 - أوقية موريتانية.

70 - مجموعة نواكشوط الحضرية

71 - يجب أن نلاحظ أن 795 منظمة التي تم إحصائها في هذا الدليل أنها جزء من قاعدة بيانات م.م.م الموريتانية المعدة من لدن الطاقم المكلف بهذه الخريطة.

72 - "دراسة تعريف منظمات المجتمع المدني المحلية في بلديات نواكشوط التسع وحاجياتها في التكوين".

73 - مصلحة التعاون والعمل الثقافي دائما في إطار برنامج الحكامة المحلية والانسجام الاجتماعي، وبشراكة مع شبكة منظمات المجتمع المدني من أجل ترقية

المواطنة نظمت يومي 26 و 26 فبراير 2014، ورشة تبادل حول المتابعة المواطنة للعمل العمومي من أجل تقديم دليل لمتابعة المواطن للعمل العمومي.

74 - طلب مقترحات

75 - المنظمات غير المصنفة بإمكانها أن تتقدم باقتراحات بشراكة مع منظمة أخرى حاصلة على ترخيص.

و هذا هو الحال مثلا بالنسبة لبرنامج التكوين المخصص لل 500 قوواد للحركة الجمعوية المتعلقة بتسيير الحياة الجمعوية المنفذ من طرف الادارة الوطنية للمجتمع المدني و السلطات المحلية في مختلف الولايات, وكذلك الامر بالنسبة لأشكال اخرى من الدعم الآتي الذي يستهدف الانفتاح على المجتمع المدني على غرار الاسفار إلى الخارج لفائدة بعض العمد المشاركين في المنتدى الاجتماعي الافريقي أو بعض المبادرات على المستوى الاقليمي.

وفي إطار برنامج الوقاية من النزاعات وبرنامج محاربة الرشوة أنشأ برنامج الامم المتحدة للتنمية آلية لمشاركة المجتمع المدني عبر إشراك معض المنظمات في إدارة البرامج. وفي هذا المنحى نذكر مشاركة المجتمع المدني الموريتاني في اللجان المحلية للأمن على مستوى الحدود على مستوى الحدود بين موريتانيا و الجزائر وموريتانيا و المغرب في إطار حماية الحدود.

## 6.7 المنظمة العالمية للهجرة:

وهي منظمة عاملة في موريتانيا من 2006 إلى 2013 وقد اهتمت خصيصا بموضوع الهجرة وخاصة على مستوى رقابة الحدود. وظلت المقاربة المتبعة إلى الآن هي تلك المنصبة على التعاون المميز مع مؤسسات الدولة مع مشاركة ضعيفة للمجتمع المدني الموريتاني ,

وبالفعل فإن مختلف النشاطات انصبحت حول دعم قوات الشرطة في مجال التكوين و دعم القدرات.

ولم يلق المجتمع المدني اهتماما إلا مؤخرا في إطار رقابة الحدود . وينظر إلى التزام المجتمع المدني على أنه يتنزل في إطار رؤية تعاونية تستهدف جمع المعلومات لصالح قوات الشرطة.

## 6.8 رؤية شاملة لمقاربات الشركاء الفنيين و الماليين العاملة في مجال دعم المجتمع المدني الموريتاني :

الرسم البياني التالي يظهر مختلف الطرق العملية للشركاء الفنيين و الماليين اتجاه المجتمع المدني

الشكل 1 تمثيل للشركاء التقنيين و الماليين في إطار الدعم المقدم للمجتمع المدني

	Approche rigide basée sur l'offre	Approche adaptative fondée sur la demande
Acteurs Bilatéraux	DUE	GIZ AFCD SCAC
Acteurs Multilatéraux	PNUD OIM	

المصدر : إعداد ذاتي على أساس المعطيات التي تم جمعها.

## الجزء الثاني: الخريطة الوظيفية القطاعية

### 7 تسيير المال العام ونجاعة الصرف العمومي

#### 7.1 ملخص

تهدف هذه الخريطة التي تعالج على أساس الموضوع تقديم نظرة مختصرة للتفاعلات التي تحرك مختلف فاعلي المجتمع المدني العاملين كل حسب مسؤوليته و طبقا لمختلف المواصفات في ميدان المال العام و نجاعة الصرف العمومي.

وفي هذا الميدان نلاحظ الأهمية التي تولي للمجتمع المدني من جانبين اثنين: الأول يعني تسيير ومتابعة ميزانية الدولة والثاني يتعلق باستخدام موارد العون العمومي للتنمية الذي يجعله الشركاء الفنيين والماليين تحت تصرف الدولة الموريتانية.

وهنا ترجع الرهانات التي تواجه المجتمع المدني إلى 3 أبعاد:

(1) ضعف شفافية تسيير الأموال العمومية من قبل الدولة؛

(2) مكافحة الرشوة؛

(3) مشاركة المجتمع المدني في إعداد ومتابعة قانون المالية.

ويتميز هذا القطاع بعدد محدود من الفاعلين الجمعيين، حيث لا يوجد بالأساس إلا بعض الشبكات والمنظمات المتخصصة في هذا المجال. وبالرغم من عدم نفاذها على المعلومات ومن الشك بل الحذر منها من طرف السلطات العمومية، فإن هذه المنظمات الجموعية أثبتت أن لديها روحا نشطة وقدرة تفاعلية تمكنها من القيام ببعض المبادرات التي تعكس على أية حال روح مواطنة لا يستهان بها.

ويلعب هؤلاء الفاعلون، كل حسب هويته، ومهامه وقدراته، 4 أدوار: دور مناصرة، دور تهذيب عمومي ودور مراقبة حسابات ودور تجديد.

#### 7.2 القضايا الأساسية المتعلقة بالقطاع:

إن مبدأ وضرورة مشاركة المجتمع المدني في تسيير وترشيد النفقات العمومية أصبح معترف به عالميا، إلا أن ترجمة هذا المبدأ إلى واقع في موريتانيا وفي شبه المنطقة ليس بالأمر السهل، نظرا إلى تعقد القطاع نفسه من جهة وإلى الغموض الذي يحيط به من لدن السلطات. الغموض السياسي والفني فيما يتعلق بمبدأ الشفافية و المساءلة *accountability*.

تهتم منظمات المجتمع المدني في موريتانيا بميدان المال العام من جانبين: الأول يتعلق بتسيير ومتابعة ميزانية الدولة تطبيقا لقانون المالية والثاني يتعلق باستخدام مصادر العون العمومي للتنمية التي جعلها الشركاء الفنيون والماليون<sup>76</sup> تحت تصرف الدولة الموريتانية.

فيما يتعلق بالجانب الأول المتمثل في التوازنات الاقتصادية الكبرى، فإن المجتمع المدني يواجه 3 رهانات رئيسية وهي: (1) ضعف الأهلية لممارسة الشفافية من لدن الدولة؛ (2) قضية مكافحة الرشوة؛ (3) مسألة مشاركة المجتمع المدني في إعداد ومتابعة الأموال العمومية.

ضعف شفافية تسيير المال العام من لدن الدولة تشكل الرهان الرئيسي موضع المطالبة من قبل المجتمع المدني حيث تشكو بعض منظمات المجتمع المدني<sup>77</sup> من عدم الشفافية في المعاملات العمومية المتعلقة بتنفيذ بعض البنية التحتية والأشغال مثل بناء الطرق وتشبيد مطار انواكشوط الجديد إلخ...

فعلا تلاحظ منظمات المجتمع المدني عدم الشفافية في نظام الصفقات العمومية وذلك على الرغم من تحسين هذا النظام من خلال إصلاح 2006-2007<sup>78</sup>، حسب المنظمات التي التقينا بها. وعليه، فيوجد الكثير من الغموض الذي يحول دون نظام شفافية حقيقي

<sup>76</sup> - على مستوى المال العام، تم إنشاء لجنة فنية للمتابعة أنشئت لمتابعة برنامج ص.ن.د. FMI تشمل البنك المركزي ووزارة المالية والاقتصاد وص.ن.د. ثم توسيعها لتضم الشركاء الآخرين PTF المتدخلين في القطاع الأوروبي والبنك الدولي والتعاون الفرنسي والتعاون الألماني وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

<sup>77</sup> - هذه الرهانات تم الإعلان عنها بمناسبة اجتماع مجموعة انواكشوط مع منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع المال العام.

في الإدارة ، حيث ان إدخال مفهوم المساءلة accountability في المال العام في البلد بدأ يتجذر في أوائل سنوات 2000، بدفع من البنك الدولي، وتم بعد ذلك إدراج هذا المبدأ الأساسي سنة 2007 بوصفه أحد ركائز سياسة البلد اللامركزية.

وكان هذا المكسب كذلك ثمرة نشاط بعض منظمات المجتمع المدني وعلى سبيل الخصوص منظمة إكوديف ECODEV و PCQVP والـ RPC. وفيما يخص الشفافية في تسيير موارد الصناعات الإستراتيجية، فإن المسألة تشكل النقطة المحورية المدرجة في جدول الأعمال، وحسب صندوق النقد الدولي مثلت الصناعات الإستخراجية (المعادن والمحروقات)<sup>79</sup> سنة 2013 حوالي 75% من الصادرات و 30% من الإيرادات الجبائية لموريتانيا، وحسب الشركة الوطنية للصناعة للمناجم (SNIM) فإن قطاع المناجم لا يمثل إلا 25% من الدخل الوطني الخام.

وفي هذا الإطار، يجدر بنا أن نذكر الدور الضامن لشفافية الإيرادات العمومية الذي يجب أن تلعبه مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE)<sup>80</sup> هذه المبادرة ذات الصبغة المؤسسية، والمتعلقة بالدولة شاهدة مشاركة بعض منظمات المجتمع المدني. وتتنطبق هذه الحالة على شبكة RP موريتانيا... وعلى رابطة "ادفعوا ثمن ما تنتشرون". وكانت موريتانيا قد نشرت تقريرها المتعلق بمبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية لسنة 2012 في دجنبر 2014 وتقريرها م.ش.ص.إ. لسنة 2013 في شهر ابريل 2015.

وتظهر الصورة التالية مراحل المبادرة للشفافية في الصناعات الاستخراجية (م.ش.ص.إ.).

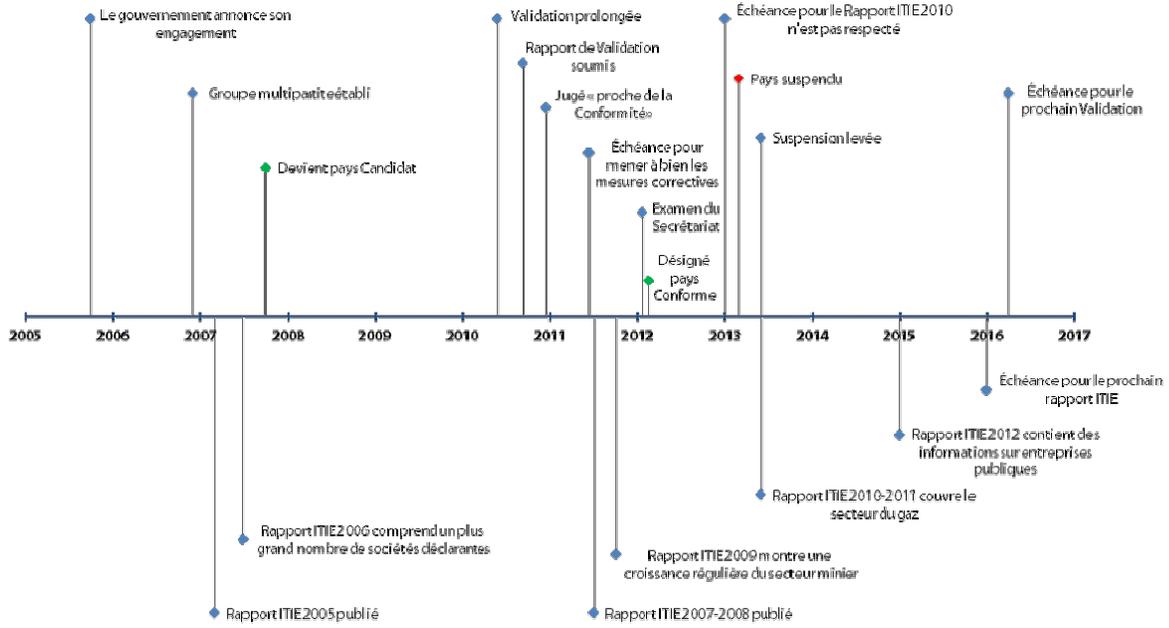
---

78 - مقارنة مع الحالة في 2008، فإن تنظيم تسيير المال العام في الجمهورية الإسلامية الموريتانية عرف تقدما ملحوظا خاصة في ميدان تحصيل الإيرادات وتنظيم تنفيذ النفقات وتنظيم ومراقبة مسار إجراء الصفقات العمومية وتنظيم المحاسبة، في تأطير ومتابعة بعض النفقات الخارجة عن الميزانية (المجموعة المحلية) وفي إنتاج ونشر المعلومات الميزانية.

هذا التقدم الحاصل، يجسد الإصلاحات التي بدأت في 2006-2007 وإدخال المعلوماتية وعصرنة مسار النفقات، وبقيت أمثلة أخرى من هذا التقدم يجب تجسيدها على أرض الواقع. "تقييم PEFA وتقرير تحليل أداء نظام GFP بالجمهورية الإسلامية الموريتانية" دجنبر 2014.

79 - حسب البنك الدولي موريتانيا كانت 2013 المنتج الإفريقي الثاني لمعدن الحديد. وفي نفس السنة كان القطاع المنجمي يمثل ما يقارب 25% من الناتج الداخلي الخام.

80 - المبادرة من أجل الشفافية في الصناعات الاستخراجية (ITIE) هي قاعدة دولية ترمي إلى ترقية التسيير المفتوح ومسؤول للمصادر الطبيعية. وتهدف المبادرة هذه إلى تعزيز نظم الحكومات والمؤسسات، والإعلام من خلال النقاش العمومي وتحسين الثقة. في كل بلد يتم فيه تنفيذها يساند المبادرة تحالف مكون من مثلي الحكومة والمؤسسات والمجتمع المدني يعملون معا.



#### المصدر: مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

ويتعلق الرهان الثاني الكبير لمنظمات المجتمع المدني الموريتانية بمكافحة الرشوة، وفي هذا الإطار قيم بالعديد من الأنشطة من لدن هذه المنظمات بالتعاون مع الشركاء الفنيين والماليين فيما يتصل بهذه الإشكالية.

ويشكل المرصد الموريتاني لمكافحة الرشوة (م.و.م.ر.) الذي يدعمه كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (ب.أ.م.ت.) ومنظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNDOC)، مبادرة تدفعها بعض منظمات المجتمع المدني مثل التحالف ضد الرشوة في موريتانيا<sup>81</sup> وينشط هذا التحالف من خلال القيام بالعديد من النشاطات في ميدان الاتصال، بيانات صحفية، تحسيس و من ذلك على سبيل المثال "تنظيم اليوم العالمي لمكافحة الرشوة" أو نشاطات تكوين تتعلق بمسار إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة (إ.و.م.ر.) أو تشخيص الجانب القانوني والقضائي للرشوة.

#### التحالف ضد الرشوة في موريتانيا (ت.ض.ر.م.)

أسس هذا التحالف سنة 2008 لكنه لم يحصل على الترخيص إلا في فبراير 2012. ويضم 20 عضوا مثل مبادرة المواطنة من أجل التغيير والرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان (ر.و.ح.إ.) الشفافية والتنمية ورابطة الأئمة (AMSE) ورفة التجارة وغيرها كثير.

رؤية التحالف ضد الرشوة في موريتانيا:

موريتانيا مستقيمة و نزيهة حيث لا يقبل المجتمع مطلقا بالسماح بأي شكل من أشكال الرشوة داخل حدودها كما في الخارج. بلد اتخذت فيه المنظمات والمؤسسات والشركات كل التدابير ضد الرشوة وضد كل التصرفات المنافية للأخلاق، بلد يقوى بتسيير أمور دولة القانون والمنافسة الشريفة و النزيهة والشفافية.

يقوم التحالف بتحسيس ودعم الوعي فيما يتعلق بالرشوة ومخلفاتها في موريتانيا. وهو يناضل من أجل مكافحة الرشوة.

ويشجع السلوك القويم في الاقتصاد والمجتمع المدني. ويركز على النفاذ الحر إلى المعلومات ويعمل من أجل الوقاية والإرشاد ومكافحة عدم عقاب المذنبين. وهو مفتوح للمنظمات والشخصيات التي تشاركه الرؤية والمقاربة وطريقة التسيير.

مشاركة المجتمع المدني في صياغة ومتابعة قانون المالية: يشكل هذا العنوان الرهان الثالث حسب رأي منظمات المجتمع المدني التي التقينا بها. تبقى مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحديد الأولويات وفي متابعة قانون المالية جد محدودة؛ الإطار الميزانوي على المدى المتوسط 2015-2017<sup>82</sup>، الذي تم إعداده والمصادقة عليه من لدن وزارة الاقتصاد والمالية بدعم من برامج الأمم المتحدة للتنمية، لا يخصص مجالاً لمشاركة المواطنين ولا منظمات المجتمع المدني.

ويبدو أن الاتجاه نحو مشاركة منظمات المجتمع المدني في متابعة قانون المالية يختلف إذا تعلق الأمر بالإدارة اللامركزية، أي في الولايات داخل البلاد. وفعلاً نشاهد بعض المحاولات من لدن منظمات المجتمع المدني (م.م.م.) لتجريب إعداد ميزانيات تشاركية في بلديات بوكي ولعيون وبعض بلديات انواكشوط. وستسهل تدريجياً مشاركة م.م.م. في متابعة الميزانية المحلية التي ستساعد عليها مبدئياً على المدى المتوسط الإقامة التدريجية لإطار المشاورات البلدية الذي ينص عليه المقرر رقم 2011/680<sup>83</sup> المقر لوضع خطط تنمية بلدية تم التشاور عليها.

ومن العقبات التي تحول دون مشاركة م.م.م. في هذا المجال، نسجل التشتت الحالي لمراكز القرار ومراكز العمليات المتعلقة بمختلف جوانب المال العام<sup>84</sup> وحول هذه النقطة يركز بعض م.م.م. على سبيل المثال PCQV، على ضرورة مراجعة الهيئات المكلفة بالمال العام طبقاً لتوصيات تقييم PEFA<sup>85</sup> وهناك جانب مستقبلي يهتم م.م.م. وهو المتعلق بموارد العون العمومي للتنمية الذي يمر بمختلف أشكال الدعم الميزانوي مع الموارد التي جعلها شركاء التنمية الفنيين والماليين تحت تصرف الدولة الموريتانية().

حسب تقييم PEFA<sup>(86)</sup>، العون الخارجي .... يتشكل بالأساس من العون الموجه للمشاريع.

في هذا الإطار، تكمن المشاركة التي تهتم م.م.م. بالأساس في المشاركة والحوار مع السلطات العمومية والشركاء الفنيين والماليين حول تحديد أولويات استخدام موارد العون العمومي للتنمية.

ويتميز المجتمع المدني اهتمامه بالمشاركة في تنفيذ البرامج والمشاريع الناتجة عن جزء من الدعم الميزانوي الذي تقدمه الدولة، حيث تشعر م.م.م. أنها مقصية من مسار المفاوضات وتحديد الأولويات وتنفيذ المشاريع والبرامج ومتابعتها وتقييمها ورسملتها.

من جهة أخرى يرى المجتمع المدني أنه على الشركاء الفنيين والماليين أن يفرضوا شروطاً على الدولة الموريتانية لتهديب مواقفها تجاه المجتمع المدني الذي يجب أن يعتبر شريكاً بالكامل في إشكالية تنمية البلد.

## 7.3 المتدخلون في القطاع

### 7.3.1 ميزات م.م.م. العاملة في القطاع

يبرز تحليل أجري على 10 م.م.م. عاملة في القطاع 4 صفات مشتركة تميزها.

\* الأولى: هو العدد المحدود للمتدخلين من عالم الرابطات ذات الهوية والمهام المرتبطة بمجال متابعة المال العام.

<sup>82</sup> -وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة المالية: "الإطار الميزانوي للمستوى المتوسط 2015-2017"، نوفمبر 2015.

<sup>83</sup> - 680/ و.د.ل. بتاريخ 17 ابريل 2011 المحدد لإجراءات إنجاز ومتابعة خطط التنمية البلدية المتشاور عليها PDCC، الملزمة حالياً لكل مجموعة محلية.

<sup>84</sup> - "... ويبقى المشكل الرئيس هو تحديد وتوزيع المسؤوليات بين المؤسسات التي تتعشقه. فعلاً إن توحيد الميزانية (ميزانية التسيير وميزانية التجهيز) ومسار إعدادها ومركزه الرقابة المالية وكذا تسيير الديون (التزامات الدولة) وتسيير فائدة الديون والتنسيق بين المؤسسات والتدقيق الداخلي والخارجي، كلها عوامل أساسية للسير الجيد لتسيير الأموال العمومية؛ ولكن هكذا فعل لا تشجعه الأطر المؤسسية الحالية". تقييم PEFA والنقير التحليلي لأداء نظام تسيير الأموال العمومية في موريتانيا، دجمبر 2014.

<sup>85</sup> السيد عالي عاشور والسيد دنس لكالو: تقييم PEFA والنقير التحليلي لأداء نظام تسيير الأموال العمومية في موريتانيا، دجمبر 2014.

<sup>86</sup> Public expenditure and financial accountability

\* الثانية: هي أن هؤلاء الفاعلين مشكلين من م.غ.ح. أو منظمات - مظلة بحجم متوسط - كبير. ويتعلق الأمر فعلا بمنظمات لها عدد هام من العمال الأجوريين. وهذه الحالة واقعة فيما يخص منظمة إيكوديف ECODEV غير الحكومية التي ينتسب إليها 40 عاملا مأجورا ويمكن أن تعول على ميزانية من 434.000 يورو (سنة 2012) <sup>(87)</sup>؛ وشبكة الديمقراطية والمواطنة التي تضم 33 عاملا مأجورا وعريضة الفاعلين غير الحكوميين التي تملك ميزانية محدودة ولكنها يمكن أن تعول على قاعدة واسعة من الرباطات. ونجد كذلك منظمات ليست لديها عمال ولا ميزانية هامة وهي تلعب دورا محوريا في إطار تناول المواضيع، ويتعلق الأمر بمنظمة "انشرُوا ما تدفعون" <sup>(88)</sup>، التي تعمل بفضل كفاءات داخلية لمنسوبيها.

\* الميزة الثالثة: مرتبطة بالمكان والأمر يعني منظمات يوجد مقرها بانواكشوط، بعضها لديه تمدد في الداخل يمكنه من القيام بأنشطة داخل مختلف الولايات مثل RPC و ECODEV وعريضة الفاعلين غير الحكوميين (Plateforme de ANE) إلخ.

\* الميزة الرابعة: تتعلق بالمكونات الداخلية لهذه المنظمات، وعلى أساس المنظمات التي تم اللقاء بها، نكتشف أن هناك نوعين منها، ويتكون الأول من شبكات تضم منتسبين يتشكلون من منظمات من المستوى الثاني. ويتعلق الأمر برابطات منظمة على شكل منظمات - مظلة (...) وعلى العكس يتسم النوع الثاني بكونه يجمع داخله منظمات من المستوى الثاني وأشخاصا طبيعيين (محامين، شخصيات من الإدارة، أساتذة جامعيين...) ويدخل في هذا التحالف ضد الرشوة في موريتانيا (3 CM) و PCQV ..... وعريضة الفاعلين غير الحكوميين Plateforme des ANE.

وهذا الجانب الذي لا يدخل ضمن تصنيف معروف، يرجع إلى الطبيعة الفنية والخاصة جدا للقطاع الشيء الذي يجعل م.م.م. تحتاج إلى اللجوء إلى مصادر بشرية لها قدرات خاصة جدا ليست بالضرورة بمتناولها في إطار الحركة الجموعية بالمعنى الدقيق. هؤلاء الأشخاص ذوي القيمة المعنوية عادة ما يتميزون بمستوى عال من الكفاءة والاعتراف من لدن السلطات العمومية وكذا المصادقية. ويحتلون مواقع اجتماعية تمكنهم من الحصول على معلومات ليست بالضرورة متاحة للجميع.

ويجري تجنيد هؤلاء الأشخاص من خلال استشارات تمكنهم من تقديم آراء فنية محددة.

وعلى أساس تحليل يجتمع فاعلو هذا القطاع في 4 أدوار: دور المناصرة؛ دور مراجعة و تدقيق الحسابات؛ دور التثقيف العمومي؛ ودور الابتكار.

الجدول 3 قائمة الأدوار التي تلعبها م.م.م. العاملة في ميدان المال العام

الدور 1	المناصرة	الدور 5	الرأس مال الاجتماعي
الدور 2	التهديب العمومي	الدور 6	دعم القدرات
الدور 3	مراجعة الحسابات/ تدقيق	الدور 7	الابتكار
الدور 4	الخدمات	الدور 8	دور الرافعة

المصدر: تحليل معطيات المسح.

#### ملخص الأدوار التي يلعبها المجتمع المدني في هذا الموضوع

المناصرة (1) من خلال مقارنة تطوير المنظمات القاعدية داخل البلديات ونشاطات يقام بها في داخل التحالف ضد الرشوة (ت.ض.ر.و) CCC التي ترمي إلى جعلهم يساندون نشاطات م.م.م. عن طريق مختلف أشكال الدعم الميزانوي الذي تستفيد منه الدولة. مراجعة الحسابات (تدقيق) 3 عن طريق التثقيف بممارسات التسيير الغامضة بوسيلة المساعلة التي تتقدم بها اللجان البرلمانية ومحكمة الحسابات، الرأس مال الاجتماعي والابتكار (5) و (6) بالتعبئة وجعل الدولة تصادق على بعض الاتفاقيات الدولية على بعض الاتفاقيات الدولية التي تلزم مؤسسات القطاع الاستخراجي والمعدني إلى الانتساب إلى مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، ووجهت م.م.م. في سنتي 2007-2008 رسالة إلى البرلمان تقترح فيها وتحصل بموجبها على توزيع الأموال الموجودة بالصندوق الوطني للمحروقات يستفيد منه كل من العمال والمجموعات والأجيال القادمة، وتمكنت م.م.م. عبر

<sup>(87)</sup> المصدر: ليكوديف <http://www.ecodev.mr>

<sup>(88)</sup> هذه المنظمة ليست لديها إلا شخصين ماجورين تماما وشخصين جزء من الوقت و2 منتسبا.

تطوير تعاون دولي وفي شبه المنطقة من تجريب بعض النشاطات المبكرة (مع أن...؟ سنغال ويقوم RPC بتجربة BP مع البلديات بعرفات وتيارت بينما يجرب RPC مع SYNAPSE بالسنغال تركيب مشاريع لصالح الشباب.

فيما يخص أدوار المناصرة (1) ومراجعة الحسابات (3) فهما يشكلان قلب هوية الفاعلين العاملين في الميدان. ومن المهم أن نرجع إلى مبادرة "نشروا ما تدفعون" التي نظمت سلسلة من اللقاءات العامة مع الصحفيين تبين خلالها الفروق بين أرقام الموارد العمومية المعلن عنها من لدن المؤسسات العمومية والواقع. إن هذه المبادرة التي أنشئت سنة 2015 تم دعمها من طرف الم.م.غ.ح. اترانسبارانس انترناسيونال (Transparency International).

وفي إطار المناصرة تقوم شبكة PCQVP على الدوام، بحوار وتبادل رؤى مع البرلمانيين. وهذه المبادرة التي ثمنتها البعثة لها هدفان: من جهة تبادل المعلومات حول مواضيع تتعلق بالمال العام ومن جهة أخرى دعم النشاط البرلماني في الاتجاه الذي تريده م.م.م. ويجدر بنا هنا ذكر تجربة لاحقة لموريتانيا الأفاق (Mauritanie Perspective) التي في إطار مشروع تموله الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، أنشأت مرصد المتابعة الوطنية للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر حيث الجانب المتعلق بالمالية العامة هو جزء منه.

فيما يخص دور التهذيب الجماهيري تجب الإشارة إلى مبادرات شبكة تطوير المواطنة (RPC) التي قامت بها على المستوى المحلي في إطار التحسيس على دور ومسؤولية البلدية ومشاركة المواطنين بغية إطلاعهم على السياسة الجديدة للامركزية وللتنمية المحلية وجعلهم يستوعبونها. ويتعلق الأمر بفهم دور المواطنين في متابعة ميزانية البلدية، الشيء الذي يمثل تحديا في السياق الموريتاني وعملا شيقا ومحفزا لتعبئة مختلف الأطراف الفاعلة (السلطة التنفيذية، المنتخبون البلديون، م.م.م. والمواطنون العاديون...).

ويتجسد مثال آخر من هذه المبادرات عريضة الفاعلين غير الحكوميين Plateforme ANE التي شكلت مجموعات، مقسمة حسب المواضيع، تضم منظمات متخصصة حسب مجال تدخلها والتي ترمي إلى القيام بنشاطات تحسيس واتصال وتهذيب مواطنين في مجال متابعة استخدام الأموال العمومية على المستوى المحلي.

كما يجب التنبيه إلى مبادرات جريئة بدأتها بعض المنظمات خصوصا منظمة التحالف ضد الرشوة بموريتانيا التي أعدت تقريرا معاكسا للتقارير التي نشرتها المبادرة من أجل الشفافية في الصناعات الاستخراجية (م.ش.ص.إ.).

كما أن هناك مبادرة أخرى تؤكد الدور الهام الذي يلعبه التهذيب الجماهيري في هذا الميدان وهي مبادرة (3 CM) التحالف ضد الرشوة المتعلقة بإدخال التهذيب في مكافحة الرشوة في البرامج المدرسية في إطار شراكة مع وزارة التهذيب الوطني وهيئة التعاون الدولي الألمانية (GIZ).

وفيما يخص دور التجديد و الابتكار، إنه أساسي نظرا للحاجة الدائمة ل م.م.م. في إيجاد استراتيجيات مناسبة ومنافذ للتعاون مع المؤسسات العمومية و إن كان على أساس اختلال بين الطرفين في الحصول على المعلومات.

ولمواجهة هذه الصعوبات المتعلقة بسير الحوار مع المؤسسات، تبحث م.م.م. فعلا عن فتح حقل نشاطهم على الخارج. وهذا هو حال مبادرة "نشروا ما تدفعون" (...) من خلال تقنية روابط مع بعض منظمات شبه المنطقة، خصوصا السنغال من خلال المشاركة في العديد من اللقاءات وتبادل الرؤى في مجال الشفافية في الصناعات الاستراتيجية بدعم من منظمة أوكسفام (Oxfam). ويجدر بنا أن نلاحظ أنه في هذا الإطار، تعتبر PCQVP الجانب المتعلق بالصناعات الاستخراجية ليس فقط من منظور شفافية الموارد ولكن أيضا من زاوية المشاكل البيئية وحقوق العمال والقضايا الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع.

### 7.3.2 مقدرات م.م.م. في القطاع والفاعلون الصاعدون:

من البديهي أن الفاعلين المحوريين في مجال متابعة الأموال العمومية ليسو أكثر، حيث يوجد عدد محدود من المنظمات والشبكات التي، بالنظر إلى قدراتها، وإلى هيكلتها ومصداقيتها تجاه المؤسسات العمومية، تتمكن من لعب أدوار المناصرة ومراجعة الحسابات والتهذيب والابتكار.

وبجانب هؤلاء الفاعلين، هناك مجموعة من المنظمات التي، بصرف النظر إلى أنها غير متخصصة في المجال، تولي اهتماما يمكن أن يشكل تأثيرا مضاعفا في تحسيس المجموعات القاعدية.

وفعلا فإن بعض المنظمات تهتم بإشكالية شفافية الأموال العمومية لكن بطريقة عابرة. وهذا هو حال اتحاد التعاونيات الزراعية - الرعوية والتقليدية (UCAPADAN) التي تعمل تقليديا في حقل الإشكالية العقارية، وكذا رابطة العلماء وغيرها من المنظمات مثل (SOS Esclaves نجدة العبيد) التي تعمل في شأن حقوق الإنسان.

وفي إطار إعداد إستراتيجية لمتابعة السياسات والمالية العمومية، يبدو من الأساسي إشراك م.م.م. أخرى لا تعنى بهذه النشاطات بوصفها ذات أولوية لها وإنما بموجب اهتمامها في المساهمة على مختلف مستويات التدخل، على سبيل المثال في مجال التحسيس. والهدف هنا هو خلق كتلة فاعلة، قادرة على أن يكون لها وزن في الرهانات ذات الأولوية للقطاع، هذه الرهانات التي تشغل وتلزم المجتمع الموريتاني برمته.

وإذ تعتبر عدد الفاعلين العاملين في المجال محدودا إلا أنه يبدو من المهم بمكان أن تتمكن م.م.م. المحورية من الانفتاح تدريجيا على شبه المنطقة عن طريق دعم المبادرات التي تم إطلاقها. كما يجب إبراز تبادل تجارب شبكة RPC وشبكة (RADI)<sup>89</sup> بالسنغال لمعرفة بعض تقنيات المناصرة التي يجب استنساخها في موريتانيا ليس فقط في مجال الأموال العمومية ولكن في قطاعات أخرى ذات أولوية مثل الصيد والصحة والتعليم.

## 8 الآمن الغذائي والزراعة المستدامة

### 8.1 ملخص

إن هدف هذه الخريطة المتعلقة بالمواضيع هو تقديم عرض موجز للتفاعلات التي تحرك مختلف الفاعلين من المجتمع المدني الذين يعملون، كل فيما يخصه وحسب مييزات مختلفة، في ميدان الزراعة والأمن الغذائي.

في هذا المجال، رهانات قطاعية عدة تواجهها م.م.م. هي: (1) أمن غذائي متذبذب، (2) الضغط الديمغرافي في المناطق الحضرية وفي جنوب البلاد، (3) ظاهرة احتلال الأراضي و (4) النزاعات بين المزارعين والمنمين و (5) الإشكالات المتعلقة بالعقار.

ولكسب هذه الرهانات كان تصرف فاعلي المجتمع المدني مختلف جدا وذلك حسب مميزاتهم وطرقهم المعاملاتية وهوياتهم. ومن الفاعلين في المجال هناك فاعل لا يمكن تجاهله تمثله تجمعات المنتجين والتعاونيات (الزراعية منها والرعوية). وضمن تصنيف الفاعلين يجب ذكر الدور البارز للنساء اللاتي تجدن في فضاء التجمعات شكلا ملموسا للولوج إلى الأراضي وتقاسم الموارد وفضاءات التعاون.

وكذلك تمثل اتحادات المنتجين مستوى مهما من الهيكلية والتنظيم بالنظر إلى قوة تعبئتها وتنظيمها والاستغلال الأمثل لمواردها. كما تلعب المنظمات - المظلة، على مستويات مختلفة، دورا هاما في الدفاع عن مصالح م.م.م. القاعدية، وتمثل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية فاعلين يؤثرون في مسار هيكلية عالم الفلاحين من خلال دعم المنظمات القاعدية والتنظيم في إطار شبكات والانفتاح على الخارج.

فيما يتعلق بالمميزات العامة لديناميكية التشاركية، فيلاحظ من بين عدة أمور 4 عناصر رئيسية:

- قرب اتحادات المنتجين من القاعدة؛
- قدرة جيدة للدفاع عن مصالح السكان الريفيين من لدن م.غ.ح. و منظماتها . المظلة؛
- مستوى ضعيف من الحوار حول السياسات القطاعية الزراعية.
- حاجة في دعم القدرات لاسيما في مجال التسيير التنظيمي والمالي.

ويتضح بجلاء من خلال التحليل المتعلق بالفاعلين بروز 4 أدوار تلعبهم م.م.م. وهي: (1) دور المناصرة للدفاع عن حقوق المزارعين، (2) دور الرأس مال الاجتماعي في إطار التشبيك (أي التنظيم في شبكات) وتعبئة الطاقات الاجتماعية المشاركة في مكافحة عدم الأمن الغذائي، (3) دور التجديد والابتكار عن طريق مبادرات وجبهة قادرة على أن تتعش نشاطات الإنتاج وأن تقدم قيمة مضافة (التمويلات الصغيرة، والتحويل والتسويق)،

<sup>89</sup> الشبكة الإفريقية للتنمية المندمجة.

4) دور الرفاعة الذي يؤمن وساطة بين مختلف فئات الفاعلين عن طريق تهدئة و فض النزاعات المحتملة بين المزارعين والمنميين وبين المبعدين الوافدين والمواطنين الذين يحتلون الأرض (المقيمين الحاليين).

وتلعب م.م.م. العاملة في مجال الأمن الغذائي دورا بالغا في وضع وتسيير بنى تحتية ريفية على سبيل المثال: آبار ، سدود صغيرة حواجز والتقيب عن الماء إلخ.

## 8.2 القضايا المحورية المتعلقة بالقطاع:

يعيش أكثر من نصف الـ3.89 مليون نسمة من سكان موريتانيا من الزراعة والتنمية الحيوانية، إلا أن منتوج البلد من الحبوب لا يلبي إلا ثلث الحاجات الغذائية الوطنية، مؤديا بذلك إلى عدم الاستغناء عن إستيراد المواد الزراعية<sup>(90)</sup>

تصاعدت كثيرا أسعار المواد الغذائية سنة 2008 ولا زالت غير مستقرة، هذا إضافة إلى ضعف التساقطات المطرية لسنة 2011 التي بموجبها تم القضاء على 2/3 من الإنتاج الزراعي، الشيء الذي جعل الكثير من المزارعين والمتممين فقراء.

ورغم أن الإنتاج الزراعي قفز هذه السنوات الأخيرة بفضل حصاد استثنائي سجل سنتي 2012 و2013 إلا أن الأمن الغذائي لم يستقر في مناطق عدة من البلد وعلى الأخص تلك التي تساقطت فيها أمطار بصفة غير منتظمة أثرت سلبا سنة 2013 على المزارع و المراعى ثم إن وجود عشرات آلاف اللاجئين الماليين الذين نزحوا من بلدهم جراء العنف هناك ساهم في تقليص الموارد المحدودة في موريتانيا.

وليست ضرورة تعزيز قدرة الإنتاج الزراعي على المستوى الوطني إلا الجانب الأخير لعدد من الإشكالات التي تعيق القطاع الزراعي وفاعلي المجتمع المدني الذين يعملون فيه.

وكما تمت الإشارة إليه في الباب المخصص لتحليل الرهانات، هناك سلسلة من الرهانات ذات الأولوية في ميدان الزراعة والأمن الغذائي التي تتعامل معها، لا بد للدولة والمجتمع المدني من مواجهتها.

ويتعلق الرهان الأول بالإطار العقاري<sup>91</sup> الحضري والريفي. وهذه القضية تشمل مجموعة من الإشكالات المعقدة التي يجب على الدولة أن تحلها، ويتعلق الأمر بهشاشة زراعة غير مستقلة عن تغيرات الطقس، "عدم قدرة الدولة على استصلاح الأراضي الزراعية بسبب دعوي المؤسسات التقليدية المحلية في ملكية الأراضي الصالحة"، ضرورة جعل الأموال الممنوحة من أجل استثمار نهر السنغال ذات مردودية و ذلك عن طريق استصلاح أراضي الضفة الموريتانية التي كانت متروكة من لدن الملاك التقليديين، (5) ضرورة تأمين الحقوق العقارية للمجموعات الهشة (الأرقاء القدماء، النساء، الفلاحين الذين لا يملكون أراضي... إلخ).

الضغط الديمغرافي على العقار يمثل كذلك أولوية على المستوى الحضري وفي بعض مناطق البلاد خصوصا في الجنوب. في انواكشوط، نظرا إلى التمدد الهائل للمدينة، فإن المناطق الزراعية شبه الحضرية تنقل الشيء الذي له تأثير هام على السكان المقيمين في ضواحي العاصمة. أدت هذه الوضعية بالسكان إلى اللجوء، فرديا أو عن طريق مساعدة بعض فاعلي المجتمع المدني إلى بعض المبادرات القسوى للدفاع عن النفس تجلت في الاحتلال للأراضي شبه الحضرية وهي ظاهرة "الكزرة". يمكن ملاحظة هذه الظاهرة كذلك من خلال بعض المنظمات غير المصنفة أو على مستوى الأحياء الموجودة في أطراف مدينة انواكشوط بهدف الحد من النزاعات بين المجموعات المعنية. وتتدخل دائما المنظمات المصنفة وغير المصنفة لفض هذه النزاعات العقارية الحضرية التي يمكن أن تؤدي إلى مشاجرات اجتماعية تؤثر سلبا على الانسجام الاجتماعي نتيجة طابعها القبلي أو العرقي (بين القبائل من جهة أخرى، كثيرا ما تأخذ المنظمات النسوية مبادرات للدفاع عن الحقوق العقارية للنساء وبين الأعراق) في مناطق السكن الهشة.

ومن الرهانات ذات الأولوية التي سجلتها م.م.م. التي التقينا بها نذكر مسألة احتلال الأراضي<sup>(92)</sup> وهي ظاهرة جديدة تتجسد في شراء قطع واسعة من الأراضي الخصبة من أجل الإنتاج الزراعي من لدن مستثمرين أجانب.

ويحاول عدد محدود من م.م.م. أن يعارض هذه الظاهرة. على العكس، إن هذه الإشكالية أصبحت ساحة نضال سياسي وبطريقة أخرى تربط الفرس لبعض الأحزاب السياسية المعارضة. لذا ينظر إلى كل نشاط للمجتمع المدني المتعلق بهذه الإشكالية، ينظر إليه

<sup>90</sup> منظمة الفاو برنامج التسيير المندمج للمنتوج والأفات الزراعية (GIPD).

<sup>91</sup> - النظام العقاري والمجال العمومي الموريتاني ينظمه الأمر القانوني رقم 127.83 بتاريخ 05 يونيو 1983.

<sup>92</sup> أنظر الباب في التقرير الذي يعنى برهانات المجتمع المدني الموريتاني.

من طرف الدولة وكأنه عمل احتجاج ضد الحكومة نفسها. ومثلها مثل هؤلاء الفاعلين، وسائل الإعلام لا تنفك تتطرق بل تركز على إشكالية اختلال الأراضي.

كما أن تقليص المساحات الزراعية والمفيدة والتغيرات الحقيقية على مستوى المراعي المتأثرة سلفا بحكم الظروف البيئية المتدهورة تشكل هي الأخرى، أولوية للتعاونيات، والمجموعات ولكل المنظمات. المظلة التي تعمل في مجال الزراعة والأمن الغذائي. وكما تم ذكر ذلك سلفا، فإن الإشكالية العقارية تتضمن رهانين أساسيين بالنسبة للمجتمع المدني: إشكالية المبعدين الوافدين والنزاعات بين المزارعين والمنمنين.

#### ترسيم الحدود البرية الحصري للأراضي

تحتضن المراعي في المناطق الريفية قطعا مسيجة تحيط بأراضي تحوي إما آبارا وإما حدائق مزروعة. إن هذه الممارسة الشائعة (لاسيما في أراضي ضفة نهر السنغال) المتعلقة بمساحات محاطة بالسياج تعتبر مصدر قلق للمنمنين الذين يجدون أنفسهم في أراضي معزولة لا يمكنهم إيجاد مخرج منها أو ممر للإنتاج. وفي حالة وجود منافذ فإنها تجبر المنمنين على قطع مسافات هائلة من شأنها تطويل مدة المرور وتعسيرها. وفي بعض الحالات يصبح المزارعين أنفسهم ضحية لهذه الممارسة خاصة فيما يخص بالولوج إلى نقاط المياه.

فيما يتعلق بهذين الجانبين هناك مجموعة من فاعلي المجتمع المدني يعثون أنفسهم حول هذه الإشكاليات. ويبقى تأثير نشاطهم مرهونا بنقص التنسيق بين المنظمات. المظلة والحوار المحدود جدا بين مختلف مستويات النظام (المحلي الوطني).

ويشير المسح الذي قامت به البعثة إلى رهان أخير تطرقت إليه مرات عدة م.م.م. وهو ضرورة تعزيز قدرة السكان الذين يعيشون أوضاعا هشة إلى مواجهة الصدمات لذا، يعتبر برنامج 22 مليون أورو<sup>93</sup> الممول من لدن الاتحاد الأوروبي لصالح التعزيز المؤسسي في موريتانيا و تعزيز قدرات الزراعة والتنمية الحيوانية على مواجهة الصدمات (RIMRAP)<sup>94</sup>، في سياق التغيرات المناخية، التجسيد الأول للجهود الجديدة المبذولة في ميدان الأمن الغذائي والزراعة والإنتاج المستدامين. وتمثل الزراعة والأمن الغذائي القطاع الأول لتركيز تدخلات الصندوق الأوروبي الـ (IFED) بغلاف مالي قدره 78 مليون أورو، أي ما يمثل 40% من مجموع تدخلات هذا الصندوق.

وتتنامج استراتيجية دعم القطاع الزراعي من لدن الاتحاد الأوروبي مع مبادرات أخرى مثل البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية وخطة العمل بين القطاعات للتغذية 2012-2015 PAIN<sup>95</sup>، والبرنامج الممولين من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وخصوصا برنامج مكافحة الفقر في الريف عن طريق دعم الشعب ومشروع مكافحة الفقر<sup>96</sup>.

إلا أن قطاعي التنمية الحيوانية<sup>97</sup> والصيد، يمثلان عنصرا مكملا يجب أخذه بعين الاعتبار في إطار الأمن الغذائي، فيما يخص التنمية الحيوانية: "إنها قطاع بارز في الوسط الريفي حيث يمكن أن تمثل 44% من الناتج القومي الخام الزراعي، زد على ذلك أنه الوسيلة الوحيدة للعيش ويمكن من تخفيف تأثير الصدمات الاقتصادية لجزء كبير من السكان<sup>98</sup>.

<sup>93</sup> البرنامج تجسده 3 محاور كبرى: 1) دعم القدرات الفنية والتنظيمية والمؤسسية للفاعلين العموميين والخصوصيين للقطاع. 2) مكافحة أفضل للولوج إلى الموارد الطبيعية لصالح السكان الريفيين. 3) دعم تنسيق أفضل لنظم المعلوماتية المتعلقة بالإنتاج الزراعي - الرعوي والأمن الغذائي والتغذية.

<sup>94</sup> البرنامج يدخل في إطار مواصلة ودعم الجهود التي يبذلها فاعلون آخرون أوروبيين مثل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (AECIP) في ميدان دعم القدرات المؤسسية لوزارة التنمية الريفية والقدرة على مواجهة الصدمات على المستوى الترابي والوكالة الألمانية للتعاون (GIZ) في ميدان التكوين المهني.

<sup>95</sup> وللبرنامج 5 ميادين ذات أولوية تستهدف الأسباب المباشرة وغير المباشرة لسوء التغذية، تحسين تغذية الرضع باللبن والتغذية المكمل. 4) زيادة إطعام الرضع.

5) تحسين معالجة الإسهالات ومراقبة الطفيليات

<sup>96</sup> <http://operations.ifad.org>

<sup>97</sup> مساهمة قطاع التنمية الحيوانية في نمو الاقتصاد الوطني مهمة جدا. ومساهمته لتكوين الناتج الداخلي الخام الوطني تم تحديدها بحوالي 14,3% مع 26,2% من القيمة المضافة لقطاع البيطرة والقيمة المضافة الوطنية ويظهر بذلك سوء تقدير القيمة المضافة الوطنية. وحسب الأبحاث الإحصائية التي أعدت هذه الدراسة تم سوء تقديرها بالنسبة لسنة 2000 بحوالي 68 مليار أوقية. رقم يفوق 27 مليار التي قدرت المحاسبة الوطنية سنة 1998 (وزارة التنمية الريفية، إدارة البيطرة: "التنمية الحيوانية في موريتانيا الوضع الراهن والآفاق" نوفمبر 2006).

ويتميز القطاع بتنمية الأبقار والمجترات الصغيرة والإبل، وبغض النظر عن الأزمات التي أداها جفاف السنوات الأخيرة، فإن القطاع يزداد أهمية، إلا أن العراقيل مثل احتلال الأراضي، تسييج القطع والإطار العقاري المؤدي إلى النزاعات التي تؤثر على القطاع الزراعي، كلها للأسف مشاكل يعيشها حاليا قطاع التنمية الحيوانية<sup>99</sup>.

ولتكامل العوامل التي تساهم (مباشرة أو بطريقة غير مباشرة) في الأمن الغذائي للسكان الموريتانية، هناك قطاع الصيد، وحسب اللجنة شبه الإقليمية للصيد، فإن القطاع يشكل عنصرا أساسيا للاقتصاد الموريتاني من حيث ما يجنيه البلد من العملة الصعبة وهو يمثل 50% من موارد التصدير، كما ساهم بحوالي 20% من ميزانية الدولة في الفترة ما بين 1993 و 2000<sup>100</sup>. وحسب هيئة الصيد هذه، يشغل قطاع الصيد حوالي 36000 عاملا ويعتبر شبه قطاع الصيد التقليدي أول مصدر للعمالة المباشرة، بعيدا أمام القطاعات الأخرى، ما بين 1994 و 2001 صعد عدد الصيادين التقليديين من 3800 إلى 12000 أي معدل نمو سنوي يقدر بـ 8%. أما العمالة المباشرة في الصيد الصناعي فقدرت سنة 2001 بـ 3600. وقدمت مدينة انواذيبو سنة 2001 أكثر من 54% من مجموع فرص العمل التي خلقها القطاع مقابل 28% في انواكشوط، بالنسبة لليد العاملة الأجنبية المستخدمة في الصيد فهي تقدر بـ 14%. ورأت تعاونيات صيادين النور أساسا في العاصمة وفي مدينة انواذيبو بهدف خلق مجموعات تتعاون فيما بينها ومجموعات تجمع الموارد وتشارك فيها.

### 8.3 المتدخلين في القطاع

#### 8.3.1 مميزات م.م.م. العاملة في القطاع

تستند تحليل مميزات م.م.م. العاملة في القطاع الأمن الغذائي والزراعة على المنظمات التي تم اللقاء بها خلال المسح الذي أجرى المجموعات الخمس العاملة في هذا الحقل (زراعة - أمن غذائي)<sup>101</sup>، ومن جملة 62 منظمة تم اللقاء بها، 36 كانت منظمات قاعدية وتعاونيات منتجين، و 20 كانت منظمات حكومية و 6 منظمات - مظلة - وهذه العينة التي ليست إلا جزء محدود من المنظمات العاملة في المجال كله يمكن ملاحظة بعض التوجهات والمميزات لمختلف الفاعلين العاملين على مستوى الريف. ومراقبة هذه المنظمات تبدي لنا بجلاء سمة القرب من السكان لتجمعات المنتجين والتعاونيات.

ونظرا إلى الإشكاليات المتعلقة بالعقار المشار إليها سلفا والمشاكل مثل الولوج إلى الماء والتزويد بالمدخلات والبذور، تبدو الحاجة والضرورة للمزارعين في مواجهة هشاشة الأوضاع عن طريق التعاون فيما بينهم و توحيد جهودهم ووسائلهم من أجل بلوغ أقصى حد من الإنتاج الزراعي، وفي هذا المجال، يمثل دور هؤلاء الفاعلين في وضع وتسيير البنى التحتية الريفية مثل الآبار والسدود الصغيرة والحواجز والتقييب عن الماء. إلخ.

وفيما يتعلق بالقضية الجوهرية ألا وهي الدفاع عن مصالح المزارعين، فإن مختلف التدخلات في إطار المجموعات أبرزت ضعف منظمات المستوى الثاني والثالث من الهيكلية (منظمات غير حكومية ومنظمات - مظلة) و عدم قدرتها على القيام بنشاطات حقيقية للدفاع عن المنظمات الأعضاء.

وحسب المنظمات التي تم اللقاء بها في مدينة سيلبابي، فإن الدفاع عن المصالح يعني كذلك أنه على منظمات المنتجين القاعدية أن تستفيد من التسهيلات لتمكينها من الولوج إلى المعلومات فيما يتعلق بإمكانيات التمويل على المستوى المحلي وإلى فرص التكوين، مسألة الدفاع عن مصالح منظمات المنتجين واضحة بقوة خصوصا إذا نظرنا إلى ظروف ممارسة وسير التعاونيات الزراعية السنوية.

<sup>98</sup> [http://banquemonde.org/fr/news/presserelease/2012/08/02world-bank-approoves-drought-for-mauritania-to-by-emergency-food-and-livestock-vaccines.](http://banquemonde.org/fr/news/presserelease/2012/08/02world-bank-approoves-drought-for-mauritania-to-by-emergency-food-and-livestock-vaccines)

<sup>99</sup> من مشاريع دعم القطاع نشير إلى مشروع البنك الدولي المشروع الإقليمي لدعم الانتاج في الساحل الذي منحتته الموريتانية هبة قدرها 45 مليون دولار.

<sup>100</sup> [http://www.spcsrp.org/Mauritania/Contexte+de+la+peche+en+Mauritanie.](http://www.spcsrp.org/Mauritania/Contexte+de+la+peche+en+Mauritanie)

<sup>101</sup> - تلتئم مجموعات فوكيس في انواكشوط وروصو وأطار وكيفه وسيلبابي.

إن هذا النوع من الفاعلين وهم كثر في الساحة الريفية الموريتانية، ليس بإمكانه النفاذ المؤمن إلى الأراضي، الشيء الذي يطرح مشكلة يجب حلها عاجلا لمواجهة هشاشة الموارد بعد هجرة الرجال إلى المدن. وهناك قضية أساسية تبرز من تحليل المنظمات التي شاركت في المسح وهي ضعف قدرتها على التفاوض السياسي مع الفاعلين في المجال و/ أو النشاطات الرامية إلى تحسين ظروف حياة المجموعات الزراعية. هذه القدرة الضعيفة على الحوار مع السلطات المحلية والوطنية تحد من قدرتهم على التأثير في السياسات المرتبطة بالميدان الزراعي/ الأمن الغذائي.

هذه السمات الأولى المميزة ل م.م.م. التي تنشط في مجال الزراعة والأمن الغذائي ممثلة بطريقة واضحة للرؤية في الجدول التالي:

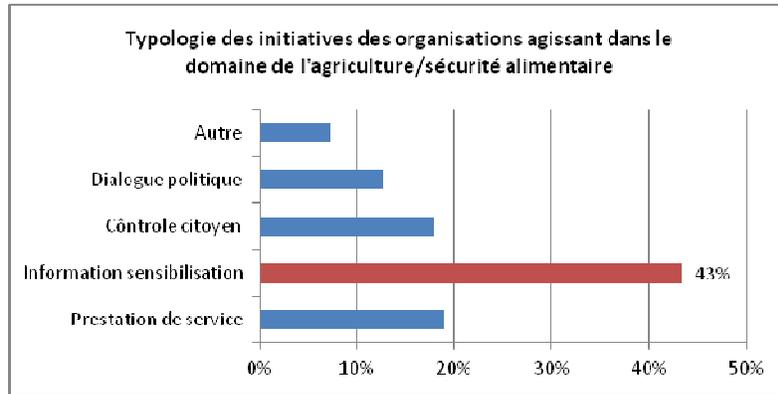
الجدول 4: قدرات الفاعلين إزاء القطاع:

نوع الفاعلين	القرب من السكان	قدرة الدفاع عن المصالح	القدرات فيما يتعلق بالحوار السياسي	الإشراك في السياسات المحلية	الإشراك في السياسات الوطنية
تجمع المنتجين	●●●●●	●●●	●	●	●
تعاونيات	●●●●●	●●●●●	●	●●	●
اتحادات منتجين	●●●●●	●●●●●	●●	●●	●
ONG / م غ ح	●●	●●	●	●	●●
منظمات - مظلة	●	●	●●●	●●	●●

مفتاح القراءة (●●●●●) جيد جدا (●●●●●)؛ (●●●) جيد (●●●●●)؛ (●●) كقبول (●●●●●)؛ (●) ضعيف (●●●●●)؛ (●) ضعيف جدا: طريقة القراءة:

يظهر الإمعان في تصنيف المبادرات التي تقودها منظمات تعمل في هذا المجال، كما في الرسم المبين التالي، انتشار مبادرات في ميدان الإعلام/ التحسيس 43% ويتبع ذلك الخدمة من أجل إقامة مشاريع ونشاطات تنمية لصالح المنظمات غير الحكومية الدولية أو الممولين. الرقابة المواطنة والحوار السياسي لا يمثلان على التوالي إلا 18% و 13%.

الرسم البياني 42 تصنيف المبادرات المقام بها خلال السنوات الثلاث الماضية من طرف المنظمات العاملة في مجال الزراعة والأمن الغذائي.



المصدر: خريطة م.م.م. في موريتانيا

تصنيف المبادرات العاملة في الزراعة والأمن الغذائي ويجسد الجدول التالي:

الجدول 5: المتدخلون النشطون في ميدان الزراعة الذين تم إحصاءهم في المسح.

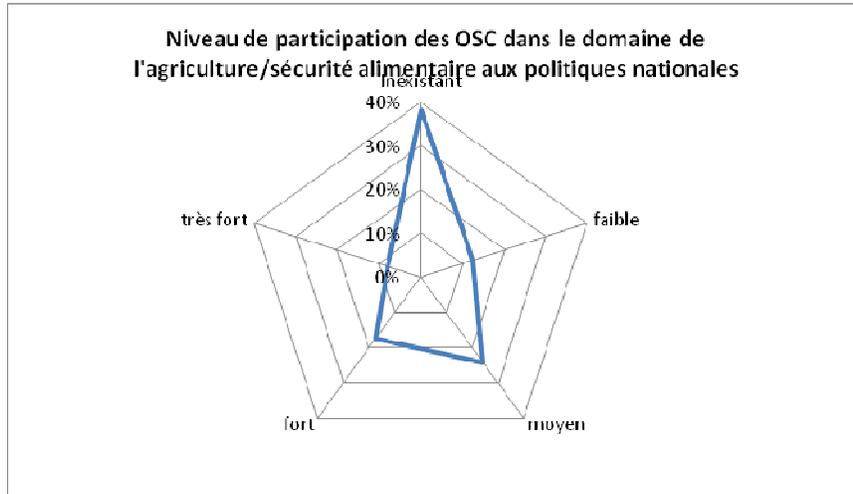
الدور الذي تلعبه م م م العاملة في قطاع الزراعة و الأمن الغذائي	م م م
إسداء خدمات	التحاد الجهوي لتنمية الزراعة. نواكشوط؛ اتحاد رابطات واحات آدرار؛ الرابطة الزراعية والرعية امحيرث؛[اتحاد التعاونيات النسوية في الزراعة بأدرار؛ رابطة زراعة والتنمية بتبارت؛ AZVA؛ رابطة الطواز؛ الرابطة الموريتانية للتنمية؛ تنمية غيدماغة؛ رابطة التنمية؛ م غ ح لمكافحة الفقر؛ كورداك (كيفة) CORDAK
الإعلام/التحسيس / الإتصال	المنظمة الموريتانية لترقية البيئة ودعم الخدمات القاعدية؛ الاتحاد الجهوي لتنمية الزراعة. نواكشوط؛ تعاونية الوطنية؛ شبكة

	منظمات الأمن الغذائي؛ اتحاد رابطات الواحات بأدرار؛ الرابطة التشاركية؛ رابطة امحيرث، أجاب عين أهل الطابع، اتحادية التعاونيات النسوية الزراعية في أدرار، رابطة الطواز، النادي المدرسي الثقافي والرياضي ، "آرين دندي" Arindendi، رابطة التنمية الندية في كيديماغا، الرابطة الموريتانية للتنمية، معط مولانا، الرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان، التعاونية "ديسكري أنكلام"، شبكة المنظمات غير الحكومية في غورغول، تعاونية "تمتول"، تعاونية بلل كوما راماتا، م.غ.ح. لمكافحة الفقر، "كورداك" (كيفة)، تجمع القولان بلعصابة من أجل التنمية، رابطة انبعاث البولار في موريتانيا، الجامعة الإفريقية لحقوق الإنسان وشبكة الطفولة الصغرى.
الرقابة الوطنية	منظمة السلام، الاتحاد الجهوي للتنمية الزراعية بانواكشوط، التعاونية الوطنية، شبكة منظمات الأمن الغذائي، اتحاد الرابطات الواحاتية بأدرار، رابطة امحيرث، عجب عين أهل الطابع، اتحاد التعاونيات النسوية الزراعية في أدرار والرابطة الموريتانية للتنمية ورابطة منمي قابو، فدورو بابابي، شبكة م.غ.ح. غورغول، تعاونية دوما كالا وان، كورداك كيفة.
Dialogue politique	مشروع لندادا، السلام، المنظمة الموريتانية لترقية البيئة ودعم الخدمات القاعدية، الاتحاد الجهوي للتنمية الزراعية بانواكشوط، شبكة منظمات الأمن الغذائي، كورداك كيفة، اتحاديات رابطات الواحاتية في أدرار، رابطة التنمية المندمجة في كيدي ماغا، الرابطة الموريتانية للتنمية، الرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان، رابطة منمي قابو، دوما كالاوان.

المصدر: خريطة م.م.م. في موريتانيا<sup>(102)</sup>

المصدر: خريطة م.م.م. في موريتانيا فيما يخص مستوى مشاركة م.م.م. العاملة في السياسات الوطنية القطاعية كالزراعة والأمن الغذائي، يجب أن نلاحظ هنا أن المستوى ضعيف جدا بالنسبة لـ 40% من المنظمات هذه المشاركة غائبة، ويجدر بنا أن نلاحظ أن معطيات المسح تتسجم تماما مع التحليل العام حول مشاركة م.م.م. في السياسات الوطنية كما هو مدون في الجزء الأول من هذه الدراسة.

الرسم البياني 43 : مشاركة م.م.م. في السياسات على المستوى الوطني في مجال الزراعة والأمن الغذائي

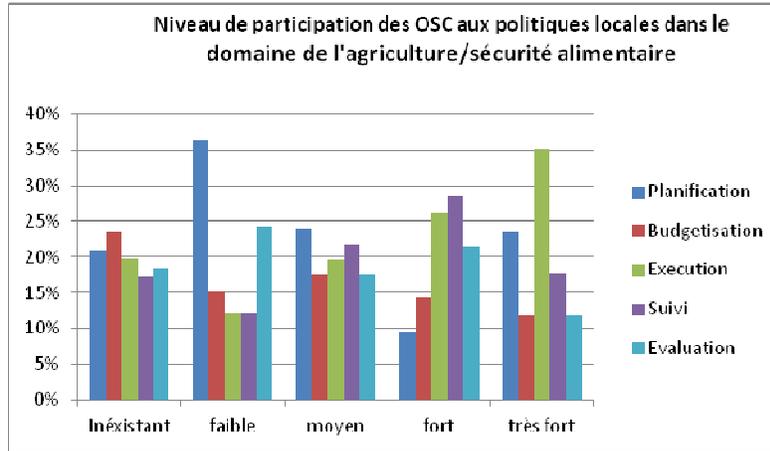


المصدر: خريطة م.م.م. في موريتانيا

على المستوى الإقليمي (الولايات والمقاطعات والبلديات) يتركز الاهتمام المولى للسياسات القطاعية أساسا في تنفيذ ووضع هذه السياسات. بعض م.م.م. تجرب نفسها في وضع هذه السياسات على أساس تمويلات جعلتها الدولة تحت تصرفها من خلال المجموعات الترابية والمصالح الفنية للزراعة. على العكس من ذلك فإن مشاركة م.م.م. في مراحل التخطيط والتقييم تبدو خجولة.

الرسم البياني 44: مشاركة م.م.م. على المستوى المحلي في ميدان الزراعة/الأمن الغذائي

<sup>(102)</sup> هناك معلومات إضافية بالنسبة لمنظمات التدخل من المستوى الثاني التي تنشط في ميدان الزراعة والأمن الغذائي موجودة في قاعدة معلومات م.م.م. في موريتانيا، المعدة موزة مع هذه الدراسة. وسوف تجعل هذه المعلومات على الخط، ويمكن معاينتها على شبكة الانترنت.



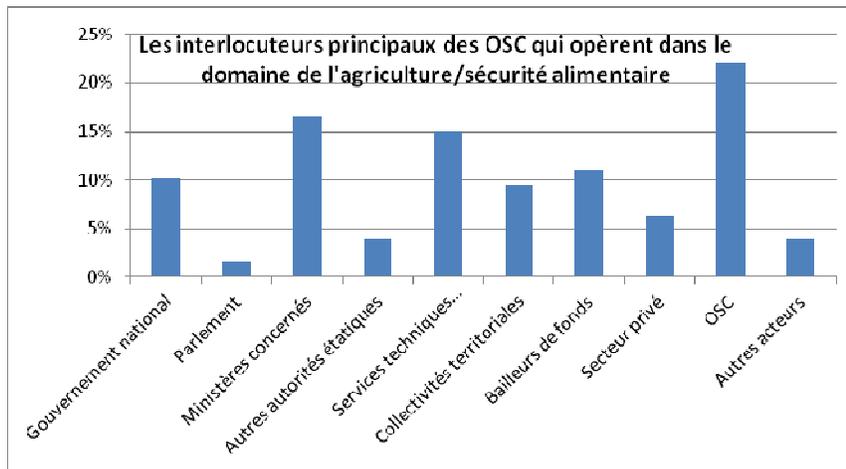
المصدر: خريطة م.م.م. في موريتانيا

فيما يخص الحوار على المستوى الترابي، فإن م.م.م. تساند في غالبيتها 22% الانفتاح على م.م.م. أخرى تعمل في نفس الحيز الجغرافي وتهتم بنفس المواضيع. والجدير بنا كذلك أن نذكر أن 15% من المنظمات التي تم الاتصال بها لها علاقات أو تعاون مع المصالح الفنية بالولاية أو المقاطعة. كما أن بعض م.غ.ح. والمنظمات - المظلة لها علاقات كذلك مع وزارة الزراعة والتنمية الحيوانية والبيئة.

تنوع وغنى الفاعلين العاملين في ميدان الإعلام والتسجيل في الوسط الريفي

دور 1: المناصرة	دور 5: الرأسمال الاجتماعي
دور 2: التثقيف العمومي	دور 6: تعزيز القدرات
دور 3: مراجعة الحسابات	دور 7: التجديد والابتكار
دور 4: إسداء خدمات	دور 8: الرفاعة

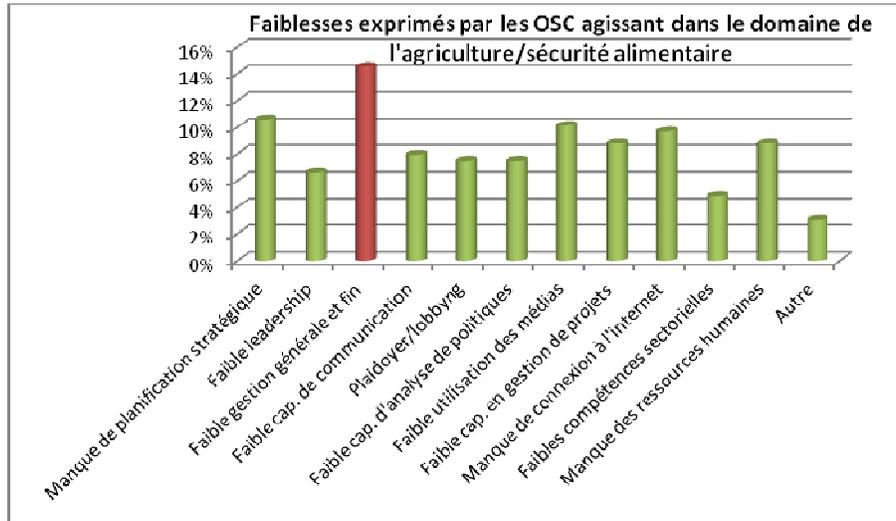
الرسم 45: الشركاء الذين تتعاون معهم م.م.م. في مجال الزراعة والأمن الغذائي.



المصدر: خريطة م.م.م. في موريتانيا.

فيما يتعلق بنقاط الضعف التي سجلتها المنظمات التي تتحرك في الميدان الزراعي، يبدي الرسم التالي التركيز على سير التنظيم على المستوى العام كما على المستوى المالي حيث أن 11% من م.م.م.، المعنية بالمسح تظهر غياب تخطيط، استراتيجي بينما 10% بها مشاكل تتعلق بالاتصال والولوج إلى شبكة أنترنت.

الرسم 46 نقاط ضعف المنظمات التي تعمل في ميدان الزراعة والأمن الغذائي.



المصدر: خريطة م.م.م. في موريتانيا

نظرا للتحاليل التي تم إجراءها أعلاه، فإن المنظمات التي تتحرك في ميدان الزراعة والأمن الغذائي تلعب بالأساس 4 ادوار مختلفة. ومن البيهي أن إجراءات العمل في إطار هذه الأدوار تعتري طبيعة تصنيف هذه المنظمات وكذلك الظروف التي تواجهها هذه م.م.م. والرهانات التي تتعلق بتلك النشاطات.

\* دور المناصرة: ويتعلق الأمر بالمطالب ذات الصلة باعتراف السلطات العمومية بدورها في الوقاية وفض النزاعات وفي كفاها من أجل الاحتفاظ بالأراضي لصالح المواطنين.

\* دور الرأس مال الاجتماعي: في قدرتهم على التجمع في شبكات وتعبئة الطاقات الاجتماعية المشاركة في مكافحة عدم الأمن الغذائي.

\* دور التجديد والابتكار: عن طريق مبادرات وجبهة تحمل ديناميكية جديدة لنشاطات الإنتاج وخلق قيمة مضافة (التمويلات الصغيرة، التحويل، التسويق).

\* دور الرفاعة: الذي يضمن وساطة بين فئات الفاعلين عن طريق تهدئة النزاعات الكامنة أو المحتملة بين المزارعين والمنمين وبين المبعدين الوافدين والمواطنين المستولين على الأراضي وفي إطار الإشكاليات المؤدية إلى التفرقة أو إلى الإقصاء الاجتماعي (فئات، أعراق، طبقات اجتماعية...).

جدول 6: قائمة الأدوار التي تلعب م.م.م. العاملة في ميدان الزراعة والأمن الغذائي.

دور 1:	مناصرة	دور 5:	رأس مال اجتماعي
دور 2:	تهذيب عمومي	دور 6:	دعم قدرات
دور 3:	مراجعة الحسابات	دور 7:	ابتكار
دور 4:	خدمات	دور 8:	دور الرفاعة

المصدر: تحليل معطيات المسح

### 8.3.2 مقدرات م.م.م. العاملة في القطاع والفاعلين الصاعدين

يبرز قطاع الزراعة والأمن الغذائي مقدرات عالية وديناميكية كبيرة في م.م.م. بغض النظر عن العوائق ونقاط الضعف المتعلقة بها.

ومن بين مختلف تصنيفات الفاعلين الذين يعملون في الميدان، يتضح أن هناك دور مهم تلعبه تصنيفات المنظمات الثلاث: وتمثل التصنيف الأول المنظمات القاعدية والتصنيف الثاني منظمات المستويين الثاني والثالث والثالثة المنظمات غير الحكومية الدولية.

المنظمات القاعدية التي تنشط في مجال الزراعة والأمن الغذائي تتكون من منظمات من حجم صغير وتتكون في غالبيتها من النساء ولها مدى عمل يقتصر على المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية.

وبجوار هذه التجمعات الزراعية، هناك تعاونيات المنتجين وتعاونيات المنمين ذات الوزن الهام من حيث الخبرة والمعارف الفنية. ويصبح دور النساء في إطار التجمعات الزراعية ذي أهمية أكثر نظرا لهجرة الرجال نحو المراكز الحضرية. ورغم الصعوبات المتعلقة بالولوج إلى الأراضي فإن النساء تلعبن دورا حاسما فيما يتعلق بالرأس مال الاجتماعي في الإنتاج الزراعي وفي كل النشاطات المرتبطة بالإنتاج وكذلك بتسيير الحياة الجماعية وشبكة التعاون.

وكما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن المنظمات القاعدية تصل إلى حد لعب دور التجديد والابتكار. كما هو الحال مثلا بالنسبة لرابطات التسيير المحلية الجماعية بغيدماغه (AGLC). وهي رابطة تقوم بتجربة جماعية لتسيير أراضي زراعية ورعية. إلى حد الساعة جزء كبير من مساحة ولاية غيدماغه يسير بهذه الطريقة<sup>(103)</sup>.

وحتى إذا كان الأمر يتعلق بخصوصية جهوية، فإن طرق التسيير التي تم وضعها من لدن رابطات التسيير المحلية بالتعاون مع السلطات المحلية تمثل عنصر تجديد هام، الشيء الذي يجعل من هذه الرباطات فاعلا محوريا في مجال التنمية الريفية.

إن ولاية غيدماغه منطقة مستغلة جدا بحكم كثافة السكان في الكيلومتر المربع وهي علاوة على ذلك أكبر خزان للمراعي للمنمين القادمين من وسط وشمال البلاد. بدعم من التعاون الألماني، تقوم الحكومة فيها منذ 2003 بتجربة نقل تسيير المجالات لصالح الرباطات التي تسمى (رابطات التسيير الجماعي المحلي) التي تتكون من جميع المستخدمين.

وتمثل هذه التجربة محل لقاء لجميع المستخدمين (سكان محليين، مجاورين، أصحاب إنتاج يعملون في نشاطات زراعية ورعية. في الوضعية السابقة عند انطلاق هذه التجمعات لم يكن هناك نظام للأرض التي لا يمتلكها أحد بمفرده. بعدها، جاءت المدونة الرعية ومدونة الغابات اللتين مكنتنا نقل تسيير الأراضي من البلديات إلى رابطات التسيير الجماعية المحلية. وكان الشرط المفروض حينئذ من قبل القانون هو أن يكون التسيير جماعيا ويشرك فيه الجميع ويكون منصفا وأن لا يؤدي إلى تدهور المحيط أكثر. عندها يكون المجال ملكا للجميع والجميع يحرصون على حفظه.

الاتحاد الجهوي لتعاونيات غيدماغه الزراعية يمثل هو الآخر نموذجا من الفاعلين الذين يلعبون معا دور تجديد ودور وساطة بين مختلف الأطراف المعنية عن طريق تهدئة مكامن النزاعات.

إن ولاية غيدماغه منطقة مستغلة جدا بحكم كثافة السكان في الكيلومتر المربع وهي علاوة على ذلك أكبر خزان للمراعي للمنمين القادمين من وسط وشمال البلاد. بدعم من التعاون الألماني، تقوم الحكومة فيها منذ 2003 بتجربة نقل تسيير المجالات لصالح الرباطات التي تسمى (رابطات التسيير الجماعي المحلي) التي تتكون من جميع المستخدمين.

وتمثل هذه التجربة محل لقاء لجميع المستخدمين (سكان محليين، مجاورين، أصحاب إنتاج يعملون في نشاطات زراعية ورعية. في الوضعية السابقة عند انطلاق هذه التجمعات لم يكن هناك نظام للأرض التي لا يمتلكها أحد بمفرده. بعدها، جاءت المدونة الرعية ومدونة الغابات اللتين مكنتنا نقل تسيير الأراضي من البلديات إلى رابطات التسيير الجماعية المحلية. وكان الشرط المفروض حينئذ من قبل القانون هو أن يكون التسيير جماعيا ويشرك فيه الجميع ويكون منصفا وأن لا يؤدي إلى تدهور المحيط أكثر. عندها يكون المجال ملكا للجميع والجميع يحرصون على حفظه.

هناك فاعل آخر هام في الوسط الريفي لاسيما في الجزء الشمالي والشمال الشرقي من البلاد تشكله رابطات تسيير الواحات (ر.ت.و/AGPO) التي تجمعت في اتحاد.

<sup>(103)</sup> وصف الوسط الزراعي الذي قيم به بمناسبة مجموعة فوكوس القطاعية الذي جرى في سيلبابي.

#### اتحاد رابطات تسيير الواحات

رأى هذا الاتحاد النور في التسعينات بموجب القانون رقم 1998/16 وهو يشمل 27 تعاونية. مهمة الاتحاد أن يبني ويحافظ على علاقات مع السلطات المحلية وبرامج التنمية لصالح أعضائه. وهو عضو كذلك في بعض لجان إشراف برامج التنمية الريفية. كما أن الاتحاد أنشأ مجموعة ذات نفع اقتصادي على شكل وحدة لتسويق الإنتاج الزراعي من لدن ولصالح أعضائه. وتمكن وحدة التسويق من وضع إنتاج الواحات في السوق الوطني، كما أن الاتحاد أنشأ مصلحة للقروض الصغرى مفتوحة ليس للأعضاء فقط وإنما لجميع المجموعات المعنية. وللاتحاد علاقات طيبة مع ولاية آدرار و م.م.م. الأخرى.

وفي ميدان التنمية الحيوانية يلعب التجمع الوطني لرابطات التعاونيات الرعوية في موريتانيا (ت.و.ر.ت.ر.م./GNAP بوصفه رأس مال اجتماعي (في إطار تجميع الرابطات والمنظمات الأخرى وتعبئة الطاقات الاجتماعية. كما ينبغي أن نلاحظ الدور الهام الذي يلعبه التجمع الشامل في إطار الوساطة بين فئات الفاعلين لاسيما على مستوى الولايات.

التجمع الوطني للرابطات الزراعية والغابائية والرعوية لموريتانيا (ت.و.ر.ز.غ.ر.م. GNAP يجمع الآن أكثر من 48 ACP رابطة تعاونية رعوية تجتمعت إثر مسار هيكلية بدأ في نهاية الثمانينات في المناطق المطرية بجنوب البلاد. و إثر دعم البنك الدولي وشركاء آخرين أصبح تجمع الرابطات فاعلا لا غنى عنه في العالم الريفي.

وتتجسد القيمة المضافة لهذا الفاعل في قدرته على التعاطي مع السلطات الوطنية في مجال السياسات التنموية القطاعية. من جهة أخرى إنه يلعب دورا هاما على المستوى المحلي في تسيير وفض النزاعات المرتبطة باستغلال الأراضي لصالح المزارعين والمنمين.

ويعد دور المنظمات غير الحكومية والشبكات في هذا المجال مهما جدا خصوصا في إطار المناصرة.

إن هناك، فعلا، العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تمثل فاعلين حيويين في مختلف الأدوار المشار إليها سابقا. منظمة مكافحة الفقر، تجمع "هالبولارن" لعصابة من أجل التنمية منظمة ARPIRM وغيرهم كثير من الفاعلين الذين يمثلون مرجعية في هذا الميدان ليس فقط لكفاءاتهم ولكن كذلك لنشاطهم وديناميكيته في الولايات. ومن ضمن هذه المنظمات المظلة (اتحادات... إلخ.)، شبكة منظمات الأمن الغذائي تستحق التنويه (ROSA) ش.م.إ.غ.

#### شبكة منظمات الأمن الغذائي

أنشئت هذه الشبكة سنة 2010 في سياق تطبعه حالة الاستعجال والأزمة الغذائية إلا أنه تشكل فاعلا يتعاطى مع كل من الدولة وشركاء التنمية و يعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- جمع كل المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي وتقاسمها مع م.م.م. المتدخلة في المجال.
- القيام بالمناصرة للمساهمة في تأمين وسائل الإنتاج وشرح مفهوم المواطنة للفلاحين.
- تطوير التشاور وتبادل المعلومات بين م.م.م. الناشطة في ميدان الأمن الغذائي وحقوق الإنسان.
- تقديم الخدمة كهيئة استشارية لإعداد السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي.

و فعلا يتضح أن هذه الشبكة تلعب دور تجديد وانفتاح على شبه المنطقة. وتتجسد قدرة هذا الفاعل في النشاط والتأثير على المستوى الإقليمي والتعامل مع منظمات مشابهة في مالي وغينيا وذلك من خلال مشاركتها في مؤتمرات في إطار السياسات القطاعية مع فاعلين آخرين من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (م.إ.د.غ.إ.) / (CEDEAO) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا (إ.إ.ن.إ.) / UEMOA واللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في دول الساحل (ل.م.م.ج.د.س. / CILSS). إذن هذه الشبكة فاعل ذو مرجعية.

منسقية شبكات تنمية لعصابة بكيفه (م.ش.ت.ل.ك. / CORDAK) تشكل هي الأخرى منظمة مهمة في تجمع وهيكلية الرابطة التي تنشط في الريف، وتشمل هذه المنسقية 84 رابطة تعمل في أقطاب أخرى للتدخل في مجالات منها الصحة والشباب والصرف الصحي والوقاية وفض النزاعات و تعمل في أقطاب أخرى للتدخل منها الصحة والشباب والصرف الصحي والوقاية وفض النزاعات.

ويبدو جليا أن هذه المنظمة مؤهلة للتعاون مع بعض الممولين مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف / Unicef) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (م.أ.م.س. / FNUAP) وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الدولية كأرض الرجال Terre de Hommes

والرؤية العالمية world Vision في إطار شراكة. وتعتبر م.ش.ت.ل.ك/ Cordak مرجعية في ولاية لعصابة وتكمل منظمات دولية غير حكومية لوحة فاعلي المجتمع المدني العاملين في ميدان الزراعة والأمن الغذائي وتلعب هذه المنظمات الدولية، بحكم وزنها وعلاقتها وتأهيلها لتلبية الشروط المطالب بها دور مسدي خدمات في إطار برامج ممولة من لدن الشركاء.

بعض هذه المنظمات يعمل في مجال التنمية والآخر يوجه أنشطته نحو الحالات الاستعجالية مثل منظمة إنتر إس اوليس ( Inter SOS) كما أن جزء من هذه المنظمات مثل GRDR، ONG أرض الرجال و وورد فيزيون والتحاليف من أجل التنمية النسوية ADF إلخ... تعمل على الأخص في إطار التنمية. ومن هذه المنظمات التي تنشط في إطار مقارنة تنموية، نجد بعضها مثل "وورد فيزيون" أرض الرجال" تلعب كذلك دور مواكبة للمنظمات القاعدية المحلية.

## 9 دولة القانون/ الحكامة/ اللامركزية

### 9.1 ملخص

تهدف الخريطة المعدة حسب الموضوع إلى تقديم ملخص عن الديناميكيات التي تتعش مختلف فاعلي المجتمع المدني العاملين ف ميدان دولة القانون/ والحكامة واللامركزية، كل حسب تخصصه ومميزاته.

نفاذ المواطنين إلى القضاء والعنف الموجه للنساء والأمن العقاري للمرأة والنزاعات المرتبطة بالملكية العقارية وظاهرة الاسترقاق تشكل كلها رهانات كبيرة على م.م.م. أن تكسبها

وهناك قائمة طويلة من المتدخلين في هذا المجال انطلاقا من المنظمات القاعدية التي تلعب دور المنطلق الذي تبدأ منه عمليات تحسين وإعلام المواطنين فيما يخص حقوق الإنسان وبالأخص في مجال الدفاع عن حقوق المرأة

وهناك فاعلون آخرون هم المنظمات غير الحكومية وتجمعات الرباطات والشبكات التي، بالرغم من بعض الضعف فيما يتعلق بالتفاعل مع السلطات المحلية وضعف تأثيرها على السياسات الوطنية القاعدية، تتمتع بنقاط قوة مهمة، حيث تلعب هذه المنظمات الأدوار الأربعة: المناصرة والتجديد والتهديب الجماهيري ودور الرافعة

### 9.2 القضايا المحورية المتعلقة بالقطاع

يكتسي مفهوم تدعيم دول القانون طابعا متعدد الأبعاد في السياق الموريتاني. ويوحي هذا المفهوم أساسا إلى الاحترام من لدن الدولة أو القوة العمومية القواعد التي سنتها هي نفسها لتنظيم تصرفها وتصرف المواطنين. ويجمع كذلك مجموعة من القضايا الحساسة مثل احترام الملكية الخاصة وكرامة الإنسان والمساواة أمام العدالة والتوزيع المنصف للموارد العمومية والشروط الأخرى للحكامة الرشيدة التي تؤمن مساواة الفرص التي تتيح الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

كما يمكن أن يتعلق الأمر بقضايا تمس الحياة العادية للموريتانيين مثل معالجة قضية المبعدين وإعادة تسليمهم أراضيهم أو مساكنهم أو مسألة عدم مساواة المذنبين أو الحق المتساوي للحصول على الأوراق المدنية بما في ذلك للأبناء المولودين من زواج لم يتم تسجيله أو مولودين خارج الزواج أو من زواج مع زوجة أجنبية أو زوج أجنبي.

إذا كانت من جهة تؤمن البلد من مخاطر تهدد منطقة الساحل كلها، فإن حملة الإحصاء والتقيد الجديدة للمواطنين على سجل مؤمن لكنه يخشى، كما يذكر ذلك الكثير من م.م.م. أن تؤدي إلى معاملات غير متساوية أو إقصائية لبعض الإثنيات في مجال إعداد الأوراق المدنية. إن هذه المعاملات غير المتساوية، حسب العديد من م.م.م. تم اللقاء بها يمكن أن تعقد نفاذ بعض المواطنين إلى خدمة الصحة والتعليم والوظائف العمومية.

ومن ضمن المشاكل الرئيسية التي تفرق م.م.م. الموريتانية التي تناضل من أجل بناء وتدعيم دولة القانون والناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، بمثل نفاذ المواطنين إلى العدالة عنصرا ذا أولوية غير مضمون.

في هذا الميدان النقاشات مع المجتمع المدني أبرزت بعض القضايا مثل: 1) التشكيك في استقلالية القضاء ومن ذلك تتأتى الطبيعة غير المنصفة للمحاكمات، وعدم معاقبة (المذنبين) التي تتمتع بها بعض الأوساط الاجتماعية والسياسية وبالتالي عدم فعالية القاعدة

القانونية. 2) عدم احترام مبدأ "كون المتهم بريء حتى يثبت العكس" الذي يتجسد في الاستخدام المفرط للحبس الاحتياطي والإبقاء لمدة طويلة بالسجين بعد انقضاء مدة حبسه، 3) عدم الأخذ بعين الاعتبار لكفاءات القضاة والسلم الهرمي لسلك القضاة عند تحويلهم لأداء مختلف المهام القضائية<sup>(104)</sup>.

زد على ذلك الإشكالية المعقدة للنفاز إلى العدالة وهي مسألة يتعرض لها "مشروع دولة القانون" الذي يموله الاتحاد الأوروبي والذي يحل محل البرنامج القديم برنامج دعم وإعادة هيكلة قطاع العدالة. (ب.د.إ.ه.ق.ع./PRRSJ)<sup>(105)</sup>.

إن مشروع دولة القانون الذي يجري تنفيذه حالياً يموله الاتحاد الأوروبي لمدة 72 شهراً يتمتع بميزانية قدرها 7 ملايين أورو. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية هي المشرفة على تنفيذه، وهدفه العام هو المساهمة في تعزيز دولة القانون في موريتانيا في مكوناتها القانونية والقضائية. أما جانبه الخاص فيتعلق بتحسين خدمات لصالح قطاع القضاء.

النتائج المتوخاة من المشروع هي: 1) تعزيز النفاذ إلى الخدمة العمومية للقضاء، 2) تحسين الولوج إلى العدالة عن طريق الفاعلين في الحكوميين، 3) تحسين قدرات الفاعلين والمؤسسات العاملين في مجال القضاء، 4) دعم السياسة الجنائية والسجون، 5) زيادة إمكانية دمج السجناء في المجتمع.

وبالرغم من العديد من نقاط الضعف سجلتها وزارة العدل فإن هذه الوزارة أعدت خطة ثلاثية للقطاع تتكون من 3 محاور: تحسين صورة العدالة، تحسين نجاعة القضاء وأدائه وتعزيز دولة القانون<sup>(106)</sup>.

وحسب م.م.م. التي تم اللقاء بها، يمثل الأمن العقاري للنساء عنصراً أولوية في إطار الإشكاليات المتعلقة بدولة القانون. وبالرغم من إصدار قانون 1983 الذي يقر مساواة الرجل والمرأة في الولوج إلى الملكية العقارية فإن النظام العقاري السائد مؤسس على الطابع الجماعي للملكية الأراضي الذي يقضي النساء بطريقة خفية.

وتحرم النساء وبكل الطرق الملتوية حتى المجموعات المتعلقة جداً بالدين الإسلامي من المشاركة في إرث الأراضي التي تشكل جزءاً لا يتجزأ وفي أفضل الحالات فإنها في المقابل تحصل على سلع وممتلكات منقولة أخرى غير عقارية مقابل حقهم في ملكية الأرض. وفي الواقع لم تستفد المرأة من تطبيق القانون العقاري الجاري تنفيذه إلا في المناطق الحضرية حيث ملكية الأرض فردية بموجب خطط توزيع.

وفي المناطق الريفية لا يمكن للنساء الحصول إلا على حق الاستخدام الذي يمكن استرجاعه في أي وقت من لدن المجموعة التي تنتمي إليها تلك النسوة، أما في المناطق الواحاتية فيمكن للنساء الولود إلى الملكية وهذا الحق تحد منه العادات التي تفرض عليهن عدم التصرف فيها بأي طريقة<sup>(107)</sup>.

وتتجلى إشكالية أخرى تتعلق بدولة القانون في العنف الموجه إلى النساء والأطفال والتي ترجع إلى مشاكل تتعلق بالعنف الأسري، والاعتصاب ووأد الأطفال.

أصبح العنف الذي يمارس ضد النساء ظاهرة اجتماعية منذ سنوات إثر تطور وتمدد المراكز الحضرية<sup>(108)</sup>، بسبب فقر السكان الذين دفعهم الجفاف المتواصل إلى هجرة الريف، وتتلخص ممارسات العنف الموجه إلى المرأة في المجتمع الموريتاني الريفي في 5 نقاط:

<sup>(104)</sup> هذه العناصر تم التطرق إليها من لدن مجموعة "فوكس" حول موضوع دولة القانون /الحكومة/ اللامركزية، في اجتماعها يوم 2016/01/28 بحضور 21 م.م.م. متدخلة في هذه الميادين.

<sup>(105)</sup> هذا البرنامج الذي نشط بين 2009 و2013 تم ترويجه بتمويل من الاتحاد الأوروبي قدره 1,9 مليار أوقية على مدى 4 سنوات. ويرتكز على ثلاثة مواضيع: 1) النفاذ الأنجع إلى العدالة من لدن المتقاضين. 2) تعزيز قدرات فاعلي القضاء. 3) مواكبة الإصلاح الجنائي وإصلاح السودان.

<sup>(106)</sup> وزارة العدل: الخطة الثلاثية 2015-2017 والآفاق: 2017-2019، (http://www.cdah.gov.mr).

<sup>(107)</sup> قاعدة الحبس المعروفة في الشرع الإسلامي والتي تمارس أساساً في الواحات.

<sup>(108)</sup> في البوادي: عادة ما يكون الزواج داخل المحيط القبلي وتمنع هذه العلاقة الزوج من ممارسة العنف ضد زوجته، بينما في المراكز الحضرية يكون الزواج خارج هذا المحيط.

تسمين البنت على حساب صحتها لتحضيرها للزواج<sup>(109)</sup>، 2. الخفاض، 3. الزواج التعسفي للبنات، 4. التمسك بالبنت بعد بداية دراستها لأسباب تتعلق بالزواج وفرض عدم الابتعاد عن المنزل، 5. إخضاع المرأة لبعض أشكال التعذيب<sup>(110)</sup>

حسب الرابطة الموريتانية لصحة المرأة والطفل، 120 حالة اعتداء جنسي على النساء تم شجبتها وحالتي زواج مبكر في مركز الوفاء سنة 2015. بالمقابل 358 نداء استجد تم تلقيها من الرقم الأخضر الذي جعلته المنظمة تحت تصرف المستجبات و256 نداء لطلب معلومات كما أن 108 امرأة مغتصبة تم التنديد بحالتها.

فيما يخص الطفولة 91 حالة أطفال متنازعين مع القانون تم التكفل بها فيما يخص الدفاع عنها أمام الشرطة والمحاكم<sup>(111)</sup>.

وتخصص غالبية م.م.م. جهودا ملحوظة للقضاء على الممارسات وتسجل نجاحات في هذا المجال لكنها تواجه دائما صعوبة كبيرة لفرض احترام حق المرأة في الولوج إلى الملكية العقارية.

وتمثل النزاعات المرتبطة بالملكية العقارية عنصرا أساسيا في إطار موضوع "دولة القانون وتشكل رهانا كبير يتعين على المجتمع المدني كسبه. إن لهذه الإشكالية عدة أوجه:

1) حق المواطنين الموريتانيين العائدين من السنغال بعد أن كانوا هناك لاجئين مدة ما يناهز 20 سنة<sup>(112)</sup>.

2) الاستيلاء على الأراضي<sup>(113)</sup> و3 النزاعات بين الممنين والمزارعين.

وتشكل كذلك الإشكالية المتعلقة بظاهرة الاسترقاق ومخلفاتها موضع قلق عبرت عنه م.م.م. التي تم اللقاء بها، وحسب منظمة OIM المنظمة الدولية للهجرة... إن هذه الإشكالية معقدة وتعود إلى إرث قديم ترجمه المجتمع الموريتاني في أشكال مختلفة من الظلم تعبر عنها المظاهر التالية: العبودية العقارية<sup>(114)</sup>، العبودية المنزلية (وتعني بالأساس النساء والأطفال وحالات تهجير إلى الخارج إلى بلدان يعيش فيها الاسترقاق والعمل.....<sup>(115)</sup>

## 9.3 المتدخلون في القطاع

### 9.3.1 مميزات م.م.م. العاملة في القطاع

لقد تم تحليل مميزات م.م.م. العاملة في هذا القطاع من خلال تدوين المعلومات المتاحة على سبيل المثال: "خريطة المجتمع المدني في قطاع العدالة"<sup>(116)</sup> التي أعدها برنامج الدعم لتعزيز دولة القانون على أساس الوثائق التي تم جمعها والمقابلات وكذا مجموعة فوكس، مع م.م.م. ثلاثون منظمة من مختلف الأنواع والهياكل تم إجراء مقابلات معها<sup>(117)</sup>.

<sup>109</sup> ظاهرة التسمين (بلوج) تتميز بارغام البنت على الأكل والشرب، إن هذه الممارسة التي كانت قديما شائعة في أوساط مجتمع "البطان" بدأت تختفي شيئا فشيئا..  
<sup>110</sup> اليوم، إذن بعض الممارسات ومثل التسمين والزواج المبكر تبدو في تناقض إنما العنف الممارس ضد المرأة على العكس من ذلك أكثر في كل الأعراق بسبب اليأس المتفشي في الأحياء الحضرية بينما عززت المرأة الريفية سلطتها بفضل دوره البارز في الاقتصاد الأسري بعد هجرة الرجال.

<sup>111</sup> التقرير السنوي 2015 لمنظمة AMSE (الرابطة الموريتانية لصحة الأم والطفل).

<sup>112</sup> لتعميق أكثر أنظر الباب 3 من هذا التقرير.

<sup>113</sup> هذه الإشكالية تم التطرق لها في الفقرة 3 من الباب 3 من هذا التقرير.

<sup>114</sup> إن آثار أو بقايا الرق في المنظومة العقارية الريفية يتجلى في أشكال من العمل الاستعبادي كما في المنطقة المطرية حيث توجد هناك الكثير من أشكال الاستغلال من النوع الاستعبادي. الأرقاء القدماء يعانون من هشاشة وضعيتهم العقارية ويدفعون ربحا خاصة يمكن رفعه إلى التزام ديني. الأرقاء أحرار كما يبدو لكنهم لا يمكنهم العيش إلا قرب أسياهم القدماء" الاسترقاق في موريتانيا: الآثار والبقايا"، إسلام عبد القادر يناير 2016.

<sup>115</sup> منظمة الشغل العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قامت بأعمال ضد الأشكال الجديدة للرق وبلجانها تمت المصادقة على اتفاقيات وبروتوكولات ترجمها. لكن بالرغم من هذه الترسانة القانونية والمصادقة عليها من طرف موريتانيا، توجد حتى الساعة في هذا البلد العديد من أشكال العمل الاستعبادي تحت مسميات مختلفة. في المدن أغلبية الأسر الميسورة تشغل في ظروف صعبة آلاف الخدم (إناث) من أصول الحراطين. الاسترقاق في موريتانيا، الآثار والبقايا: إسلام عبد القادر، يناير 2016.

<sup>116</sup> كورتنه ك. جدو. ش. وأدجيغوم: "خريطة المجتمع المدني في قطاع العدالة" أكتوبر 2015.

ورغم أن هذا النموذج لا يعني إلا جزء قليل من المنظمات العاملة في هذا المجال، مرافقة هؤلاء الفاعلين تمكن من ملاحظة بعض التوجهات والمميزات.

من بين هذه المنظمات نجد فاعلين نشطاء حقيقة يعملون بطريقة ناجحة في الميدان<sup>118</sup>.

ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بمنظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان وشبكات من م.غ.ح. وبعض النقابات وكذلك منظمات قاعدية وإن كان تأثير أنشطتها غير مرئي على الساحة.

### المنظمات القاعدية:

فعلا فإن المنظمات القاعدية التي تعمل في هذا المجال تتميز بتأثير غير واضح ولا مرئي، لأنها تركز على مواضيع ترمي أساسا إلى تحسين ظروف المرأة أو حماية المصادر الطبيعية ويتعلق الأمر أساسا بتجمعات غير مصنفة وتعاونيات يهتمون إلى جانب نشاطهم الرئيسي المرتبط بالإنتاج أعمالا إضافية تهدف إلى التربية المدنية والإعلام والتحسيس لصالح السكان وكذا المساعدة إلى التفكير ونقل رسائل تعني المواطنة واحترام الحقوق وهذا بالضبط هو حال رابطات آباء التلاميذ<sup>119</sup> (ر.آ.ت) حول تسيير المؤسسات المدرسية ولجان تسيير المراكز الصحية<sup>120</sup>.

### منظمات من المستوى الثاني:

وتمثل بلا شك منظمات المستوى الثاني الفاعل الرئيسي للديناميكية مثله مثل الشبكات. ويتميز قطع دولة القانون بجوانب تتعلق بالمطالبة بالحقوق وبحقوق الإنسان وبالحوقوق المتعلقة بالنوع... إلخ.

وهناك منظمات متوسطة وكبيرة الحجم مثل رابطة النساء ربات الأسر، والرابطة الموريتانية لصحة الأم والطفل والرابطة الموريتانية للنساء المعوقات و "... لحقوق الإنسان و "... الوطنية للمكفوفين بموريتانيا ونجدة العبيد ورابطة ترقية حقوق الإنسان بموريتانيا وغيرها كثير تشكل العمود الفقري للحركة الجمعوية العاملة في القطاع.

وهذا النوع من الفاعلين يتميز بالنشاط القوي والحيوية والنضال من أجل احترام حقوق الإنسان الشيء الذي يتجلى في مستوى معتبر من القدرة على التجديد والابتكار في الحقل الاجتماعي خصوصا: إطلاق حملات وطنية ومواقف من خلال شبكة انترنت وإعداد تقارير موازية بديلة لبعض الأنشطة السياسية لمؤسسات عمومية... إلخ

إن هذا النشاط المتدفق منزو في مجال مغلق بطريقة لا يجري فيها بالقدر الكافي مع المؤسسات العمومية التي تتعامل مع هؤلاء الفاعلين بقدر من الحذر. وبالنظر إلى المواضيع التي تمت معالجتها في إطار مفهوم دولة القانون، توصف هذه المنظمات بأنها معارضة سياسيا وهناك حالات تعرضت فيها منظمات حقوقية ولحماية المرأة إلى تهديدات من لدن مجموعات غير محددة الهوية<sup>121</sup>. يجب كذلك أن تسجل الرد الإيجابي جدا من طرف المجتمع المدني الذي ندد بهذه التهديدات وعبر عن تضامنه مع ضحية هذه التهديدات، كما كان الأمر مع "فوناد" الاتحادية الوطنية لرابطات حقوق الإنسان التي أصدرت بيانا بلاغ للعموم<sup>122</sup>.

<sup>117</sup> ويتعلق الأمر بمنظمات صرحت أن مهمتها وقطاع تدخلها الأولي أو الثانوي هو دولة القانون والحكامة واللامركزية.

<sup>118</sup> حسب قراءتنا وبعد تبادل مع طاقم برنامج دولة القانون، من مجموع 92 م.م.م. تم الاتصال بها خلال ورشات منظمة في إطار الخريطة التي أنجز البرنامج نفسه ما يقرب من 20 م.م.م. تشكل منظمات ذات قدرة وسعة قادرة على لعب دور بارز في الموضوع.

<sup>119</sup> - "الإصلاح الأخير للنظام التربوي الذي أقره قانون 012/99 بتاريخ 26 أبريل 1999 يركز على ضرورة إشراك منظمات آباء التلاميذ في برامج تطوير النظام التربوي على جميع المستويات وفي مختلف أنماط التعليم. لذا بين نهاية التسعينات وبداية الألفين شهدت هذه المنظمات تطورا توسع على جميع المستويات بفضل وضع إطار قانوني مدعوم بإرادة سياسية وديناميكية اجتماعية تعمل من أجل تطوير هذه المنظمات بوصفها وسيلة لا غنى عنها من أجل السير المنتظم للعمل التربوي في البلد". وأم: دور منظمات آباء التلاميذ في تحسين الأداء التربوي.

<sup>120</sup> - مشروع دعم الاتحاد الأوروبي لصالح التنمية المحلية واللامركزية في موريتانيا (الصندوق الأوروبي العاشر) بصدد تقييم فعالية الدعم لميزانيات البلديات لتمكينها من وضع أموال تحت تصرف م.م.م.

<sup>121</sup> - حالة قائد منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان تم تهديده في 2014 من لدن مجموعة تسمى نفسها (أحباب الرسول).

<sup>122</sup> - منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان: تصريح: www.fonadh.org

## المنظمات - المظلة:

ويتعلق الأمر بعدد محدود من م.م.م. من المستويين الثالث والرابع على سبيل المثال "السيرير قوروم" المنتدى العام والاتحادية الوطنية لرابطات حقوق الإنسان وعريضة المجتمع المدني، هذه المنظمات موجودة في انواكشوط كما في ولايات البلد حيث تنشط لها ممثلات نشطة. وهذه المنظمات تجمع أغلبية الرابطات والمنظمات الأخرى التي تعمل في ميادين حقوق الإنسان وحماية المرأة والاسترقاق، والمجال العقاري والولوج إلى العدالة.

وتشكل كذلك هذه الشبكات فإعلام موفا في ساحة الفاعلين النشطين في هذا الميدان وإن لم يكونوا كثيرين هذه الشبكات النشطة تتشكل من منظمات حيوية وخاضعة لعيكلة دقيقة كما هو الحال بالنسبة إلى شبكة الديمقراطية والمواطنة وشبكة تطوير المواطنة ومعا والدفاع عن حقوق الإنسان، الموريتانية للعمل الاجتماعي والمنتدى الوطني لمنظمات حقوق الإنسان، من ضمن الناشطات في من هذه الشبكات، المنتدى الوطني لرابطات حقوق الإنسان يمثل فاعلا مركزيا في الميدان فيما يخص الحوار بين القطاعات وكذلك مما يتعلق بالقدرة على التحليل للمواضيع المختلفة والإشكاليات المرتبطة بسياق دول القانون في موريتانيا.

وفي ميدان العدالة، فإن خريطة برنامج الدعم لتعزيز دولة القانون الممول من لدن الاتحاد الأوروبي تظهر 4 طرق لعمل م.م.م. طريقة التحسيس وهو الشكل السائد غالبا والثاني هو الإستشارة والثالث هو النزاع والأخير هو الطريقة السياسية<sup>123</sup>.

النقابات.

ويجدر بنا هنا أن نخصص للمنظمات النقابية، إن عددها المرتفع وغياب تشكيلات جامعة تتجمع فيها، لا تسهل العمل الجماعي بين م.م.م. على مستويات مختلفة ولا على البرامج التي تعمل في المجال ولا حتى على الشركاء الفنيين والماليين المعنيين بالقطاع. تأخذ المنظمات النقابية تارة مبادرات من البيهبي أنها في محلها في مجال دولة القانون خصوصا فيما يتعلق بقضية الاسترقاق كما تفعل ذلك الكنفدرالية الحرة لعمال موريتانيا CLTM.

الكنفدرالية الحرة لعمال موريتانيا (ك.ع.م./CLTM) أخذت مسؤولياتها عند ما دقت... الإنذار من أجل تعبئة الرأي العام الوطني والدولي. ووجهت رسالة إلى المدير العام للمكتب الدولي للشغل في جنيف ورسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة على شكل مرافعة 2015 ضد الحكومة الموريتانية<sup>124</sup>.

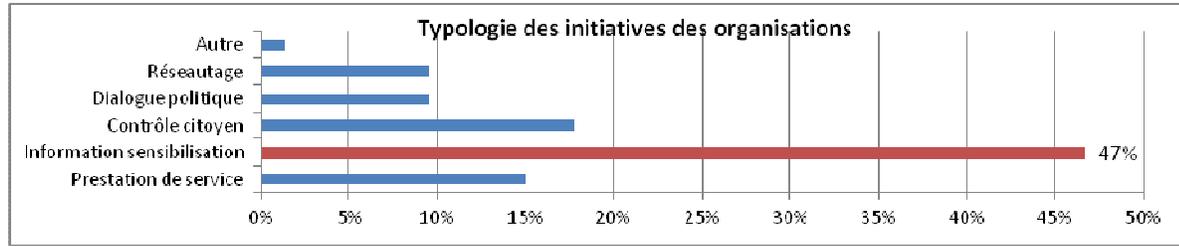
وبصرف النظر عن اختلاف فاعلي المجتمع المدني، فإن هناك صفات عامة تميز كل هؤلاء الذين ينشطون في ميدان دولة القانون والحكامة واللامركزية. الميزة الأولى التي نستنتج من المسح الذ بموجبه أعدت طريقة المجتمع المدني هي أن النشاطات المتعلقة بالتحسيس والإعلام هي السائدة. وهذه الصفحة التي تتمثل 47% من المنظمات التي تعنى الاستطلاع الذي تضمنه هذا المسح نصح أكثر وضوحا بالنسبة لنشاطات أخرى مثل الرقابة الوطنية (18%) والخدمات (15%) والحوار السياسي والتشبيك (تجمع الشبكات) حوالي (10%).

إن بروز نشاطات تحسيس م.م.م. التي تعمل في إطار هذه الدينامية والذي يجده الجدول التالي، تؤكد من جهة أخرى توجهات أشارت إليها الخريطة المعدة حول الموضوع من لدن برنامج دعم تعزيز دولة القانون الممول من طرف الاتحاد الأوروبي.

الجدول 47: أصناف المبادرات التي قامت بها خلال السنوات الثلاث الماضية المنظمات العاملة في ميدان دولة القانون والحكامة الجيدة واللامركزية. أصناف مبادرات المنظمات

<sup>123</sup> - كورنته ك. جدو. ش. وأدجيغوم: "خريطة المجتمع المدني في قطاع العدالة" أكتوبر 2015.

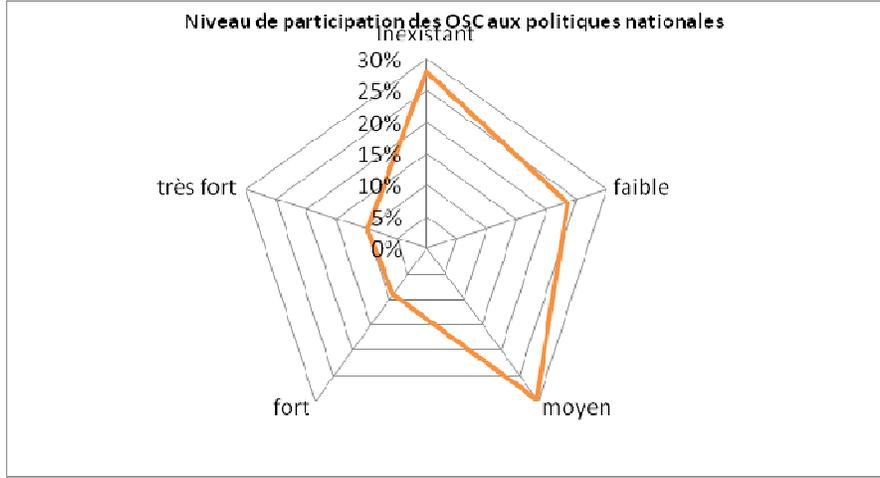
<sup>124</sup> - إسلم عبد القادر: "الاسترقاق في موريتانيا، البقايا والمخلفات" يناير 2016.



المصدر: خريطة م.م.م. في موريتانيا التشبيك: مراقبة المواطن: خدمات:

الحوار السياسي: يبدو الحوار السياسي بمعنى التفاعلات بين فاعلي المجتمع المدني والسلطات العمومية في ميدان دولة القانون والحكمة الجيدة واللامركزية وحسب حكم المنظمات التي تم اللقاء بها يبدو هذا الحوار ضعيفا ويمثله الجدولان التاليان: الجدول الأول يرمز على اتجاه علاقات م.م.م. والسلطة الوطنية

الجدول 48: مشاركة م.م.م. في السياسات الوطنية ميدان دولة القانون والحكامة الجيدة واللامركزية مستوى مشاركة م.م.م. في السياسات الوطنية

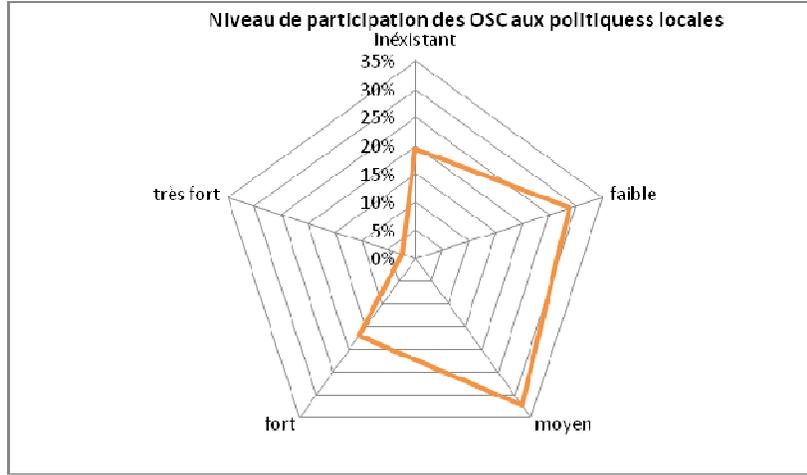


المصدر: خريطة م.م.م. بموريتانيا

وتتوقع هذه العلاقات (بين م.م.م. والسلطة) في الحيز الضعيف إن لم تكن غير موجودة أصلاً. وهذا ما جعل م.م.م. ليس لها أثر يعتبر في مختلف السياسات القطاعية التي على الدولة وضعها.

إلا أن الاتجاه بالنسبة لها الحوار بين م.م.م. والمؤسسات العمومية على المستوى المحلي يبدو 29% من المنظمات التي شملها الاستطلاع تعتبر العلاقة مع السلطات المحلية ضعيفة بالمقابل 32% تعتبر أنها متوسطة و 17% أنها قوية.

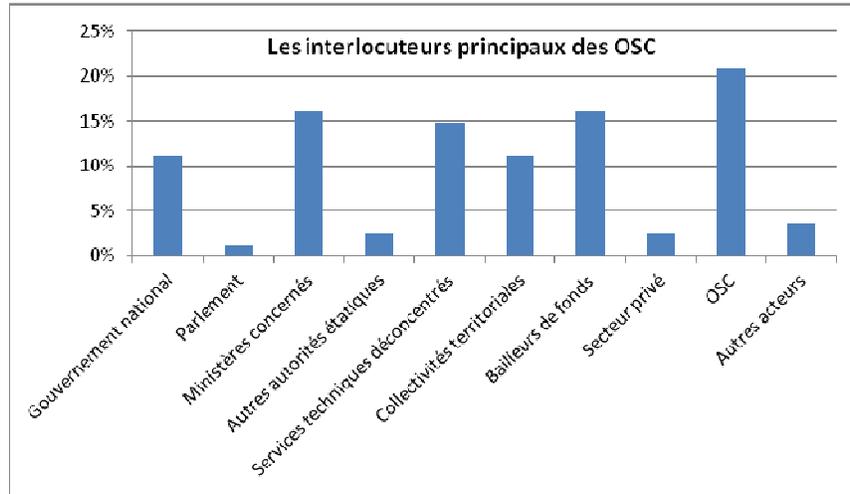
الجدول 49 مشاركة م.م.م. في السياسات على المستوى المحلي في مجال دولة القانون والحكامة واللامركزية.



المصدر: خريطة م.م.م. بموريتانيا.

إذا اعتبرنا أصناف المخاطبين/ الشركاء الذين تتفاعل معهم م.م.م. نلاحظ في الجدول التالي سهولة التفاعل فيما بين م.م.م. نفسها من خلال فضاءات حوار غير مصنفة تخلق نفسها كلما أتاحت فرصة لمبادرات تتعلق بمواضيع نقاش أو ملتقيات معينة. وفي المرتبة الثانية التفاعل مع الممولين والوزارات المعنية بنسبة 16%.

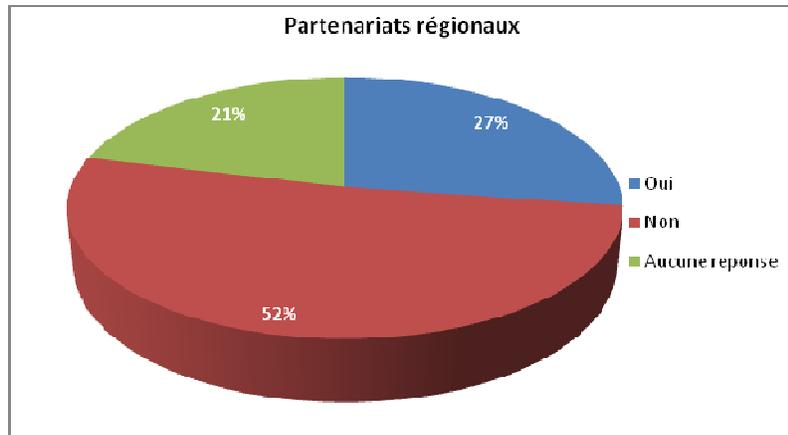
الجدول 50: الشركاء الرئيسيون لم.م.م. الذين يعملون في مجال دولة القانون/ الحكامة واللامركزية.



المصدر: خريطة م.م.م. بموريتانيا.

يظهر الجدول التالي اتجاه م.م.م. إلى نسج روابط شراكة على مستوى شبه الجهوي: حيث 52% من م.م.م. لا تستفيد من شراكات منظمة على الصعيد شبه الجهوي مع منظمات اخرى لها طابع شبه جهوي. و 27% فقط تعلن وجود علاقات منظمة وممنهجة مع م.م.م. في البلدان المجاورة. وهذا الجانب يمثل عنصرا يجب أخذه بعين الاعتبار في إطار دعم الشركاء الفنيين والماليين لهذه المنظمات.

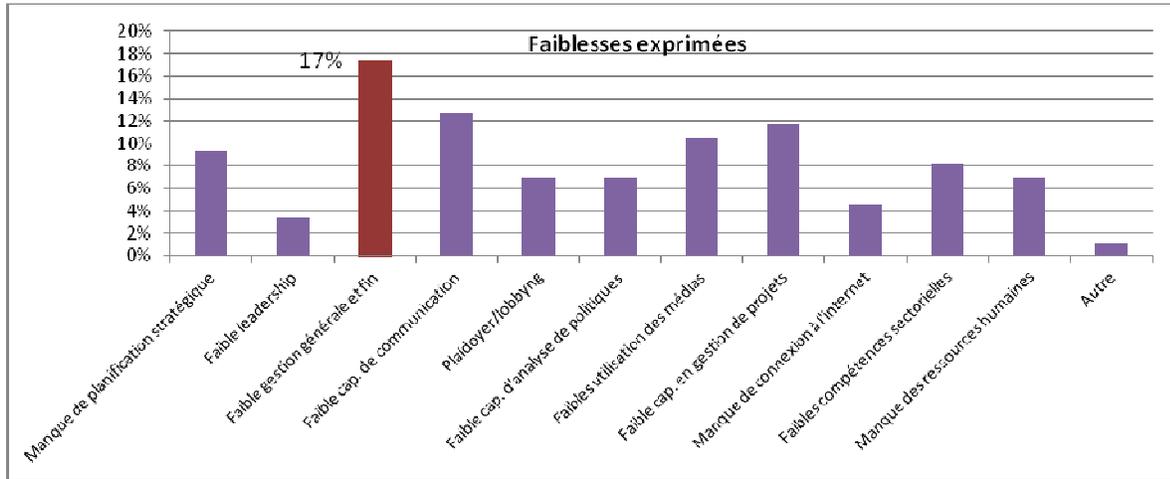
الجدول 51: الشراكات الجهوية



المصدر: خريطة م.م.م. بموريتانيا

فيما يخص نقاط ضعف م.م.م. طلب في المسح من المنظمات المستطلعة أن تقي بتقييم ذاتي للإشكاليات الرئيسة التي تمنعها من البلوغ التام للأهداف المرسومة سلفا. ويظهر الجدول التالي (الذي يتماشى مع الاتجاه العام الموصوف في الأبواب السابقة) الأولوية فيما يتعلق بالتسيير المالي والتسيير العام للمنظمة. وهناك أولوية معبر عنها بنسبة 12% تعني الحاجة في تعزيز القدرات المتعلقة بالاتصال الخارجي (وسائل الإعلام والاتصال). كما يجب أن نشير كذلك إلى الحاجات المعبر عنها في مجال تعزيز القدرات في ميدان تسيير المشاريع من اجل زيادة إمكانية الحصول على التمويلات الخارجية.

الجدول 52: نقاط ضعف م.م.م. العاملة في حفل دولة القانون والحكمة واللامركزية.



المصدر: خريطة م.م.م. بموريتانيا.

على أساس تحاليل الفاعلين الذين ينشطون في مجال دولة القانون والحكمة الرشيدة واللامركزية يؤدي هؤلاء الفاعلون الأدوار التالية: (1) المناصرة، (2) التجديد والابتكار، (3) التهذيب والتربية العامة، (4) دور الرافعة<sup>125</sup>.

الجدول 7: قائمة الأدوار التي تلعبها م.م.م. العاملة في مجال دولة القانون والحكمة الرشيدة واللامركزية.

الدور 1: المناصرة	الدور 5: الرأس مال الاجتماعي
الدور 2: التهذيب والتربية العامة	الدور 6: تعزيز القدرات
الدور 3: مراجعة الحسابات	الدور 7: التجديد والابتكار
الدور 4: خدمات	الدور 8: دور الرافعة

المصدر: خريطة م.م.م. بموريتانيا.

دور المناصرة: تشكل على الأرجح الطريقة الأكثر ديناميكية والأكثر استعمالا من لدن منظمات المستوى الثاني والثالث من الهيكلية. وهذا هو الحال بالنسبة لمنظمة AMSME الرابطة الموريتانية لصحة الأم والطفل<sup>126</sup> التي أنشئت خدمة المساعدة عن طريق الهاتف مخصصة للنساء اللواتي تكون ضحية العنف<sup>(127)</sup>.

الخط الأخضر خط مساعدة هاتفية (مفتوح 7 أيام على 7 و 24 ساعة على 24). وهو خدمة اتصالات ومساعدة للنساء والأطفال ضحايا العنف والممارسات السيئة. وهو خدمة سهلة الولوج مجانية وسهلة الحفظ وهو رقم: 80001010 جعلته شركة موريتل للاتصالات تحت تصرفهم وتعهدهم التكلفة بتكلفته: 990.000 أوقية سنويا. وهذا الرقم يوجد بمركز الوفاء ويسيره طاقم من المستشارين متعددي التخصص. وهو عضو في شبكة دولية من 133 بلدا.

ودائما في إطار دور المناصرة، يمكن ذكر مبادرة موجهة لصالح حماية المرأة وهي مبادرة مركز استقبال ومساعدة النساء ضحايا العنف الموجود بمدينة روصو بفضل نشاط رابطة النساء ربات الأسر.

<sup>125</sup> - الأدوار تتبع إطار برنامج عمل أكر. المادة 20 من البرنامج تحيل بصفة واضحة إلى م.م.م. بوصفها فاعلي تنمية مستقلين، حيث تكمل جهودها جهود السلطات الوطنية والقطاع الخاص على أساس مصادرها بدون ان تقصي دورها بوصفها فاعلي تغيير اجتماعي.

<sup>126</sup> - الرابطة الموريتانية لصحة الأم والطفل: تعمل عادة في ميدان الصحة الإنجابية وعلى الأخص العنف الموجه ضد النساء. وكذلك فيروس السيدا والصحة الإنجابية. المهمة الرئيسية لهذه الرابطة تبقى التكلفة التام للاعتداءات على المرأة والطفل في وضعية حرجة. وتتعلق هذه المهمة باحترام جميع حقوق هؤلاء المتعلقة خصوصا بالحياة والصحة والتعليم والتشغيل وكرامة الإنسان. <http://www.amsme-dei.org>.

<sup>127</sup> (التقرير السنوي للرابطة الموريتانية لصحة الأم والطفل 2015).

تمكنت رابطة النساء ربات الأسر، من خلال دعم قدمته لها سفارة فرنسا من بناء وتأثيث مركز استقبال ومساعدة للنساء ضحايا العنف وذلك بمدينة روصو الحدودية. ويؤطر هذا المركز الذي يستقبل ويستمع ويواكب النساء نفسيا وقانونيا، طاقم متعدد التخصصات يتألف من مديرة ومسؤولة رابطة لنساء وربات الأسر ومساعدتين اجتماعيتين وشخصين آخرين لهم دراية بالقانون وموكلتين (نقاط الارتكاز). وبالإضافة إلى هذا الطاقم الذي يعمل في التوقيت العادي، فإن المركز يمكنه إذا كان ذلك ضروريا أن يحسب على خدمة قابلة وممرضة.

وهناك مثال في دور المناصرة يلعبه منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال إنشاء ووضع "القيادات القانونية" في مناطق عودة السكان (المبعدين القادمين من السنغال من أجل ولوجهم إلى أراضيهم وإلى وثائق الحالة المدنية)<sup>128</sup>. أما الإستراتيجية التي أسست عليها هذه المبادرة فتتجلى في دعم قدرات وساطة بعض المجموعات القروية للبلاد لتعزيز الانسجام الاجتماعي للبلاد. وتم تنظيم سلسلة من التكوينات لصالح وسطاء، في كل مجموعة لتشجيع الحوار فيما بين المجموعات القروية. وتواكب هذه المبادرة المنظمة غير الحكومية الدولية "كونكوردي اكراس" الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي.

وهناك ممارسة جيدة كان منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان من خلالها لعب دور المناصرة والتهديب المدني جعل تحت تصرف م.م.م. كتيب/ منشور بتعميم النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وصمم هذا الكتيب في إطار مشروع تعزيز تعميم النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان. وبدون مستخرجات من النصوص الأساسية التي تشكل قاعدة النظام الموريتاني للدفاع ولحماية حقوق الإنسان. وهذه النصوص التي أدخلت في القانون الموريتاني حقوق الإنسان تنظم ممارسة الحريات العامة وتلزم الدولة بتوفير الشروط الضرورية للتمتع بهذه الحقوق. إذن بكلمة أخرى يجمع الكتيب العديد من مستخرجات النصوص التي على أساسها سنت القوانين والنظم المتعلقة بحريات المواطنين وحقوقهم وواجباتهم داخل الدول الموريتانية.

وتتعلق ممارسة أخرى جيدة بالدفاع عن الطبقات الاجتماعية الهشة تقودها رابطة النساء ربات الأسر. وهذه المبادرة كانت تبوب على التكفل بحالات من العنف وحالات خرق حقوق الإنسان على العموم واكتتبت محامون لتقديم المساعدة القضائية لهذه الفئات الاجتماعية الهشة أمام القضاء. وأثبتت تجربة العيادات القانونية التي تم تنصيبها في كيهيدي وبابابي<sup>129</sup> وروصو وبوكي أن المجموعات القاعدية لا تعرف حقوقها وهي بسبب هشاشة وضعها، عرضة للتجاوزات من كل الأصناف من لدن السلطات العمومية. دور التجديد والابتكار جانب آخر مهم يبرز من خلال تحليل مقاربات وطرق عمل هذه المنظمات.

وفي هذا الصدد تمثل منظمة "المرصد حقوق الإنسان والديمقراطية" م.ح.إ.د. نموذجا. تمكنت هذه المنظمة من المشاركة سنة 2015 من تحضير "بوزيسيون بيرر تعبير عن الموقف في إطار مجموعة العمل لمجلس حقوق الإنسان المراجعة الدورية الشاملة<sup>130</sup>، المتعلقة بممارسات الزواج المبكر والتسمين وأشكال العنف الأخرى الموجهة إلى النساء.

وتتجلى ممارسة أخرى حسنة في تحضير التقرير البديل حول تنفيذ ترتيبات صندوق المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفترة 2010-2011<sup>131</sup> التي أعدها مرصد حقوق الإنسان والديمقراطية في موريتانيا وتشكل هذه مبادرة جديدة تعبر عن دور التجديد والابتكار لـ م.م.م. في موضوع دولة القانون وعلى الأخص في إشكالية خرق حقوق الإنسان.

تم تقديم التقرير البديل حول تنفيذ إجراءات صندوق المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في موريتانيا لفترة 2010-2011 من طرف المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان والديمقراطية طبقا لترتيبات المادة 17 من المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسنة 1966. وتشمل جزأين: يخصص الجزء الأول منهما للإطار العام لتقديم الجمهورية

<sup>128</sup> يتدخل منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان في بلديات: روصو - بوغي - بابابي وكيهيدي منذ أغسطس 2011 في إطار مشروع (دعم للمطالب المتعلقة بحق الحصول على الأراضي وعلى الحالة المدنية بالنسبة للسكان المهجرين إلى السنغال).

<sup>129</sup> <http://www.fonadh.org>

<sup>129</sup> - <http://www.fonadh.org>

<sup>130</sup> - الجمعية العامة للأمم المتحدة: ملخص معد من لدن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طبقا للفقرة 15 من ملحق مقرر 1/5 لمجلس حقوق الإنسان.

<sup>131</sup> - omadhd الحقوقية: تقرير حول تنفيذ صندوق الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في موريتانيا في الفترة 2010-2011.

الإسلامية الموريتانية والثاني للتعديلات والتوصيات حول التقرير الأصلي المقدم من طرف الدولة الموريتانية حول تنفيذ إجراءات صندوق المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ودائما في إطار المبادرات التجديدية التي بمقدورها أن تجني لنا مسارات صحيحة تبتغي المحافظة على القيم، نذكر مبادرة قامت بها بعض م.م.م. للدفاع عن حقوق الإنسان تتعلق بمشاركة ممثلين للمجتمع المدني الموريتاني في الدورة الـ 44 العادية للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. مثل م.م.م. المنظمة غير الحكومية "نجدة العيد".

والسؤال المطروح الآن بالنسبة لدور التجديد/ دور الرافعة سواء على المجتمع المدني أو على الشركاء الفنيين والماليين، والمطروح بإلحاح هو كيف يمكن تأمين هذه التجارب الصالحة المثالية من حيث القيم ل م.م.م. ويصبح من الضروري في الوقت الراهن أن تكون هذه الممارسات الحسنة معروفة وأن يتم تقاسمها داخل الشبكة (العنكبوتية) مع فاعلين آخرين ناشطين في نفس القطاع لخلق دور رافعة حقيقية بإمكانه أن يؤدي إلى مسارات تشاركية قادرة على أن يكون لها أثر أكثر حدة وفاعلية لاسيما إزاء السلطات العمومية الوطنية والسياسات القطاعية.

إن دور التهذيب الجماهيري الذي تلعبه حاليا م.م.م. الناشطين في ميدان دولة القانون، الحكامة الرشيدة، اللامركزية، يمثل جانبا مميزا للديناميكية الجموعية، ويمثل نشر رسائل تتعلق بالمواطنة والتسامح واحترام حقوق الإنسان عنصرا لا بديل عنه.

هناك ممارسات صالحة حسنة (يجب تأمينها) في هذا الصدد تتعلق مثلا باستخدام وسائل الإعلام لنشر رسائل حول احترام حقوق الإنسان والحكامة الرشيدة أو اللامركزية...إلخ.

ويتعلق الأمر ببعض المنظمات (رابطة INSAF ورابطة حملة الشهادات) التي بدعم من هيئة التعاون الدولي الألمانية GIZ أعدنا برامج إذاعية بالعربية والفرنسية لتعزيز معرفة السكان بمسار اللامركزية والآثار المترتبة على هذا المسار بالنسبة للسكان من حيث الحقوق والواجبات.

وفي هذا المضمار كان المراد كذلك التعريف بدور لجان التشاور البلدية المكلفة بمتابعة خطط التنمية البلدية.

كم ان هناك برامج أعدت حول موضوع مكافحة الرشوة

#### 9.4 مقدرات م.م.م. في القطاع والفاعلون الصاعدون:

فيما يتعلق بالفاعلين في ميدان دولة القانون والحكامة الرشيدة واللامركزية، هناك 3 أنواع من الفاعلين الذين يمثلون عنصرا دافعا ويلعبون دورا مهما.

ويتعلق الأمر بمنظمات لها نظام مصنف تنشط في انواكشوط وفي الداخل.

هؤلاء الفاعلون هم منظمات غير حكومية في الغالب إلا أن أقلية منها لها تخصص، وجزء آخر طابعه عام<sup>132</sup>. يعمل هؤلاء الفاعلون في ميدان حقوق الإنسان على مواضيع تعني الاسترقاق والعنف الموجه للنساء وخرق الحقوق العقارية مكافحة الرشوة وكذلك في ميدان اللامركزية.

إلا أنه يجب الاعتراف هنا بقدرة بعض م.م.م.غ.ح. متخصصة على لعب دورهم في الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال نشاطات مهمة مناصرة وكذلك دور تجديد وابتكار من خلال البحث الدؤوب لاختراق نوافذ جديدة لتسليط الضوء على المفارقات وخرق حقوق الإنسان على جميع المستويات.

المنظمات الجامعة للرابطات من المستوى الثالث وإن كانت قليلة فهي تؤدي دورا جامعا مهما. عن وجودا حيويًا ونشطًا لهذا النوع من الفاعلين من شأنه أن يسهل تبادل لمعلومات والممارسات الصالحة الحسنة وكذا خلق فضاءات للتداول مع السلطات المحلية التي يجب أن تعزز، لاسيما على المستوى الوطني.

<sup>132</sup> - يبدو هذا الاتجاه مؤكدا من لدن خريطة م.م.م. في ميدان العدالة أو من مجموعة 94 م.م.م. تم استطلاعها 54 تبدو متعددة التوجهات، (أزيد من 7 متخصصة) و12 متخصصة فعلا (وأقل من 3 متخصصة).

وهنا يجب العناية ببعض الفاعلين الذين ينشطون على مستوى القاعدة، وسبق أن أشرنا إلى منظمات آباء التلاميذ خصوصا في مجال اللامركزية فيما يخص بالعلاقة مع السلطات المحلية وكذا سير بعض المرافق الاجتماعية مثل المدارس والمراكز الصحية. إلا أن المنظمات القاعدية تبقى فاعل، يمكنه لعب دور تهذيب مدني وحماية لحقوق الشرائح الهشة (النساء والأطفال).

## 10 الصحة

### 10.1 ملخص

تعتبر م.م.م. العاملة في ميدان الصحة من الفاعلين الديناميين ويميزها أساسا نوعان من الفاعلين. ويتشكل النوع الأول من منظمات قاعدية مثل التجمعات النسوية والتعاونيات. وتلعب المنظمات النسوية دورا مهما في التهذيب الجماهيري المستمر من خلال حملات الوقاية والتحسيس والتنظيف. وهي تؤدي خدمات من خلال نشاطات ..... وإنعاش لحملات التكفل بحالات من سوء تغذية الأمهات والأطفال.

ويتشكل النوع الثاني منظمات غير حكومية. وتلعب هذه الأخيرة دور فاعلي تنمية من خلال سلسلة من نشاطات التحسيس والتعبئة للسكان حول القضايا الصحية الأكثر أهمية. من جهة أخرى تعكف هذه المنظمات على نشاطات في إطار مشاريع وبرامج لصالح م.غ.ح دولية أو لوكالات تعاون متعددة الأطراف.

وخلافا لذلك نلاحظ وجودا ضعيفا لكثل المنظمات المهنية، الشيء الذي يفسر ضعف استعداد الم.م.م. العاملة في مجال الصحة للحوار مع المؤسسات الحكومية. وتتعلق ميزة أخرى بضعف تأهيل م.م.م. لبناء شراكات إقليمية.

ويوضح تحليل الفاعلين بروز دور ثلاثي تلعبه م.م.م. آل وهو: (1 دور التهذيب (2 دور ترقية الرأس مال الاجتماعي، (3 دور الرفاعة.

### 10.2 القضايا المتعلقة بالقطاع:

بدأت وزارة الصحة منذ نوفمبر 2010 مسلسلا يهدف إلى إعداد خطة وطنية للتنمية الصحية (خ.و.ت.ص) تغطي الفترة ما بين 2012 و 2020<sup>133</sup>، نظرا لضرورة توقيع معاهدة وطنية بين المتدخلين الرئيسيين في القطاع مؤسسة على إستراتيجية متفق عليها، وتمويل مشترك ونظام متابعة وتقييم موحد.

وتشكل هذه الخطة قاعدة للتوجيه بالنسبة لمختلف الفاعلين في قطاع الصحة من أجل تخصيص لموارد مختلفة سواء كانت وطنية أو أجنبية وسوف تراجع بصفة دورية<sup>134</sup> لجعلها تتناسب مع الوضعية الصحية الوطنية<sup>(135)</sup>. وتعمل هذه الخطة - مبدئيا - على مشاركة م.م.م. في مختلف المراحل الرئيسية للمسار بدء بالإعداد وانتهاء بالتنفيذ. وفعلا فإن الخطة تنص على: 1. إشراك المجتمع المدني<sup>136</sup> والقطاع الخاص العامل في مجال الصحة في مختلف هيئات الإشراف والتنسيق والمتابعة والتقييم للعمل في القطاع؛ 2. تكوين ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص العاملين في مجال الصحة حول الأولويات القطاعية، وصول الهياكل المؤسسية المكلفة بالإشراف والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وعبأ الاتحاد الأوروبي<sup>137</sup> بعثة هدفها<sup>138</sup> أن تتجز:

<sup>133</sup> - وزارة الصحة: الخطة الوطنية للتنمية الصحية (خ.م.ت.ص) 2012-2020 .

<sup>134</sup> - خلال تنفيذ الخطة المذكورة كان تقييمان تم التبوب عليهما 1 في منتصف المسار سنة 2016 والآخر تقييم نهائي بعد انتهاء مدة التنفيذ في 2020.

<sup>(135)</sup>-(خ.و.ت.ص)

<sup>136</sup> - التوجهات الاستراتيجية التي حددت (خ.م.ت.ص.1) ستنفذ 1 على مستوى متوسط عن طريق خطط جهوية للتنمية الصحية، 2 على المستوى العملي عن طريق خطط تنمية صحية مقاطعاتية، و 3 على مستوى المؤسسات تحت الوصاية والمشاريع والعقود - البرامج. وموازة لذلك سنقصل وثائق استراتيجية تابعة (خ.م.ت.ص)، الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالخريطة الصحية وتنمية المصادر البشرية والاستعداد للولوج إلى الأدوية والمقاربة الجماعية. كما ستشأ لجان متابعة بوصفها أطر تدمج فيها الهياكل الحكومية والمنظمات ورابطات المجتمع المدني وفاعلي القطاع الخاص في ميدان الصحة والشركاء الفنيين والماليين.

<sup>137</sup> - تقييم منتصف المسار للمرحلة الأولى من (خ.م.ت.ص) 2012-2015 وإعداد المرحلة 2016-2020.

- 1) تقييم المرحلة الأولى من الخطة (خ.و.ت.ص).
  - 2) إعداد مرحلة 2016-2020 من خ.و.ت.ص. والوثائق المترتبة على ذلك.
  - 3) إعداد السياسة الوطنية للصحة (س.و.ص).
  - 4) تحيين اتفاق "كومباكت"<sup>139</sup> بين الحكومة وم.م.م. والشركاء لضمان نجاعة ونجاح الخطة الوطنية للتنمية الصحية".
- كما أن الصحة جزء من الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (ا.و.ح.إ) وهي محور هام منها. وتقتصر هذه الإستراتيجية التي تمت المصادقة عليها سنة 2014 رؤية طويلة المدى و خارطة طريق لخلق نظام حماية اجتماعية مندمجة. وتتأسس هذه الخريطة على 5 محاور<sup>140</sup>:

1. الأمن الغذائي والتغذية.
  2. الولوج إلى الصحة وإلى التعليم.
  3. الضمان الاجتماعي والتشغيل.
  4. تحسين البيئة.
  5. المساعدة الاجتماعية والدعم للسكان الأكثر احتياجا.
- تم التطرق إلى العديد من القضايا الرئيسية من لدن منظمات المجتمع المدني التي شاركت في إعداد هذه الخريطة. أولا قضية ذات أولوية وهي نفاذ السكان الذين يعيشون في محيط هش إلى الصحة: الفقراء واللاجئين والمهاجرين بصورة عامة<sup>(141)</sup>.
- وتتميز هذه الإشكالية بصعوبات فيما يخص النفاذ إلى الأدوية ذات الجودة التي حسب بعض م.م.م. هي نتيجة تخلي الدولة عن بعض مهامها وانتهاج سياسة ليبرالية القطاع الصحي بما في ذلك النفاذ إلى الدواء(142). وحسب بعض المنظمات التي تم استجوابها هي نتيجة لعدم يقظة م.م.م.
- وتبرز هذه المنظمات غياب الضمان الاجتماعي الشيء الذي يجعل العلاجات الأساسية غير متكفل بها من خلال نظام تامين صحي يضمن للأشخاص الأكثر فقرا إمكانية الاستفادة من العلاجات الضرورية.
- وهناك جانب آخر يتعلق بنجاعة الطاقم الطبي<sup>143</sup> الذي يمكن إرجاعه إلى 3 نقاط:

النقطة الأولى تتعلق بالتوزيع الجغرافي للأطباء الذين تعمل أغليبيتهم في العاصمة وفي المراكز الحضرية الكبيرة<sup>(144)</sup>، حيث يتوفرون على فرصة لفتح عيادات خصوصية، والثانية ترتبط بتصرفات (في بعض الحالات) غير شرعية عن طرق الخلط بين نشاطات

138 - والرهان هنا يكمن في تزويد الفاعلين المتدخلين في تنفيذ هذه الخطة، والمعلومات حول التقدم الذي حصل خلال مسار التنفيذ مع التركيز على نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات والصعاب التي تم تحديدها وكذا الدروس المستخلصة لمواصلة وإعادة توجيه أو إدراج أعمال وتدخلات جديدة من أجل بلوغ أقصى نتائج ممكنة. الشروط المرجعية: تقييم منتصف المسار للمرحلة الأولى من (خ.م.ت.ص) 2012-2015 وإعداد المرحلة الثانية 2016-2020.

139 - "كومباكت" هو اتفاق يهدف إلى جمع كل جهود الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الثنائيين، والمتعددي الأطراف من أجل الحصول على أكثر نجاعة ممكنة في تنفيذ (خ.م.ت.ص). وترتكز طريقته على أسس الاستيعاب والتوجيه نحو النتائج والمسؤولية المتبادلة حسب المواصفات التي حددها إعلان باريس حول نجاعة العون لصالح التنمية. المصدر: الاتحاد الأوروبي: الوثيقة الأصلية المتعلقة بنشاط برنامج دعم قطاع الصحة.

140 - وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، لجنة الإشراف الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية: "الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية" في موريتانيا. (معدة بدعم من اليونسف). يناير 2012.

141 (جيروم أمبال/ افاه ولد ابراهيم جدو: (الولوج لنظام الصحة في موريتانيا: مشاكل القدرة والتحديات المؤسسية 2005، <https://www.cairn.info>).

142 هذه الإشكالية تم التطرق لها من لدن مجموعة فوكوس المتعلقة بموضوع الصحة المجتمع بانواكشوط 28 يناير 2016 بحضور 15 ممثلا للمجتمع المدني الموريتاني.

143 - إن موريتانيا ليست في وضعية حرجة فيما يخص أعداد المصادر البشرية الصحية. على سبيل المثال: منسوب الأطباء يقدر بحوالي 1,6 طبيب لكل 10 آلاف نسمة. رغم أن هذا الرقم لا زال منخفضا إلا أنه فوق المؤشر المرجعي الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية وهو (1 لكل 10 آلاف).

144 - وزارة الصحة: الخريطة الصحية الوطنية لموريتانيا، 2014 بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي.

(استشارات خصوصية) على حساب نشاطهم في المؤسسات العمومية<sup>(145)</sup>، والنقطة الثالثة والأخيرة تتعلق بضعف أداء وكلاء الصحة بسبب انخفاض في جودة التعليم والتكوين في القطاع وغياب إستراتيجية حقيقية للتكوين المستمر على المدى البعيد.

ويعتبر قطاع الصحة القطاع الثالث الذي تتركز فيه تمويلات الصندوق الأوروبي للتنمية. كما أن شركاء فنيين وماليين يتدخلون في القطاع. ويعلق الأمر بوكالة التعاون الدولي الإسباني من خلال مشاريع ثنائية وعن طريق تحويل المديونية ومن خلال منظمات غير حكومية إسبانية في ميادين الدعم المؤسسي وتعزيز مصالح الصحة القاعدية والموارد البشرية<sup>146</sup>. وستساهم فرنسا كذلك، في إطار وثائق تخطيطها للفترة 2016-2018، في تحسين صحة الأم والطفل في ولاية لعصابه<sup>(147)</sup>. وأخيرا، في إطار المساعدة الإنسانية لهيئة "إيكو" سنتواصل النشاطات من أجل مواجهة سوء التغذية الحاد في مناطق الفقر بالبلاد<sup>(148)</sup>.

### 10.3 م.م.م. العاملة في القطاع

#### 10.3.1 ميزات م.م.م. التي تتدخل في القطاع

ينشط عدد هام من م.م.م. في قطاع الصحة. وهي تقوم بنشاطات في مختلف المجالات مثل التحسيس لفائدة المجموعات والوقاية والعلاج لسوء التغذية الذي يصيب الأطفال والتكوين في ميدان الصحة الجماعية وصحة الأم... إلخ.

طور بعض هذه المنظمات علاقات تعاون وحوار مع الإدارات الجهوية للعمل الصحي ومع المراكز الصحية على مستوى المقاطعات وعلى المستوى البلدي. ويتعلق الأمر أساسا بت م.غ.ح.<sup>(149)</sup> محلية. وهذه الأخيرة لعبت إلى حد الساعة دورا لا يستهان به في مجال التحسيس حول تزوير الأدوية التي تتدفق على البلد، والخفاض والحماية ضد السيدا والملاريا والسل والأمراض المنقولة عن طريق الماء، والزواج المبكر والتخطيط الأسري إلخ.

وتستفيد المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في المجال أحيانا من دعم بعض المنظمات الدولية مثل الرؤية العالمية (وورد فيزيون، أوكس فام/ انترمون أرض الإنسان، الصحة للجنوب، العمل ضد الجوع واخرى تلعب كلها دورا مهما في الدعم والتأطير والمواكبة على المستوى المتوسط.

أما المنظمات القاعدية فهي مكونة أساسا من منظمات نسوية، تنشط عن طريق تعبئة منتسبيها لمساعدة الإدارة الصحية حول ضرورة التدخل لمواجهة تهديدات وبائية يعيشها السكان والآثار السلبية لغياب الضمان الاجتماعي وجودة الأدوية ومواد الصيدلة.

وتلعب هذه المنظمات دورا مهما في التهذيب الجماهيري المستمر من خلال حملات الوقاية والتحسيس والتنظيف، كما تؤدي قدر الإمكان خدمات خصوصا من خلال أعمال تتعلق بالتأكد من وجود موادها في الأسواق وكذلك نشاطات تحسيس وحملات للتكفل بحالات سوء تغذية للأمهات والأطفال.

وتحاول أخيرا التجديد والابتكار بفضل تعبئة مواردها الذاتية ومساعدة المغتربين (الشتات) لتأمين سير منظماتها.

فيما يخص تكتلات المنظمات المهنية فوجودها في الميدان الصحي ضعيف. ويبدو أن شبكات الم.غ.ح. في البلدان المجاورة (مالي، السنغال، وغينيا) أكثر نشاطا في ميادين مكافحة فيروس السيدا والملاريا... إلخ.

في موريتانيا هناك عدد محدود من الشبكات العاملة خصيصا في مجال الصحة، الشيء الذي يفسر ضعف قدرة م.م.م. على إقامة شراكات إقليمية.

<sup>145</sup> قضايا عبرت عنها م.م.م. التي تم استطلاعها خلال المسح.

<sup>146</sup> - المصدر: محادثات مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي.

<sup>147</sup> - مصدر: الوثيقة الأصلية المتعلقة بنشاط برنامج دعم القطاع الصحي.

<sup>148</sup> - مصدر: مباحثات مع ممثلة "إيكو" ECHO بموريتانيا.

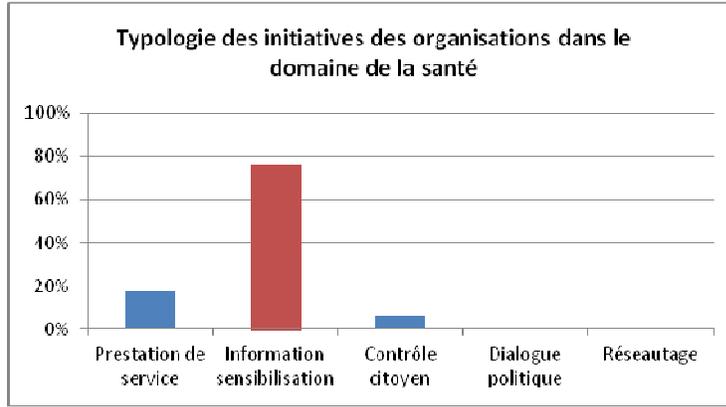
<sup>149</sup> - مفاوضات حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقييم وتحليل مساهمة م.م.م. في نفقات قطاع الصحة بموريتانيا. سبتمبر 2014.

هناك بعض الشبكات تلعب دورا جامعا ودور تأطير لأعضائها بدون أن تكون لها أثر يلمس على المستوى الوطني. من هذه الشبكات، شبكة RDC، وشبكة رونج RONG.

وشبكة المنظمات الموريتانية لمكافحة التدخين والشبكة الوطنية للمناصرة من أجل المصادقة على مشروع الصحة الإيجابية. وشبكة رابطات الشباب الناشطين بكيفه (راجاك).

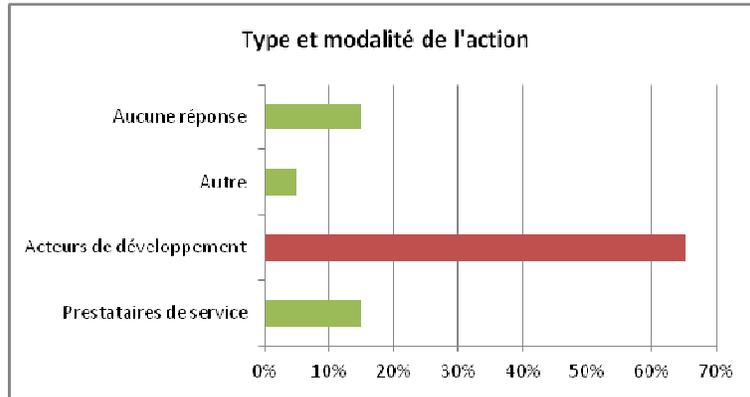
ومن التحليل الذي أجري بعد استطلاع 40 منظمة تعمل في ميدان الصحة تبرز بعض التوجهات تمكن من فهم إجراءاتها العملية. والجدول البياني التالي يظهر أن أغلبية م.م.م. (76%) تلعب دور تثقيف جماهيري من خلال القيام بنشاطات إعلام وتحسيس تجاه السكان، أما دورها في مجال الخدمات أو خصوصا فيما يتعلق بالرقابة المواطنة فهو ضئيل.

الرسم البياني 53: أنواع مبادرات المنظمات في مجال الصحة



خريطة م.م.م. بموريتانيا.

ومن المهم أن نسجل أن المنظمات التي تم اللقاء بها ترى أن الدور الذي تلعب في المجتمع الموريتاني هو قبل كل شيء دور فاعل تنموي أكثر مما هو مقدم خدمات الذي يمثل كما دل على ذلك الرسم البياني التالي حيث 15% فقط من المنظمات التي تمت مساعلتها.



المصدر: خريطة م.م.م. بمرويتانيا.

المصدر: خريطة م.م.م. بمرويتانيا.

هناك اتجاه واضح يعني مستوى مشاركة م.م.م. في السياسات الوطنية في مجال الصحة. وتظهر المعلومات التي تبدو من الرسم البياني التالي اتجاهين مختلفين ومتناسكين.

ويتميز الأول بضعف مشاركة م.م.م. في مراحل التخطيط والموازنة وتنفيذ السياسات العمومية. بذلت الدولة مجهودات أدت إلى جعل تحت تصرف م.م.م. بعض فضاءات الحوار من خلال مسار إعداد الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر والخطة الوطنية للتنمية الصحية والإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

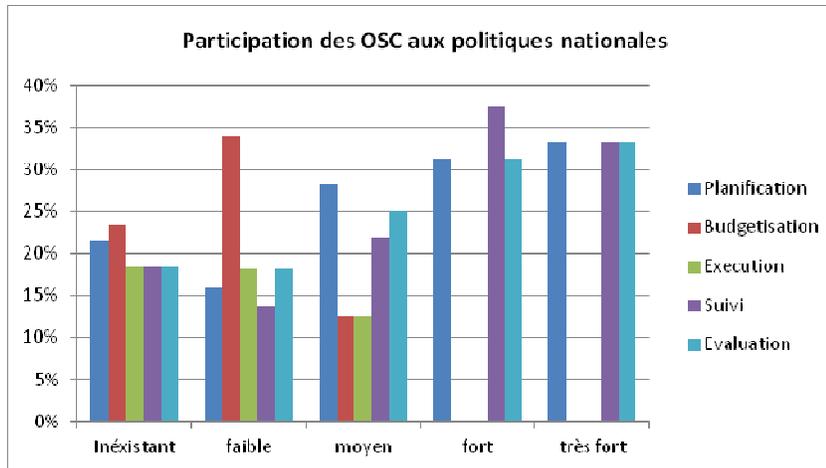
لكن رغم هذا المجهود، فغن مشاركة المجتمع المدني لازالت ضعيفة.

ويرجع أحد أسباب هذا الضعف الملاحظ في مرحلة الإعداد والموازنة والتنفيذ إلى الوجود المحدود للشبكات.

فعلا، إنه من الأساس أن يكون هذا النوع من الفاعلين أكثر حضورا وأن يؤدي مسؤولياته بوصفه ممثلا للجمعيات من الدرجة الأولى والثانية في علاقاتها مع السلطات العمومية.

والتوجه الثاني يتميز بمشاركة قوية لـ م.م.م. في مرحلتَي المتابعة والتقييم للسياسات. وتبرز هذه الميزة مستوى جيد من القدرة على التحليل والإعداد من لدن م.م.م. وعلى جعل الأهداف الكبرى للسياسات القطاعية تتماشى مع الواقع.

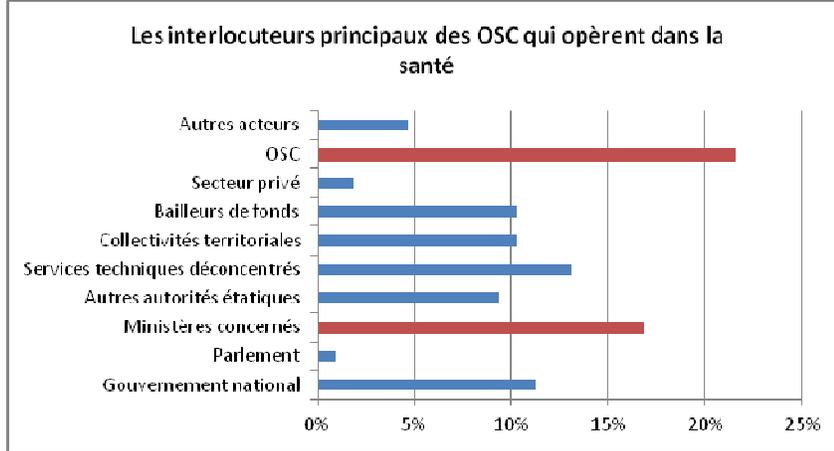
الرسم البياني رقم 55 مشاركة م.م.م. في السياسات على المستوى الوطني في مجال الصحة. مشاركة م.م.م. في السياسات الوطنية



المصدر: خريطة م.م.م. بموريتانيا.

فيما يخص المتحاورين الرئيسيين مع م.م.م. التي تم استجوابها والتي تعمل في هذا المجال، فإن الرسم البياني التالي يظهر نسبة مرتفعة من التبادل فيما بين م.م.م. نفسها وكذلك علاقات جيدة مع الوزارات المهنية مثل وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة. كما أن المصالح الصحية اللامركزية (13%) والمجموعات المحلية (10%) والممولين<sup>(150)</sup> (10%) يلعبون كذلك دورا مهما.

الرسم البياني رقم 56: المتحاورون الذين نتعاون معهم م.م.م. في ميدان الصحة.



المصدر: خريطة م.م.م. بموريتانيا

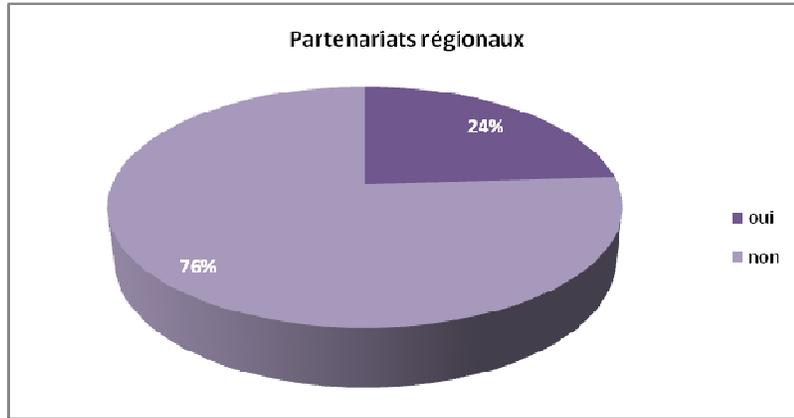
تلاحظ ميزة بارزة في م.م.م. العاملة في مجال الصحة ألا وهي ضعف انفتاحها على المستوى الإقليمي 24% فقط من المنظمات التي تم استطلاعها تعلن وجود شراكات مع فاعلين آخرين من المجتمع المدني في شبه المنطقة.

إن قلة الانفتاح على شبه المنطقة يمثل عنصر ضعف لهذا النوع من المنظمات التي بموجب هويتها وتخصصها، عليها أن تنمي نشاطات مشتركة مع شبكات أخرى تعمل في نفس الموضوع أو القطاع مهمة مثل المجموعة للصحة والسكان في مالي وشبكة الأخوة الطبية بغيانيا والشبكة الإفريقية للتهذيب من أجل الصحة بالسنغال أو شبكة "الواري" بالجزائر.

إن الانفتاح إلى شراكات إقليمية من شأنه أن يعزز وضع الفاعلين الموريتانيين في مجال الصحة وأن يزيد نجاعة عملهم تجاه السياسات الوطنية.

الرسم البياني 57: الشراكات الإقليمية: شراكات إقليمية

<sup>(150)</sup> - وكالات التنمية الرئيسية التي تتدخل تقليديا في قطاع الصحة هي: البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، الاتحاد الأوروبي، والتعاون الألماني والفرنسي والإماراتي والصيني والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الصحة العالمية واليونسف ومنظمة الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية. هذه الوكالات تتدخل في ميادين دعم نظام الصحة وتشبيد البنى التحتية والتزويد للتجهيزات وكذا تنفيذ برامج ذات أولوية، (م.غ.ح.). دولية وهيئات حكومية (هيئة السلام الأمريكية - وورد فيزيون الدولية وكونتر طارت الدولية والصليب الأحمر الفرنسي والاسباني والإيطالي وأطباء بلا حدود وأطباء العالم) يتدخلون بوصفهم شركاء مكلفين بتنفيذ ومتابعة النشاطات في الأحياء النائية في إطار اتفاقيات مع وزارة الصحة. (مصدر: المنظمة العالمية للصحة: استراتيجية تعاون المنظمة العالمية للصحة مع البلد 2009-2013).

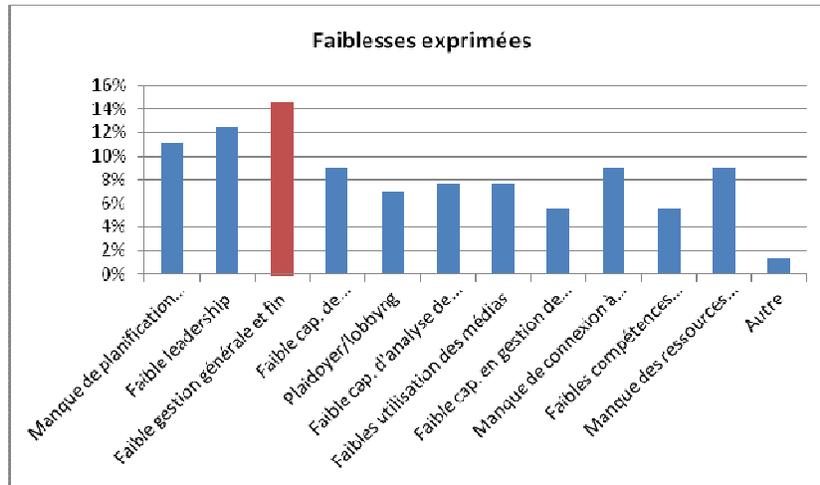


المصدر: خريطة م.م.م. بموريتانيا.

فيما يتعلق بالضعف الذي تعانیه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة فإن الرسم البياني التالي يبرز تركيزا كبيرا على التسيير التنظيمي (حوالي 15%) سواء كان على المستوى العام أو على المستوى المالي.

وتظهر نسبة 13% من منظمات المجتمع المدني شملها الاستطلاع خوفا من قياداتهم فيما تعاني نسبة 11% من مصاعب ترتبط بالنقص في التخطيط الاستراتيجي.

الرسم البياني رقم: 58 (بعنوان نواقص المنظمات الناشطة في مجال الصحة)



ونظرا للتحليلات المبينة أعلاه فإن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة تلعب أساسا ثلاثة أدوار مختلفة.

ومن المؤكد أن الاساليب المتبعة في القيام بأنشطتها تعتمد على نوعية المنظمة كما ترتبط بالمصاعب التي تواجه هذه المنظمات والتحديات التي تحد من فاعلية نشاطها.

ويتعلق الأمر في هذا الصدد بدورها في التهذيب ودعم القدرات ودورها كرافعة.

(انظر الجدول رقم 8 المتضمن مصفوفة الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة)

الدور 1: المناصرة	الدور 5: الرأس مال الاجتماعي
الدور 2: التهذيب والتربية العامة	الدور 6: تعزيز القدرات
الدور 3: مراجعة الحسابات	الدور 7: التجديد والابتكار
الدور 4: خدمات	الدور 8: دور الرافعة

فلا شك أن دور منظمات المجتمع المدني في التهذيب يعتبر من أهم الأدوار التي تضطلع بها هذه المنظمات التي تتخذ من المجال الصحي ميدانها الرئيس.

وهناك العديد من الأمثلة التي توضح كيف يعمل مختلف الفاعلين (مثل المنظمات القاعدية ، خاصة المنظمات غير الحكومية وبعض تعاونيات المنتجين بمختلف أشكالها التي تركز على التهذيب والتحسيس.

ونورد في الاطارات الثلاثة التالية أمثلة على هذه الانشطة ويتعلق الأول بأنشطة منظمة "عمل" غير الحكومية التي تركز على مناهضة العنف ضد المرأة.

قامت منظمة "عمل" غير الحكومية في كيهيدي بولاية غورغول بعدة أنشطة تهييبية تتعلق بموضوع العنف ضد المرأة مثل الزواج المبكر وختان البنات وتأثيراته السلبية على الصحة (الإصابات بالأمراض خاصة النواصر).  
فالحفاض يجب رفضه والتخلي عنه خاصة أنه لا تستند لأي أساس ديني ولا قانوني إنه مجرد اعتداء جسدي على كرامة البنت .  
ومن نتائج هذه الأنشطة وعي المستهدفين الذي اعكس بصورة واضحة من خلال ترديد عدد من البنات في أغنية بمناسبة حفل إعلان تخرولايبي غورغول والحوض الغربي<sup>151</sup> عن هذه الظاهرة (الحفاض).  
وكان حفلا كبيرا مهما بعث الكثير من الرسائل من خلال وسائل الاعلام ابتداء من اللقطات المصورة مروراً بالأغاني الهادفة التي أداها الشباب وتدخلات الأئمة وانتهاء بالفتاوى التي أصدرها العلماء أمام حشود الجماهير التي عبرت جميعها عن استعدادها لمحاربة ظاهرة ختان البنات بكل الوسائل المتاحة رافعين شعار " لا للحفاض".

ونتناول في الإطار الثاني طرق تنفيذ حملة التحسيس حول خطورة الأمراض الناتجة عن استعمال المياه الملوثة.

#### المنظمة غير الحكومية: رابطة العمل من أجل نهضة الولاية<sup>152</sup>

وتقوم هذه المنظمة بحملات تحسيس للتعرف على مخاطر الأمراض الناتجة عن المياه مثل أمراض الإسهال كالديزنتاريا في مناطق الضفة وحمى التيفويد والإسهال الامبيي والبلهارسيا والملاريا وبالنسبة لهذه الأخيرة تم تنظيم عدة أنشطة تحسيسية لتعميم طرق الوقاية منها بالبحث على استخدام الناموسيات المشبعة في عموم الولاية وقد أعطت هذه الحملات نتائج جيدة واستفادت المنظمة في هذا الإطار من دعم الاتحاد اللوثيري العالي الذي مول أنشطة للنظافة والتحسيس بمخاطر الأمراض المنتقلة عن طريق الجنس كما استفادت من دعم مؤيديها.

فالدر المهم لتهذيب العموم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدن هدفه الوقاية من الأمراض فيما يتعلق بترابط الصحة البشرية والصحة الحيوانية.

في كيهيدي بولاية غورغول دائما لا بد من الإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه التعاونيات الزراعية.

#### تعاونية المنمين لمحاربة حمى واد الريف<sup>153</sup> في كيهيدي

حمى واد الريف موجودة في موريتانيا خاصة في منطقة الضفة في غورغول وقد سبب هذا المرض الكثير من الخسائر على مستوى البشر والمواشي. وفي هذا الإطار قام فريق مشترك من التعاونيات والرابطات في كيهيدي بسلسلة من الانشطة التحسيسية في مدينة كيهيدي وفي بعض الأوساط الريفية للتعريف بمخاطر هذا المرض كما قامت بأنشطة مناصرة للفت انتباه السلطات العمومية وخاص المسؤولين في القطاع الصحي إلى المشكلات التي تواجه السكان في هذا الصدد.

<sup>151</sup> - <http://federation.gams.org>

<sup>152</sup> - <http://reve89.e-monsite.com>

<sup>153</sup> - حمى الريف، حمى من أصل فيروسي تصيب الحيوانات الأليفة أساسا المجتررة ويمكن أن تصيب الإنسان عن طريق العدوى ومن مظاهرها الحمى تارة (I) إلى 3% من الحالات) تكون نزيفية، تتشابه مع حمى الملاريا حيث يصعب التكفل بها بطريقة صحيحة.

الدور الثاني الذي يلعبه المجتمع المدني فهو دور الرافعة أي دعم السكان في كيهيدي وتحسيسهم بضرورة وأهمية النظافة في الوقاية من الأمراض ولهذا الغرض تم تنظيم عدد من النشاطات والقيام بمبادرات من طرف منظمات المجتمع المدني تجسدت في حملات تنظيف مثل ما قامت به منظمة "لنعمل" غير الحكومية.

#### تعبئة السكان حول أهمية النظافة في مدينة كيهيدي

تعاني منظمات المجتمع المدني في كيهيدي من عدد من المصاعب المتنوعة منها تشتت وانتشار النفايات في أحياء المدينة وانعدام مكبات للأوساخ. ولمواجهة هذه الوضعية قامت المنظمات باقتناء شاحنات صغيرة مكنتها من مواصلة نقل هذه النفايات ورميها في مكب على مسافة سبعة كيلومترات (7) من المدينة.

فلا يوجد سوى مكب واحد للبلدية وللاستفادة منه لا بد من ترخيص الشيء الذي يبدو صعبا. ولهذا السبب انتشرت القمامات في المدينة مع كل ما يسببه ذلك من أمراض. حتى أن منظمات معنية بالموضوع طلبت من السلطات البلدية منع استخدام المكب الواقع قرب الثانوية.

وهناك دور تضطلع به منظمات المجتمع المدني يتجسد في ترقية رأس المال الاجتماعي لتعزيز القدرات في إطار الانتظام في شبكات لهذه المنظمات وتعبئة الطاقات الاجتماعية في المجال الصحي. ويشكل هذا الدور بدون شك السمة الأساسية لهذه المنظمات في كيفية.

وللقيام بدورها على أكمل وجه قامت المنظمات بمبادرات مثل مبادرة الرابطة الموريتانية للمعوقين بسبب الجذام (AMPHL) و الرابطة الموريتانية لصحة الأم و الطفل: AMSME

#### إطار التشاور بكيفه

بكيفه تتدخل ست منظمات غير حكومية (المساعدة للتهذيب، "OCOD"، شبك الطفولة الصغرى، رابطة النساء الوسيطيات من أجل التحسيس؛ رابطة النساء المتطوعات من أجل التنمية؛ مكافحة الفقر) هذه المنظمات التي تتدخل في قطاعة الصحة ومكافحة الفقر وضعت إطار تشاور بينها ينعقد كل شهر. المواضيع التي تهمها تتطرق لإشكاليات الصحة المتعلقة بتدخلات هذه المنظمات وتلك مع تقاسم التجارب. في تدخلاتها تتشاور هذه المجموعة حول حالات حمى وادي الرفت مع الإدارة الجهوية للعمل الصحي التي شجعتها على تعبئة أعضائها من أجل معرفة أفضل لهذا المرض. وجود إطار التشاور هذا أدى بمنظمة "أرض الرجال" إلى تقييم هذا العمل وإلى بدء برنامج عمل حول تغذية الأم والطفل مع هذه المجموعة. وبعدها وقعت كل منظمة غير حكومية مع هذه المنظمة الدولية عقد لمدة 18 شهرا من أجل تنفيذ التكفل التام بسوء التغذية الحاد

#### الرابطة الموريتانية للمعاقين بالجذام

تنشط هذه الرابطة في إطار التعبئة في مجال الجذام وسبق أن نظمت نشاطات عدة في مجال التحسيس والتعبئة. وتم إنجاز هذه النشاطات على سبيل المثال خلال اليوم الدولي الثالث والستين للجذام الذي تم تخليده يوم الإثنين 1 فبراير 2016 في مقر الرابطة الموريتانية للمعاقين بالجذام تحت الرئاسة الفعلية للأمين العام لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة محاطا بالمنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة وبممثل المنظمة العالمية للصحة ومنسوب هيئة راوول فولبرو والسلطات الإدارية والبلدية وممثلي الرابطة الوطنية للأشخاص المعاقين وكان هذا التخليد قد جرى تحت موضوع "يفضل العلاج والعمل نتحدى الجذام"<sup>154</sup>

#### الرابطة الموريتانية لصحة الأم والطفل

<http://www.afro.who.int/fr/mauritania/press-materials/item/8312-a-laide-du-traitement-et-de-> 154

<http://www.amsme-dei.org>

تنشط هذه الرابطة<sup>155</sup> عموماً في مجال الصحة الإنجابية وقضايا العنف ضد المرأة والأمراض المنقولة عن طريق الجنس كما تقوم بأنشطة أخرى مختلفة في مجالات التهذيب الصحي والإعلام و الاتصال ومحور الأمية والتكوين ومحاربة الفقر وحقوق الإنسان. وتعتبر الرابطة الموريتانية لصحة الأم والطفل هي أهم منظمة تحارب العنف ضد المرأة من خلال تحسيس وتعبئة السكان والمناصرة وحفز أصحاب القرار والعلماء وقادة الرأي

#### 10.4 القدرات الكامنة لمنظمات المجتمع المدني في مجال الصحة والقطاعات الناهضة .

تعتبر المنظمات النسوية في صدارة هيئات المجتمع المدني المركزة على مواجهة وعلاج مشكلات الصحة مما يؤكد مدى هشاشة العنصر النسوي والعزلة التي يعاني منها خاصة في المناطق النائية من البلاد. من جهة أخرى تشكل المنظمات المصنفة في المستوى الثاني فاعلين أساسيين بالنسبة للعمل التشاركي .

لذلك فهي ناشطة بصورة أكبر في نواكشوط وفي الداخل ونذكر في هذا المجال منظمة الاتصال من أجل التنمية الموجودة في كيفية والتي تهتم بالتهذيب وصحة الأيتام والتكفل بهم.

ويستدعي النشاط الذي تقوم به هذه المنظمة القيام بأعمال الخير مما يجعلها تواجه مشكلات بسبب الفقر .

كما توجد في كيفية منظمات غير حكومية أخرى ناشطة مثل منظمات دعم التهذيب وشبكة الطفولة الصغرى و الرابطة من أجل التحسيس وهذه المنظمات غير الحكومية تقوم بالتشاور فيما بينها بالمناسبات (حالة حمى الريف) مع الإدارة الجهوية للعمل الصحي.

ونشير في إطار هذه الأنشطة إلى وجود عدد من المنظمات من المستوى الثاني وهذه هي الحال بالنسبة "شبكة الرباطات الناشطة للشباب في كيفية"

وقد قامت هذه الشبكة بوضع نظام للاستماع يستقبل المرضى وعائلاتهم ممن يعانون من مشكلات مرتبطة بالصحة .

كما تنشط هذه الشبكة في مجال التحسيس والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس والمرتبطة بالنظافة فهي شبكات من الشباب المنحدرين من أوساط فقر ويتعاونون مع منظمة "أورد فزيون" على أساس برنامج محدد. والصعوبات الأساسية التي تواجه هذه الشبكات على غرار المنظمات الأخرى من منظمات المجتمع المدني وشبكة منظمات المجتمع المدني تكمن في محدودية الإمكانيات المالية لتعزيز نشاطها.

إن تعاون هذه الشبكة مع منظمة "وورد فيزيون" محدود في برامج تقوم بها هذه الأخيرة وعندما تنتهي البرامج تتوقف العلاقة بينهما.

وبصورة عامة يمكن التأكيد على أن قطاع الصحة يعتبر المجال المميز لمنظمات المجتمع المدني لتجريب أشكال جديدة من الشراكة الفاعلة مع الدولة والشركاء الفنيين و الماليين (PTF) ومنظمات المجتمع المدني.

فأطر التشاور في هذا المجال تتضمن ثلاثة أشكال:

- تشاور تعاقدي مع البلدية
- وتشاور على مستوى الولاية تختار خلاله الإدارة منظمات من المجتمع المدني للأخذ برأيها كلما حدثت مشكلة تتعلق بالصحة.
- تشاور فيما بين منظمات المجتمع المدني المتدخلة في قطاع الصحة بصورة دائمة ويتضمن هذا التشاور أساسا تبادل الخبرات والتجارب في مجال دعم ومواكبة المجموعات.

ووفقاً لرأي منظمات المجتمع المدني التي شملها استطلاع البعثة تبين أن أمراضاً مثل تلك المنقولة عن طريق الجنس والملاريا تحظى ببرامج وطنية للقضاء عليها لأنها تعتبر أمراضاً خطيرة وهي بذلك لها أولوية لدى وزارة الصحة. أما بالنسبة للأمراض الأخرى لا بد من

بذل جهد لمواجهةها، فمرض السكري على سبيل المثال ليس ضمن قائمة البرامج ذات الأولوية بالنسبة لقطاع الصحة رغم أنه أصبح لا تكاد أسرة تخلو من مصاب بهذا المرض.

إذا فهذه الوضعية تتطلب بدون شك دعماً أكثر من طرف الدولة ومنظمات المجتمع المدني الدولية والمانحين (PTF) خاصة الإتحاد الأوربي الذي تعتبر الصحة من بين اهتماماته.

وأخذ هذه المنظمات في الاعتبار يجب أن يتناسب مع مستوياتها (منظمات قاعدية، منظمات غيرحكومية ، شبكات منظمات غير حكومية) كما يجب أن تتناسب طبيعة محيطها مما يحيلها لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في الداخل وتلك الموجودة في نواكشوط وناشطة في الداخل كلما سنحت الفرصة بذلك

## 11 الهجرة /الأمن /الوقاية من النزاعات /الشباب /التشغيل

### 11.1 ملخص

وهذا الرسم الخرائطي حسب كل موضوع يهدف إلى تقديم حصيلة موجزة للمحركات التي تغذي فاعلي المجتمع المدني مهما كانت العناوين التي يعملون تحتها أو خصوصية المجال المنتهج سواء كان الهجرة أو الامن أو الوقاية من النزاعات أو الشباب أو التشغيل باعتبار نوعية وتنوع المواضيع التي يجب أن تتم معالجتها كل على حدة حسب الترتيب التالي:

- أ- موضوع الهجرة
  - ب- موضوع الأمن والوقاية من النزاعات
  - ت- موضوع الشباب والتشغيل.
- فموضوع الهجرة يحظى بتركيز المنظمات غير الحكومية عليه، ولكن يبدو أن المنظمات القاعدية ليست على نفس المستوى من الإهتمام وليس لها الاستعداد الكافي للعب دور فاعل في هذا المجال.
- وتعتبر المنظمات الرئيسية (خاصة المستوى الثالث من التنظيم والهيكلية ) تمثل نوعية من افاعلين يجب ان يستفيدوا من الدعم وامساندة لتمكين جميع الفاعلين في مجال الهجرة من لعب دور أكثرفاعلية مع الوسطاء السياسيين الوطنيين في حوار يعتبر- في الوقت الراهن - محدودا جدا.
- فمنظمات الشتات وبعض المنظمات النقابية تمثل هي الأخرى فاعلين يمكن أن يلعبوا دورا محتملا ف هذا المجال.
- أما موضوع الأمن والوقاية من النزاعات فيتميز الدور المركزي الذي تلعبه المؤسسات ذات الطابع التقليدي مثل المنظمات الدينية وتعاونيات المنتجين.
- ونظرا لما تنسم به من شرعية فإن هذه المنظمات لها القدرة على ممارسة سلطتها التشريعية على مختلف الطبقات الاجتماعية في مجال الوقاية من النزاعات وتسييرها.
- وبخصوص موضوع الشباب التشغيل يعتبر دور المنظمات القاعدية أساسا.
- فبالإضافة لرابطات الشباب والنوادي الرياضية والتجمعات الثقافية فقد اكتشف البحث الذي قيم به بروز وحيوية منظمات الشباب العاملة في الوسط الريفي أساسا وفي العاصمة فهذه المنظمات تلعب دورا مهما في التعبئة.

### 11.2 الموضوعات الأساسية المرتبطة بالقطاع

#### أ - الهجرة

إن موريتانيا بحكم موقعها الجغرافي تمثل ملتقى بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية فهي تعتبر منطقة عبور واستقبال في نفس الوقت كما تعتبر منطلقا.

وبوصفها منطقة عبور فهي إضافة إلى موقعها الجغرافي القريب من جزر كاناريا في اسبانيا ومجاورتها المغرب أصبحت في السنوات الأخيرة بلد عبور لمن يريد الهجرة السرية إلى أوروبا. صحيح أن هذا الوضع كان قائما منذ الثمانينات ولكن حركة الهجرة السرية بدأت تتزايد بشكل كثيف منذ سنة 2000.

وقد سهل بناء طريق نواكشوط - نواذيبو -الداخلة نحو المغرب هذه الحركة والوصول إلى الشمال الذي كان الوصول إليه صعبا.

وبإقامة *الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء* (FRONTEX)<sup>156</sup> سنة 2005 تراجعت حركة الهجرة بصورة تدريجية.

كما أن مركز الحجز الذي أقيم في انواذيبو سنة 2006 بموجب الاتفاق الذي حصل بين الحكومة الموريتانية وإسبانيا<sup>157</sup> (ثم تم إغلاقه 2012) ووضع نظام للمراقبة البحرية من طرف قوات الشرطة الأوروبية تم اغلاق هذا الطريق الذي يستخدمه المهاجرون السريون مما مكن من إعادة تموقع حركة الهجرة بتخليها عن الطريق المغربي وتوجهها نحو مال والنيجر كما هو مبين في الخريطة التالية.

<sup>156</sup> - frontex (الوكالة الأوروبية لتسيير عمليات التعاون على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) تأخذ شكلا جديدا يوم 26 أكتوبر 2004، مع هدف تحسين إجراءات وصيغ العمل في الاتحاد في ميدان الهجرة ورقابة الحدود، المصدر: <http://frontex.europa.eu>.



## ب - الأمن والحماية من النزاعات

إن المواضيع المرتبطة بظاهرة الهجرة المذكورة أعلاه ليست هي كل الإشكاليات المتعلقة بأمن البلاد. فموضوع التطرف الديني ودخول حركات إلى البلاد من مختلف النوعيات ومن مختلف الجهات يمثل تحديا كبيرا ليس بالنسبة للمؤسسات العمومية بل أيضا بالنسبة للمجتمع المدني الموريتاني. فظروف الفقر في الوسط شبه الحضري (خاصة في مدن نواكشوط وفواذيبو) التي يعاني منها آلاف الشباب العاطلين تشكل بدورها تجمعا من العمالة تعرض البلاد لمخاطر أمنية.

## ج - الشباب والتشغيل

تعرف موريتانيا كما سبقت الإشارة إليه في ذكر الرهانات التي تواجه منظمات المجتمع المدني تطورا منفصلا للمجموعات ناتج (من بين عوامل أخرى) عن ازدواجية النظام التعليمي (العربية - الفرنسية) إلا أن الشباب ومنظّماته يشكلان عنصرا مشاركا في تداخل المجموعات العرقية التي يعتبر التعايش فيما بينها في حاجة لتعزيز أكثر. إن المكان الذي يلتقي فيه "البيطان" والسود نادرا هو الملاعب الرياضية وفق ما أكدته مسؤولة رابطة لحقوق الإنسان. إن الفقر والبطالة وغياب آفاق واعدة تعرض آلاف الشباب بالاختيار بين الهجرة أو اعتناق التطرف المرتبط بمجموعات إرهابية سرية بدأ نشاطها يتكاثر في منطقة الساحل.

### ملخص عن عراقيل التشغيل بالنسبة للشباب

يواجه قطاع التشغيل في موريتانيا بصورة عامة العديد من المصاعب نذكر منها:

- اقتصاد وطني قليل التنوع يهيمن عليه القطاع غير الصنف ولا يوفر ما يكفي من فرص العمل
- عدم ملائمة التكوين مع حاجيات سوق العمل مما شكل عائقا دون وجود بيئة تشغيل ملائمة،
- سياسات عمومية تتجاهل التشغيل كهدف وأولوية من أولويات التنمية
- تشتت الجهود المبذولة في مجال التشغيل بين العديد من القطاعات الوزارية ؛ ضعف النظم الإحصائية حول التشغيل مما جعل الاستراتيجيات المعدة في مجال محاربة البطالة غير واضحة وغير متجانسة
- ضعف ونقص التكامل والتشاور والتنسيق بين المؤسسات و الهيئات العمومية المكلفة بقضايا التشغيل.

وإزاء إشكالية تشغيل الشباب قامت الدولة بعدد من الخطوات ولكن بقي الكثير يجب على الشركاء الفنيين والماليين عمله..

### السياسات العامة للتشغيل

163 - (م.ش.ع.): برنامج البلد لترقية العمل اللائق في موريتانيا 2012-2015.

164 - (من أجل رؤية كافية لإحصائيات الهجرة في موريتانيا إنه من الضروري اللجوء إلى عدة مصادر. المعطيات الرئيسية المتاحة هي تلك التي أعدتها الدولة الموريتانية من خلال مصالح وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة التشغيل والمكتب الوطني للإحصاء وكذلك تلك التي أنتجتها المنظمات والهيئات الدولية: البنك الدولي، المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين حول القضية الخاصة باللجوء. وفيما يخص الهجرة لابد من ملاحظة أن الدولة الموريتانية والمنظمات الدولية لا تتقاسم نفس الحجم فيما يخص الإحصائيات. بينما وزارة الخارجية الموريتانية تقدر بـ 235 ألف عدد الموريتانيين الذين يعيشون في الخارج سنة 2005، الأمم المتحدة والبنك الدولي يقدران هذا العدد بـ 105 ألف و 315 سنة 2006 و 118 ألف و 99 سنة 2010. أما الشيء الذي يتقبله الجميع هو أن ثلثي المهاجرين الموريتانيين يقيمون في إفريقيا الغربية (سنغال ، مالي، غينيا، غامبيا، كوتديفوار ونيجيريا...)، وأن فرنسا هي البلد الأوروبي الأول الذي يستقبل هذه الجالية. وحسب وزارة الخارجية للتعاون تحتضن فرنسا سنة 2005 تقريبا 20 ألف مواطن موريتاني، مثلها مثل العربية السعودية التي يقيم فيها نفس العدد. المصدر: جامعة انواكشوط/ grdr: الهجرة في موريتانيا قائمة النصوص والفاعلين والمنشورات 2012. (مع دعم ccf و sc).

وفي مواجهة كل هذه العراقيل و التحديات، حددت الحكومة إطارا مؤسسيا ملائما للتكفل بإشكالية التشغيل بإنشاء وزارة منتدبة لدى وزير الدولة للتهديب الوطني سنة 2010 مكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة تضم كافة الهيئات العمومية المتعلقة بالتشغيل والتكوين المهني التي من شأنها تشجيع تنسيق أفضل لعمل الحكومة في هذا المجال لمواجهة مختلف المصاعب والعراقيل. كما أدرجت السلطات العمومية، إطار نظرة استراتيجية، قضية التشغيل ضمن أولويتها في السياسة الوطنية. للتشغيل جعلت السلطات العمومية تدرج ضمن أولوياتها موضوع خلق فرص للتشغل ومعارا لتقييم السياسات<sup>165</sup>.

### 11.3 التدخلات في القطاع

#### 11.3.1 مميزات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع

أ- الهجرة

من خلال تحليل أجري على 28 منظمة غير حكومية تعمل في مجال قطاع الهجرة يبدو أن هناك عوامل مشتركة فيما بينها:

- مواقفها القوية الراضية للظلم المعلنة بصراحة من خلال الصحافة
- رغبتها المشتركة في اتخاذ المبادرات المجددة في المجال السياسي
- الدور البارز للمنظمات غير الحكومية فيما يخص المناصرة والتعليم العام وعلى أساس مستوى جيد من التحليل للمحيط العام ومشكلات تقويم السياسات القطاعية
- انفتاحها على الشراكة الدولية
- واستعدادها التعاون مع الممولين
- ضعف مستوى الحوار مع المؤسسات الوطنية فيما يخص إشكاليات الهجرة.
- إن فئة المنظمات غير الحكومية هي الأكثر عددا من بين منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال.
- فهناك منظمات غير حكومية مثل نجدة العبيد ومنظمة "غلوبال" غير الحكومية ومنظمة "راتان" غير الحكومية ومنظمة الهجرة والرابطة من أجل تنمية وترقية حقوق الإنسان تلعب دورا أساسيا في القطاع.
- و إلى جانب المنظمات غير الحكومية هناك عدد محدود
- من المنظمات - المظلة مثل (fonadh) و (PLATE FORME ANE) بالإضافة لدور النقابات خاصة الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا

وقد أقامت الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا مركزا للتوجيه النقابي للعمال المهاجرين في نواكشوط كما أنشأت 16 رابطة للعمال لحوالي 250000 شخصا<sup>166</sup> حسب كل مهنة (عمال منازل - عمال بناء - عمال - سمكرة)

#### مركز إرشاد للمهاجرين في نواكشوط

لقد استطاعت الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا من تحقيق نتائج واعدة من خلال تنظيم ونظم العمال المهاجرين في أطر نقابية فقد حققت هي و (CNTS) أنشطة للتعبئة والإعلام لدى الرأي العام الوطني وخاصة على مستوى العمال المهاجرين حول الاتفاقيات الدولية للمنظمة الدولية للشغل المتعلقة بحماية العمال المهاجرين وأسرهم. فمنذ أكتوبر 2008 وبدعم من المنظمة الدولية للشغل طورت الكونفدرالية اتفاقية جديدة مع الاتحاد العام للعمال في اسبانيا من خلال معهد النقابي للتعاون والتنمية الدولية بدعم من الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي وقد مكن هذا التعاون من فتح المركز الارشاد في نواكشوط. والأنشطة المقام بها هي:

<sup>165</sup> - (م.ش.ع.): برنامج البلد لترقية العمل اللائق في موريتانيا 2010-2015، المصدر: الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا.

<sup>166</sup> - الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا

- تحسين وتكوين العمال المهاجرين حول حقوقهم وضرورة التنظيم من أجل الدفاع حقوقهم
  - التكوين النقابي حول القوانين والاتفاقيات المتعلقة بالهجرة
  - المساعدة فيما يخص النزاعات الفردية والجماعية
  - تنظيم النساء المهاجرات عاملات المنازل
- المشاركة والتبادل على المستوى الإقليمي والدولي حول الهجرة<sup>167</sup>

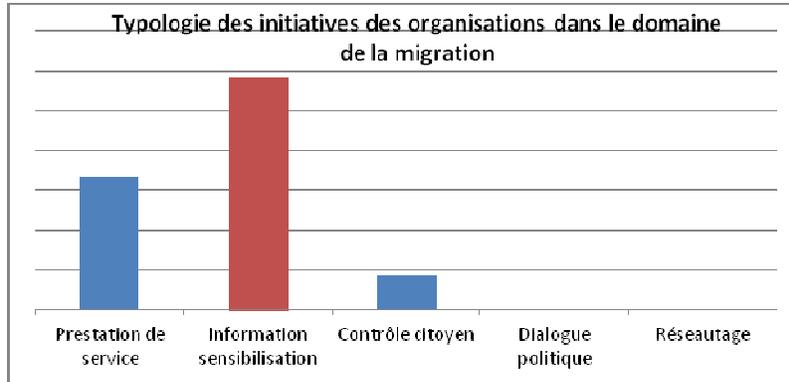
كما أن منظمات الشتات تمثل هي الأخرى فاعلا لا يستهان به.

وفي الخارج ينتظم الموريتانيون في الشتات في رابطات واتحاديات منظمة نسبيا.

وهذه الرابطات تنشط في مجال تنمية المناطق الأصلية لأعضائها (تمويل مشاريع على مستوى قراهم وبلدياتهم في موريتانيا). وهذا هو الحال بالنسبة لشبكة الرابطات الموريتانية في أوروبا<sup>168</sup> التي تضم كل الرابطات الموريتانية في أوروبا والتي تشكل اليوم محاورا قويا في موضوع الهجرة خاصة في فرنسا.

وفيما يتعلق بنوعية المبادرات التي قامت بها المنظمات العاملة في هذا القطاع يمكن أن نلاحظ كأولوية الجانب المتعلق بالتكوين و التحسيس (58%) وأنشطة تقديم خدمات بالنسبة إلى (33%) من المستجوبين في الاستطلاع. كما نشير إلى أنشطة تتعلق بالحوار السياسي والانتظام في شبكات وطنية.

الرسم 59: نوعية المبادرات التي قامت بها خلال السنوات الاخيرة حسب كل رابطة تعمل في مجال الهجرة.

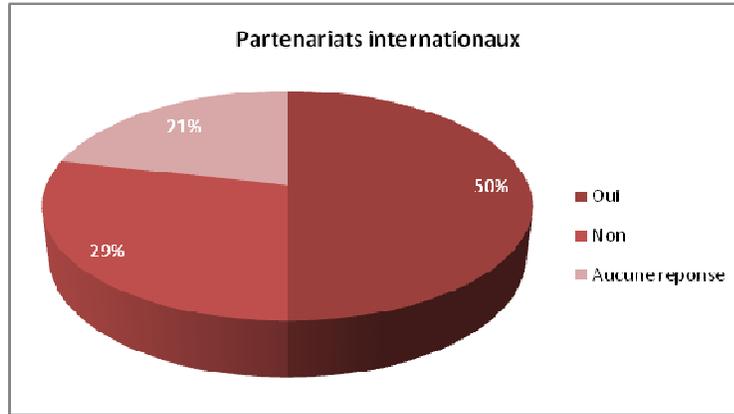


وإذا كان انتظام الرابطات في شبكات شبه معدوم فالرسم البياني التالي يوضح في المقابل الاتجاه القوي لمنظمات المجتمع المدني نحو الشراكة الدولية (رأي 50% ممن تمت مقابلتهم) مع منظمات شبه إقليمية (مثل RADHO) وأخرى أوروبية (العفو الدولية ومنظمة هومان رايش الحقوقية والجمعية الفرنسية لحقوق الإنسان).

الرسم البياني 60: شراكة دولية.

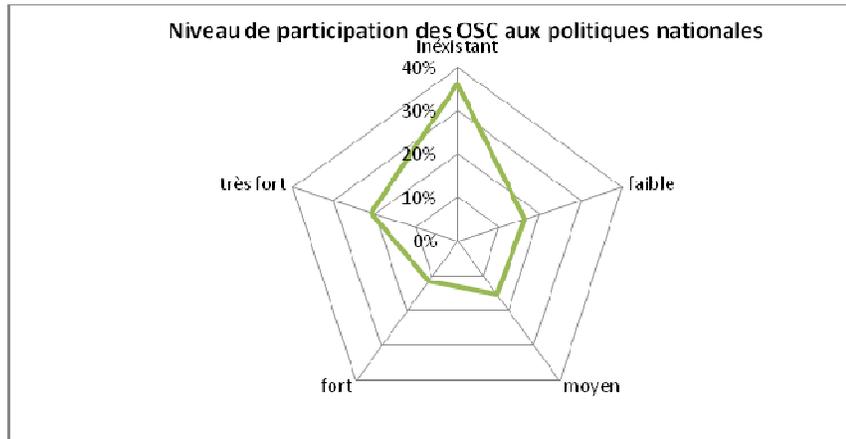
<sup>167</sup> - <http://www.ilo.org>

<sup>168</sup> - "ولد سنة 2004 إثر التزام 10 رابطات تقيم أساسا في باريس ومنطقته، وهذه المنظمات تتدخل عن طريق نشاطات تنموية ودمج وأرادوا تحسين الرأي العام الفرنسي: (سلطات عمومية ومجموعات محلية وم.غ.ح)، والسلطات الموريتانية حول الدور البارز والهام لمنظمات المهاجرين في النقاش حول هذه القضية". المصدر: (<http://www.le-rame.org/>).



وفي المقابل فإن مستوى مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات الوطنية خجول جدا بسبب المشاكل مع السلطات الحكومية فست وثلاثون (36%) من منظمات المجتمع المدني صرحت بأن لاعلاقة لها مع المؤسسات الحكومية وصرحت نسبة 15% فقط ان تعاملها غير كثيف مع هذه الهيئات و 21% تؤكد أنها تقيم علاقات جيدة مع الهيئات الحكومية.

الرسم البياني 61 : مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات



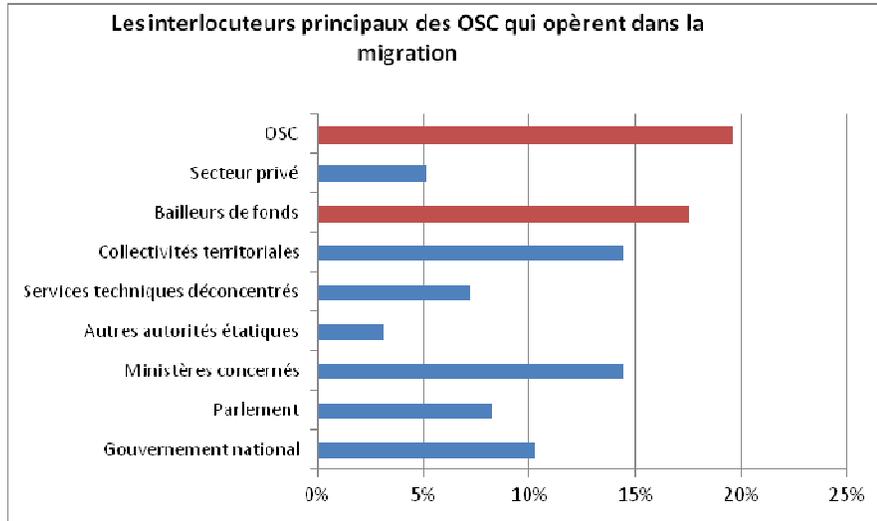
وفيما يخص المحاور الرئيسيين من منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال فإن الرسم التالي يوضح النسبة المرتفعة إلى حد ما فيما بين هذه المنظمات كما يوضح علاقاتها الجيدة مع الشركاء الفنيين والماليين<sup>169</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجموعات الإقليمية وبعض القطاعات الوزارية<sup>170</sup> تلعب هي الأخرى دورا مهما.

الرسم البياني رقم 62: المحاور الرئيسيون لمنظمات المجتمع المدني

169 - "الممولين أصحاب الأولوية في القطاع هم: الاتحاد الأوروبي، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، المكتب الدولي للشغل، اليونسف، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين والمنظمة العربية للهجرة.

170 - من بين الفاعلين الحكوميين الذي يتدخلون في القطاع: (1) وزارة الوظيفة العمومية والشغل والتكوين المهني، (2) وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، (3) وزارة الخارجية والتعاون، (4) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، (5) وزارة العدل، (6) وزارة الدفاع، (7) وزارة الداخلية واللامركزية، (8) مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني.

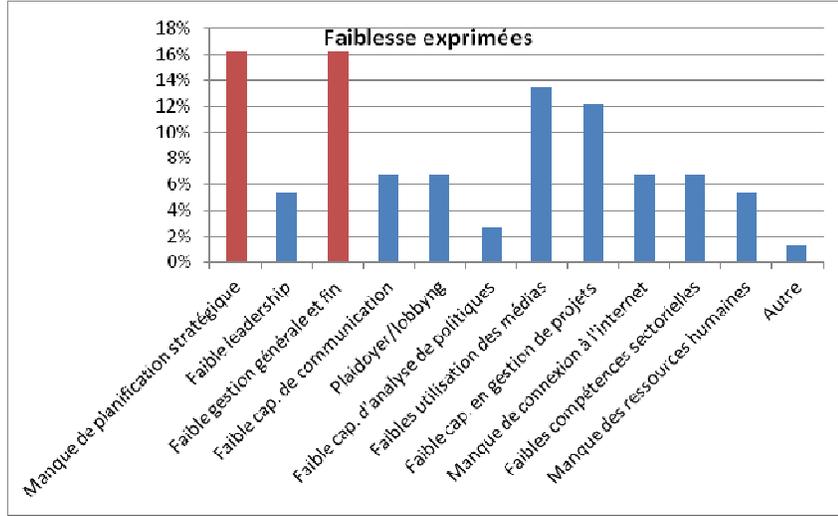


إن الميزة الأخيرة التي تكمل باناروما هذه المنظمات تتعلق بالضعف الذي عبرت عنه خلال اللقاءات التي أجريت معها كما يوضحها الرسم البياني أدناه.

ويتمثل هذا الضعف في التسيير والنقص في التخطيط الاستراتيجي.

فالقصور في استخدام وسائل الإعلام وضعف القدرات التسييرية للمشاريع يمثلان على التوالي: 14% و 12%.

الرسم البياني 63: نقاط ضعف المنظمات العاملة في مجال الهجرة



وفيما يخص الأدوار التي تلعبها المنظمات العاملة في مجال الهجرة يوضح التحليل الوارد في الجدول المبين أدناه أن هناك أربعة أدوار أساسية: دور المناصرة، دور تعليمي و (reddition de comptes و دور مراجعة الحسابات) وتقديم الخدمات.

**الجدول رقم 9:** مصفوفة الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني

دور المناصرة	دور رأس المال الاجتماعي
دور التهذيب	دور تعزيز القدرات
المساءلة	دور التجديد
دور تقديم الخدمات	دور الرافعة

ويمثل دور المناصرة الميزة الحقيقية لهذه المنظمات المتدخلية في مجال الهجرة.

كما يشكل الدفاع عن حقوق ومصالح المهاجرين الامتياز الرئيس لعدد كبير من الفاعلين.

وهناك مثالان على هذا من منظمة كاريتاس غير الحكومية والرابطة الموريتانية لحقوق الانسان.

**موقف كاريتاس نواذيبو من مركز حجز المهاجرين**

"إن مركز نواذيبو للحجز الذي افتتح 2006 بدعم من اسبانيا غير شرعي ولا يفيد شيئاً.

وكاريتاس نواذيبو لا تنوي إضفاء الشرعية عليه بزيارته" هذا ما صرحت به الأمانة العامة لكاريتاس نواذيبو.

(منشور في موقع الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا).

كما أن انضمام الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان للحملة وليس لمراجعة المادة 13 من اتفاق كوتونو يشكل مثالا آخر للالتزام بدور

المناصرة في إطار الشبكة الأوروبية للهجرة.

**حملة لرفض مراجعة المادة 13 من اتفاق كوتونو**

المادة 13 الحالية التي لم تراجع سنة 2005 وتتعلق بحوار دول الكاريبي والاتحاد الاوروبي حول الهجرة

ويذكر الاتفاق بالالتزامات الدولية في مجال احترام حقوق الانسان وعدم التمييز بالنسبة للعمال المهاجرين والوقاية من الهجرة غير الشرعية وضرورة

البحث في أسبابها خاصة قضايا التكوين.

كما يتضمن جزءا يتعلق بعودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم بالتركيز على الحوار وتوقيع اتفاقات ثنائية. فالعديد من المنظمات غير مرتاحة للبروز المتنامي في الحوار السياسي من الجانب الأوروبي لموضوعات تبعد عن محاربة الفقر ومراقبة الحدود وعدم تمويل المشاريع التنموية في هذه المجالات.

الدور المتعلق بالتهذيب وتقديم المساعدة للمهاجرين

يضطلع عدد لا بأس به من المنظمات بدور التهذيب وتقديم المساعدة.

أما بخصوص تقديم المساعدة للمهاجرين فهناك منظمة كاريتاس ومنظمات انسانية أخرى تتدخل في هذا الجانب على الحدود مع مالي لمساعدة اللاجئين كالمنظمة غير الحكومية" الدعم من أجل التنمية المندمجة للمجموعات الريفية" و الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان والرابطة الموريتانية لترقية الأسرة ومنظمة "جميعا من أجل التضامن والتنمية".

وفي مجال التهذيب العمومي لابد من الإشارة إلى المبادرة التي قامت بها منظمات من المجتمع المدني مثل الرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان من خلال تنظيم أيام ثقافية وتحسيسية تحت عنوان : ( migrant'csene ) . وكان هدف الأيام تعبئة وتحسيس الجمهور من خلال نقاشات وعرض أفلام وثائقية تتعلق بإشكالية الهجرة وشرح المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون إلى أوروبا.

كما نظمت الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان (فرع نواذيبو) حملة تحسيسية حول موقفها العلني الداعي الي إغلاق مركز نواذيبو لحجز المهاجرين.

بيان الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان للمطالبة بإغلاق مركز حجز المهاجرين في نواذيبو

"هذا المركز يشكل انتهاكا غير مسبوق لحقوق الانسان بصورة عامة وحقوق المهاجرين بصورة خاصة .وازاء هذه الوضعية فإن الرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان (فرع نواذيبو) :

- تدين العراق التي وضعتها السلطات لوض يدها على هذا المكان
- تلح على حق المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الدخول إليه
- وتطالب برقابة على وضعية المحتجزين في هذا المركز ،
- تطالب بالشفافية في نقل ونشر الاخبار المتعلقة بظرو المحتجزين
- تطالب باحترام كامل لحقوق الاشخاص المسجونين في المركز

فهذه المطالب لابد من تحقيقها قبل أن يتم إغلاق المركز المذكور الذي يسيء لسمة موريتانيا ويشوهها لدى المدافعين عن الحرية وحقوق الانسان

ويمثل دور الرأسمال الاجتماعي والتجديد ميزة لمنظمات المجتمع المدني في مجال الهجرة.

وفي هذا الصدد هناك مثالان متميزان يتمثلان في المبادرات التي قامت بها الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان غير الحكومية والتي تعتبر بدون شك فاعلامهما في مجال شبكة الهجرة نحو أوروبا (مرصد الحدود)

إن شبكة الهجرة نحو أوروبا (مرصد الحدود) شبكة افريقية وأوروبية من مناضلين وباحثن هدفها محاربة تعميم احتجاز الأجانب وتكاثر مخيمات احتجازهم الأمر الذي يعتبر من صميم السياسة الأوروبية الهادفة إلى إشراك الآخرين في تهجير هؤلاء المهاجرين ومواصلة سياسة حجز المهاجرين وترقية اللقاءات منشورات تعالج الاشكالية وفقا لكل موضوع يتعلق بها.

أما المبادرة الثانية فهي مبادرة فرونكسيت ( FONTEXIT )

(FONTEXIT) حملة دولية بين الرابطة من أجل احترام الحقوق البشرية للمهاجرين على الحدود الخرجية للاتحاد الأوروبي . فهي حملة تقوم بها 21 رابطة لباحثين وأفراد منحدرين من منظمات المجتمع المدني من شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط (بلجيكا، الكامبيرون، فرنسا، إيطاليا، مالي، المغرب، موريتانيا، منظمات دولية ، شبكات افريقية -فرنسية ،).

وهدف هذه الحملة مزدوج : إعلام أوسع جمهور حول انحرافات فرونتكس في مجال حقوق الانسان وإدانة هذه الانحرافات لدى ممثلي السياسة المعنيين مباشرة بالتحقيق في النزاعات والتعبئة من أجل وضع سياسات هدفها:  
انتهاج الشفافية في توضيح مسؤوليات FRONTEX وتعليق ان شطة التي تناقض حقوق الانسان و إلغاء القانون المنشئ لوكالة FRONTEX إذا تبين أن مأمورية الوكالة لا تتلاءم واحترام الحقوق الأساسية.

و كانت بعض منظمات المجتمع المدني الموريتاني حاولت سنة 2010 من خلال مؤتمر أن تتبني موقفا موحدا حول موضوع الهجرة. لكن، للأسف، منعت الخلافات بين الفاعلين المعنيين من الوصول لهذا الهدف. إلا أنه من جهة أخرى، تمكنت الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان مع شركاء آخرين أن تنشأ شبكة إقليمية مع منظمات تعمل في نفس الميدان في مختلف بلدان شبه المنطقة مثل مالي و النيجر و المغرب و كوت ديفوار ... إلخ.

و يظهر الجدول التالي بعض المنظمات العاملة في المجال في علاقتها مع الدور الذي تلعب.

التكوين	الإعلام / المناصرة	إسداء خدمات	المساعدة
التحسيس			
رابطة مقرنا غيدماغة	✓		
رابطة مكافحة الفقر و التخلف (ALPD)		✓	
الرابطة الموريتانية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (AMLII)	✓		
الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان (AMDH)	✓		
الكنيسة المسيحية بانواكشوط	✓		
الكنفدرالية العامة لعمال موريتانيا (CGTM)	✓		
اتحادية رابطات المهاجرين الغرب إفريقيا في موريتانيا (FAMAM)	✓		
شبكة المنظمات العاملة في ميدان اللجوء و الهجرة	✓		
م غ ح اغلوب Globe	✓		
نجدة العبيد	✓		
جامعة انواكشوط	✓		
منتدى منظمات حقوق الانسان	✓		
منظمة "كارياس"	✓		

و فيما يخص دعم الشركاء الفنيين و الماليين للقطاع يجدر بنا ذكر الدعم الجاري حاليا لصالح قطاع الهجرة في إطار الصندوق الاوروبي العاشر من خلال "برنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة". و لهذا البرنامج، الذي ينفذ على مدى 89 شهرا (2012 . 2019)، ميزانية قدرها 11 مليون يورو. و يتعاون هذا البرنامج أساسا مع الوزارات السبع المكلفة بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية و الشراكة فيها منذ مرحلة تصورها. و هذه الوزارات هي: وزارات العدل و الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الأسرة و الوظيفة العمومية و العمل و الشغل و التكوين المهني و الداخلية و الشؤون الاقتصادية و التنمية و الخارجية و التعاون و مفوضية حقوق الانسان.

و في هذا الإطار يبدو دور المجتمع المدني ضئيلا جدا. و على العكس من ذلك سيكون للبرنامج تعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية الدولية مثل (GRDR) أو وكالات دولية مثل المنظمة العالمية للهجرة (OIM) و المفوضية السامية للاجئين (HCR) و صندوق الامم المتحدة للسكان (FNUAP).

"برنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة". (الاتحاد الاوروبي/ الصندوق العاشر / 578.022/2011).  
الهدف العام: مواكبة السلطات الموريتانية في إرادتها الرامية إلى بلورة رؤية شاملة و متوازنة لظاهرة الهجرة و مظاهرها.

الأهداف الخاصة: (i) منح السلطات الموريتانية الوسائل الضرورية لبدء تنفيذ استراتيجية تسيير الهجرة (رؤية شاملة لجميع ظواهر الهجرة المختلفة؛ الحوار المستمر مع كل الفاعلين) تحت إشراف و دعم لجنة وطنية لتسيير الهجرة؛ (ii) تمكين السلطات الموريتانية من إعداد وسائل تساعد على أخذ القرار من أجل نهج سياستها في ميدان الهجرة؛ (iii) المساهمة في الأخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة و توظيفها بطريقة إيجابية لصالح تنمية البلاد؛ (iv) المساهمة في حماية المهاجرين و اللاجئين طبقا لالتزامات السلطات الموريتانية و تطبيق حقوق و واجبات الأطراف المعنية؛ (v) الاسهام في مراقبة مثلى للدخول و الخروج من أراضي الوطن في إطار احترام الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف التي وقعت عليها موريتانيا.

## ب) الأمن و الوقاية من النزاعات

إن انخراط المجتمع المدني الموريتاني في موضوع الأمن و الوقاية من النزاعات و التزامه في هذا الصدد يظهر في مجموعة واسعة من المنظمات تهتم بهذا الموضوع. و السبب في ذلك هو أنه نادرا ما توجد منظمات متخصصة في هذا الميدان حصريا. حيث يمثل كل من الأمن و الوقاية من النزاعات ميدانا أفقيا. و تعني الوقاية من النزاعات في الريف النزاعات بين الممنين و المزارعين و النزاعات من أجل الولوج إلى الماء في الأحياء السكنية النائية الموجودة في أطراف المراكز الحضرية و الولوج إلى الأرض في ضواحي انواكشوط...و إضافة إلى ذلك هناك سلسلة من النزاعات الاجتماعية على سبيل المثال في عالم الشغل ما يخص بالعمل اللائق أو الولوج إلى الحماية الاجتماعية ... إلخ.

و يواجه المجتمع المدني إشكالية الوقاية من النزاعات من المستوى الأدنى إلى المستوى الوطني.

و في مختلف الخرائط المتعلقة بالمواضيع المعدة في إطار هذه الدراسة تم تعميق عدة جوانب تتعلق بالأمن. حيث أن الجانب المتعلق ب"الرادكالية" يمثل حاليا على المستوى الوطني الرهان الرئيس للدولة و للشركاء الفنيين و الماليين.

و من تحليل قيم به ل 26 منظمة تتدخل في قطاع الأمن و الوقاية من النزاعات تم استطلاعها من خلال المسح تبرز سمات مشتركة تتصف بها هي:

✚ الطابع الأفقي للموضوع لأغلبية م. م. م. الموريتانية؛

✚ الدور الأساسي للمنظمات القاعدية فيما يتعلق بالوقاية من النزاعات الاجتماعية؛

✚ نشاط المنظمات التقليدية و المنظمات الدينية في ترقية فضاء للتفاهم يتم فيها معالجة النزاعات بين مجموعات الساكنة.

و تلعب المنظمات القاعدية دورا رئيسيا. هناك أساسا 3 أنماط من المنظمات الجماعية القاعدية التي، من حيث نظامها الأساسي و مختلف النشاطات المكتملة التي تنفذها، تمثل فاعلين أساسيين على المستوى المحلي. و يتعلق الأمر بمنظمات تقليدية و منظمات دينية و تعاونيات.

وتتكون المنظمات التقليدية من فاعلين متأصلين ثقافيا و اجتماعيا. و يتجسد ذلك في الجماعات و المصلح و ما يسمى ب"الداواامي"

✚ **الجماعات:** تتشكل الجماعات من وجهاء يتدخلون من أجل الوقاية و التحكيم في كل أنواع النزاعات سواء تعلق الأمر بنزاعات بين المجموعات فيما بينها أو بينها و بين مجموعات خارجية (على سبيل المثال مجموعات رحل). و من الصعب أن لا يقبل أحد قرار التحكيم من لدن جماعة أقرته مهما كان الثمن. عادة يتم الإعلان عن قرارات تحكيم الجماعة في العموم إلا أن تكون القضية خاصة أو تتعلق بخلاف أسري داخلي، و يمكن للجماعة أن تتشكل بطريقة تجعلها مؤهلة دائما للبت في الخلافات أو أن تكون معينة بسلطة القاضي الذي لا يريد أو لا يمكنه أن يتدخل شخصيا لحل النزاع. كما يمكن كذلك للجماعة أن تتشكل في المسجد أو عن طريق الطائفة الدينية من أجل الوقاية من نزاع قد يحدث بين مجموعات سكانية أو التحكيم فيه إذا وقع.

✚ **المصلح:** هو شخص يتم تعيينه من لدن الجماعة من أجل التحكيم في نزاعات داخلها أيا كان نوعها. و يعتبر قرار هذا المصلح مقدسا لأن الأمر يتعلق بالاستقرار و السلم داخل المجموعة. يستفيد المصلحون من تعويضات تدفعها الدولة و يعتبرون جزءا من النظام القضائي. لكن قراراتهم ليست لديها القوة الإلزامية للقانون.

داخل مجموعات الضفة الزراعية يشكل عناصر "اجاومبي" شخصيات يحترم تحكيمها مخافة سوء السمعة و الطرد من المجموعة. و فيما يتعلق بالنزاعات العقارية يشكل ما يسمى محليا ب"ادياغراف" نوعا من المحافظين على مستوى القرية أو مجموعة القرى حيث يتم احترام قراره القاضي بتقطيع الحقول الزراعية.

كما تلعب المنظمات الدينية دور صانع السلام من خلال بعض المنظمات غير المصنفة التي تعمل حول المساجد و التي تجمعت أغلبيتها في إطار الاتحاد الوطني لأئمة موريتانيا.

أما تعاونيات المنتجين فهي كما أسلفنا في الخريطة المتعلقة بموضوع الزراعة و الأمن الغذائي تلعب دورا لا يستهان به في القضايا المرتبطة بالعقار و خاصة الجوانب المتعلقة باستخدام الموارد من لدن المجموعات مع التركيز على الولوج إلى الماء.

فيما يخص المنظمات غير الحكومية و الشبكات فهي كذلك نشطة في القطاع. على سبيل المثال شبكة الحق في التنمية (RPC) و شبكة ترقية المواطنة (RDC) وشبكة النساء معيلات الأسر (AFCF) و منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان (FONADH). كانت بعض المبادرات و هيئات الوقاية من النزاعات و فضها قد تم وضعها من لدن هذا النوع من الفاعلين كما يبين ذلك الإطار التالي.

#### الهيئات المستفيدة من الترقية من طرف المجتمع المدني

مراكز استقبال رابطة النساء معيلات الأسر. تتوفر رابطة النساء معيلات الأسر على أربعة مراكز استقبال لضحايا انتهاكات الحقوق ومنع النزاعات؛ (أ) مركز النجدة في دار النعيم بنواكشوط الشمالية لاستقبال الفتيات القاصرات؛ (ب) مركز عرفات لدعم النساء ضحايا العنف من طرف أزواجهن؛ (ج) مركز الترحيل لاستقبال النساء ضحايا الرق والمعاملات السيئة؛ (د) مركز روصو لاستقبال الأشخاص ضحايا المعاملات السيئة. مرادص منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان. هي هياكل منشأة في نواذيبو وروصو وبوغى وبابابى وكيهيدي وسيلبابي وكيفه من أجل القيام بدور الوقاية من النزاعات بين المجموعات العائدة من السنغال ومجموعات الاستقبال. تمثل هذه المرادص دعما لكل مبادرة للتقارب وتسوية النزاعات مثل تلك المقام بها من طرف المنظمة غير الحكومية Concordis International في المناطق المذكورة

في مجال التحكيم في النزاعات، ينبغي أيضا ذكر الهيئات الرسمية المنشأة من طرف الدولة. ويتعلق الأمر بوسيط الجمهورية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

#### الهيئات الرسمية للتحكيم في النزاعات

يتلقى وسيط الجمهورية شكاوى المواطنين ضد المصالح العمومية. فهو يدرس الملفات ويتخذ قراراته بعد الاستماع إلى الإدارة المعنية. وقد تم إنشاء منصب وسيط الجمهورية في 1992، لكنه لم يضطلع بعد بالدور الذي حدده له القانون. وهو يظل فاقدا لأية علاقة مع المجتمع المدني الذي لا يمكن لمنظوماته الاتصال به. كما أن المواطنين لا يمكنهم التوجه إلى وسيط الجمهورية إلا من خلال المنتخبين البلديين أو البرلمانيين. تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف النظر في القوانين والسياسات القطاعية والتأكد من اتساقها واحترامها لمبادئ الإنصاف. ويتمثل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوقاية من النزاعات الناجمة عن عدم المساواة التي قد يؤدي إليها تطبيق القوانين أو الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المذكورة.

وفيما يتعلق بالأدوار التي تلعبها المنظمات النشطة في مجال الأمن والوقاية من النزاعات، يبرز التحليل التالي ثلاثة أدوار أساسية هي: دور رأس المال الاجتماعي، دور التربية العمومية، دور تقديم الخدمات.

الجدول 10: مصفوفة الأدوار التي تؤديها منظمات المجتمع المدني في مجال الأمن والوقاية من النزاعات

الدور 1: المناصرة	الدور 5: رأس المال الاجتماعي
الدور 2: التربية العمومية	الدور 6: تعزيز القدرات
الدور 3: المساءلة	الدور 7: الابتكار
الدور 4: تقديم الخدمات	الدور 8: أثر الرافعة

كما أن الشركاء الفنيين والماليين نشطون في هذا المجال، خاصة الاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة. الاتحاد الأوربي من خلال مشروع دعم الأمن والتنمية في موريتانيا الصندوق الأوربي للتنمية العاشر.

مشروع "الأمن والتنمية في موريتانيا" (الصندوق الأوربي للتنمية/2012/024-511) الذي يتمثل هدفه العام في المساهمة في تنمية موريتانيا بواسطة دعم السلطات في إستراتيجيتها لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. أما أهدافه الخاصة فتتمثل في المساهمة في: 1) تعزيز قدرات قوات الأمن في البلد و2) التأمين وتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة الخاضعة لنظام خاص.

يركز برنامج الأمم المتحدة للتنمية<sup>171</sup> والمنظمة الدولية للهجرة جهودهما على مسألة التحكم في الحدود مع مالي والجزائر والمغرب. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية، من خلال تدخلاته، دعماً للجان المحلية لأمن الحدود التي تشمل كلا من الشرطة وبعض منظمات المجتمع المدني المحلية<sup>172</sup>.

### ج) الشباب/التشغيل

غالبا ما يتم إقصاء المنظمات الشبابية من الدعم المالي المقدم في إطار برامج ترقية المجتمع المدني لسببين اثنين أساسا: أ) الطابع غير المصنف للجمعيات؛ ب) غياب الشباب من دوائر التمويل ومن العلاقات مع الممولين. ويتعلق الأمر بجمعيات حديثة التشكل تطور سلسلة من النشاطات ذات الطابع الجماعي مثل التكافل، النشاطات الرياضية والثقافية، إلخ...

وتحتفظ هذه الجمعيات غالبا بطابعها غير المصنف بسبب نقص في الموارد أو، ببساطة، نقص في الاهتمام/التحفيز للبدء في عملية التسجيل وفقا للقانون من أجل الولوج إلى إكساب المنظمة الطابع الرسمي.

هناك عدد لا يستهان به من المنظمات الشبابية الحاضرة في مجموع أحياء نواكشوط. وهي تتصرف أساسا في محيط إشكالية الصرف الصحي لكن أيضا في مجالات الثقافة والموسيقى والتظاهرات الترفيهية.

تتمثل الخطوط المميزة المستخلصة من تحليل ثلاثين منظمة تعمل في مجالي الشباب وتوظيف الشباب في الآتي:

👉 تكون المنظمات رسمية وغير رسمية في آن واحد وتتميز بأعضاء يطورون نشاطهم على نحو تطوعي؛

👉 ديناميكية قوية تمكنهم من التوفر على قدرة حشد كبيرة لدى الشباب؛

👉 ضعف على مستوى تسيير الحياة الجموعية وتسيير المشاريع ونقص في القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي؛

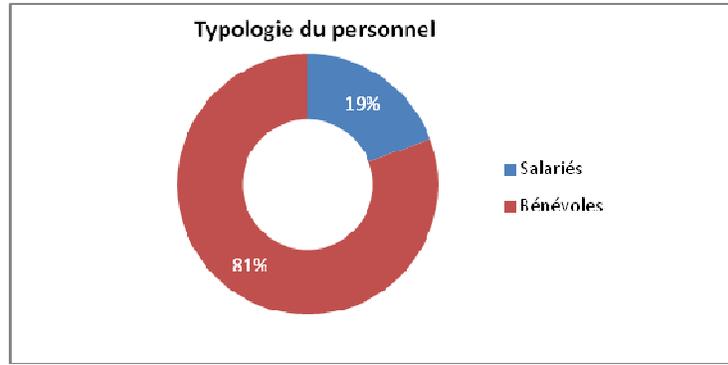
👉 ضعف في الحوار مع المؤسسات المحلية (البلديات، المقاطعات، الولايات).

يظهر الرسم البياني التالي بالفعل أن 81% من المنظمات العاملة في مجال الشباب يهيمن عليها الأعضاء الذين يتصرفون على نحو تطوعي.

الرسم البياني 64: تصنيف العمال والمنتسبين

<sup>171</sup> - تم إنشاء مشروع "منع النزاعات والتلاحم الاجتماعي" بين 2009 و2013 بمبلغ 2,7 مليون دولار ممول من طرف المملكة الإسبانية في ولايات غورغول ولبراكنه وترارزه.

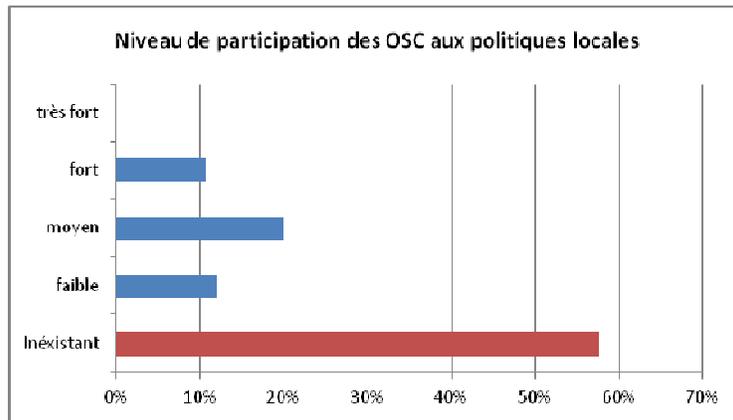
<sup>172</sup> - المصدر: لقاء مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة للتنمية في نواكشوط.



المصدر: خريطة منظمات المجتمع المدني في موريتانيا

وبشأن الحوار السياسي لهذه المنظمات على المستوى المحلي، يظهر الرسم البياني التالي غيابا في هذا المجال مع المؤسسات على المستوى المحلي. فقد قالت نسبة 20% فقط من المنظمات المستجوبة أن لديها علاقات متوسطة المستوى.

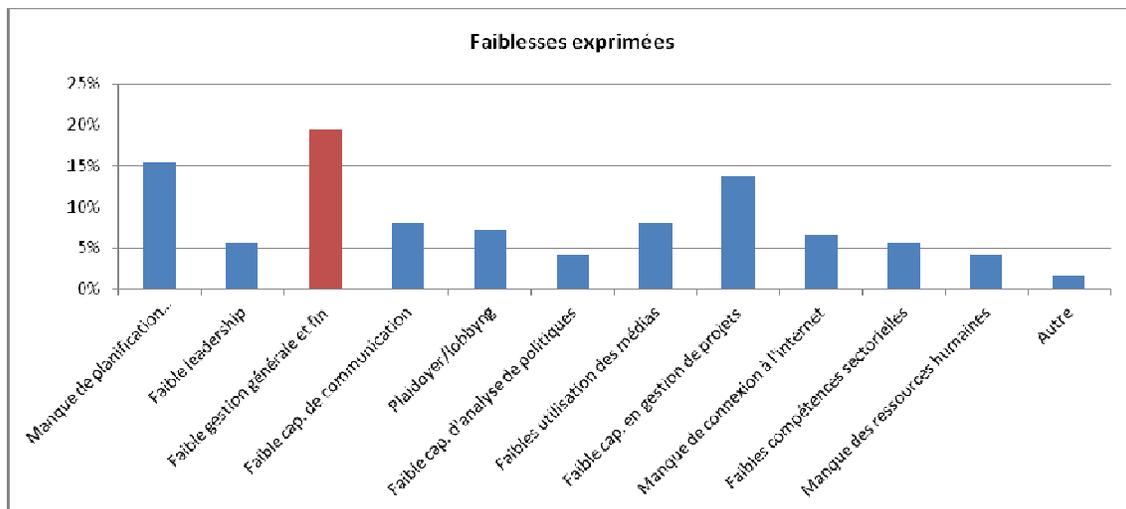
الرسم البياني 65: مستوى مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات المحلية



المصدر: خريطة منظمات المجتمع المدني في موريتانيا

وفيما يتعلق بنقاط الضعف، أظهرت المنظمات المستجوبة الاهتمامات الواردة في الرسم البياني التالي.

الرسم البياني 66: نقاط ضعف المنظمات العاملة في مجال الشباب



المصدر: خريطة منظمات المجتمع المدني في موريتانيا

تعتبر المنظمات الأساسية من بين الفاعلين الأكثر نشاطا في مجال الشباب. فهي موجودة في شكل جمعيات ونواد جمعوية وروابط للشباب ولحماية الطفولة والنشاط الثقافي وترقية التراث إلخ...

كما أن المنظمات غير الحكومية نشطة في هذا المجال. ويلعب بعضها دورا هاما داخل بلديته، على غرار المجموعة البحرية للكشفة والدلائل في نواذيبو، الرؤية الشابة، جمعية كنوال للثقافة والتراث، جمعية أرض الأمل للتنمية، منظمة التضامن من أجل ترقية وحماية الأطفال، الجمعية الثقافية والرياضية لوتي، ...

وعلى العكس من ذلك، يبدو عدد المنظمات - المظلة المنخرطة في هذه القضية أقل مقارنة بالتصنيفات الأخرى لمنظمات المجتمع المدني. فمن بين الشبكات النشطة في قضية الشباب، هناك مثلا تحالف المنظمات الموريتانية من أجل التربية وشبكة شباب كيفة والشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي.

وبشأن الأدوار التي تلعبها المنظمات العاملة في مجال الشباب/التشغيل، يشير الجدول التالي إلى ثلاثة أدوار رئيسية هي: دور التربية العمومية، دور تعزيز القدرات، دور أثر الرفاعة والابتكار.

الجدول 11: مصفوفة الأدوار المقام بها من طرف منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الشباب/التشغيل

الدور 1: المناصرة	الدور 5: رأس المال الاجتماعي
الدور 2: التربية العمومية	الدور 6: تعزيز القدرات
الدور 3: المساءلة	الدور 7: الابتكار
الدور 4: تقديم الخدمات	الدور 8: أثر الرفاعة

إن دور التربية العمومية وأثر الرفاعة هو الطريقة الأكثر وضوحا فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني التي تجعل من دعم الشباب النواة المركزية لمهامها. وهناك أمثلة كثيرة من نشاطات تقوم بها منظمات شبابية تظهر فقط جوانب ترفيهية وغير جدية لكن لديها، في الحقيقة، آثار عميقة على الشباب وعلى مجموع النسيج الاجتماعي للحي أو البلدية حسب الحالات.

فعلى سبيل المثال، استطاعت شبكة جمعيات شباب أطار، من خلال أماسي فنية وثقافية وتظاهرات شعرية وإسكتشات ومسرحيات، استقطاب عدد كبير من الشباب وتمكنت، بفضل مشاركة هذه الجمعيات، من وضع برمجة سنوية للتظاهرات الخاصة بالشباب على مستوى المدينة بالتنسيق مع السلطات المحلية للولاية.

وعلى صعيد التربية العمومية أيضا، هناك عدة أمثلة للنشاطات من بينها نشاط الجمعية متعددة الثقافات من أجل مستقبل أفضل<sup>173</sup> التي نظمت عددا من التظاهرات الموسيقية الرامية إلى حشد المجموعات في بلدية روصو من أجل المساهمة في جمع الأدوات المدرسية لصالح الأطفال.

وتقوم بدور الابتكار منظمات تسعى إلى إيجاد طرق جديدة لحشد الشباب حول التحديات الكبرى للبلد ولكن أيضا من أجل خلق فرص عمل. وينطبق هذا على عدد من الشباب اجتمعوا بهدف تطوير تقنيات لتثمين التشغيل الذاتي. وقد حصلوا على تمويل صغير من طرف مشروع "فجر" التابع للتعاون الفرنسي.

Hadina RIMTIC

تتكون منظمة المجتمع المدني هذه من مجموعة من المطورين والمهندسين الشباب الذين تلقوا تكوينهم في شبه المنطقة وفي الغرب. وتقضي المبادرة بإنشاء آلية مواكبة على مشاريع الابتكار، خاصة منها تلك المتعلقة بالتقنيات الجديدة. عدة أهداف: تمكين الشباب من استغلال قدراتهم بواسطة الابتكارات التكنولوجية، تهيئة التشغيل الذاتي، تكوين شباب تبعاً لحاجة السوق وتأمين اليقظة التكنولوجية، ترقية ثقافة المقاومة لدى الشباب الموريتانيين. عدة مراحل: (أ) التأجير والتهيئة (المعدات)؛ (ب) انقضاء نحو عشرين مشروعاً "للمواكبة" (بما في ذلك على أساس MauriAPP Challenge، وهو مسابقة حول تطوير تطبيقات الهواتف الذكية)؛ (ج) عملية "المواكبة" (المواكبة، التأطير، إلخ..).؛ (د) تكوين الشباب في المدارس<sup>174</sup>.

تقوم عدة منظمات رسمية وغير رسمية بدور هام في تعزيز قدرات الشباب. وينطبق ذلك على سبيل المثال على الجمعية الوطنية لحملة الشهادات العاطلين عن العمل التي نظمت سلسلة من النشاطات التكوينية في أحياء نواكشوط في مجال حقوق الأشخاص والتربية المدنية. وكما هي الحال أيضاً بالنسبة لمبادرة تعزيز قدرات الشباب في أحياء "لكصر" و"الميناء" و"دار النعيم" و"السبخة" في نواكشوط وللفضاء الثقافي "دادى كامارا" من خلال تمويل صغير مدته 12 شهراً مقدم من طرف برنامج "قجر".

تجمع يضم فضاء كامارا، Je m'engage ! و Innov'RIM. وحدها منظمة المجتمع المدني الناقلة تمتلك الترخيص. فالأخريان هما جمعيتان شبابيتان غير رسميتين. عدة محاور عمل: (أ) محور "التعبير الحضري المدرسي"، لصالح 45 شاباً من أجل ترقية الفنون الحضرية (الكتابة على الجدران)؛ (ب) ترقية المواد العلمية والتكنولوجية (المعلوماتية) في صفوف التلاميذ (30 تلميذاً من السنتين الرابعة والخامسة نصفهم من البنات)؛ (ج) دعم نحو 20 جمعية شبابية للتشبيك والمناصرة<sup>175</sup>.

## 11.4 رصيد منظمات المجتمع المدني في القطاع، والفاعلون الناشئون

### أ) الهجرة

تعتبر فئة المنظمات غير الحكومية هي الأكثر من بين مختلف فاعلي منظمات المجتمع المدني الذين يعملون في هذا المجال. وعلى العكس من ذلك، لا يبدو لدى المنظمات القاعدية الاهتمام ولا القوة للقيام بدور نشط في هذه المسألة. وتمثل المنظمات - المظلة (خاصة تلك المنتمية إلى الدرجة الثالثة من الهيكلية) صنفاً من الفاعلين الذين يجب حصولهم على دعم ومساندة لتمكين جميع فاعلي مجال الهجرة من لعب دور فعال مع المحاورين السياسيين الوطنيين من أجل حوار يتميز، حتى الآن، بالمحدودية القصوى. ويمكن أن يمثل الفاعلون النقيبون، رغم محدودية عددهم، صنفاً من الفاعلين القادرين على التأثير على السياسة الوطنية حول الهجرة نظراً لحضورهم على المستوى القاعدي وقدرتهم على لعب دور في الحوار السياسي مع مؤسسات الدولة. ويجب أخذ منظمات الشتات في الحسبان نظراً للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات المستقرة في أوروبا فيما يتعلق بتعزيز قدرات الفاعلين الموريتانيين.

### ب) الأمن والوقاية من النزاعات

يتمثل الفاعلون الرئيسيون لهذه المسألة كما تمت معالجتها في الفقرات السابقة في المنظمات (التقليدية أو الرسمية) القاعدية. وتستخدم المؤسسات ذات الطابع التقليدي مثل المنظمات الدينية أو تعاونيات المنتجين، حسب وضعها وهويتها، سلطة تنظيم هامة للمجتمع الموريتاني، ما يمكنها من التدخل سواء كان ذلك للوقاية من النزاعات أو تسويتها.

### ج) الشباب/الوظائف

كما هي الحال بالنسبة للأمن والوقاية من النزاعات، يصبح دور المنظمات القاعدية دوراً لا يمكن الاستغناء عنه. فالجمعيات والنوادي وتجمعات الشباب هي الفاعلون ذوو الأولوية. وتكشف الدراسة عن اكتشاف نشاط قوي كذلك على مستوى المنظمات القاعدية غير المصنفة التي، رغم كونها لا تتوفر على وصل (وبالتالي ليست موجودة رسمياً)، تلعب دوراً مهماً، وخاصة في الوسط الحضري.

<sup>174</sup> - ترقية قدرات الشباب لإنشاء المؤسسات لصالح التنمية من خلال استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. برنامج فجر الممول من لدن التعاون الفرنسي.

<sup>175</sup> - برنامج "قجر" الممول من طرف التعاون الفرنسي.



## الجزء 3: الاستنتاجات والتوصيات

### 12 الاستنتاجات

بالرغم من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، لا تزال موريتانيا تسجل فوارق كبيرة بين المناطق الجغرافية والطبقات الاجتماعية على صعيد الفقر. ولا تؤدي بعض القضايا التي لم تتم تسويتها مثل قضايا الإرث الإنساني والفقار والولوج إلى العدالة إلا إلى هشاشة إطار اللحمة الاجتماعية بسبب مخاطر **تجدد النزاعات** الناجمة أساسا عن استياء جزء من السكان لا يلج حتى الآن إلا بصعوبة إلى الخدمات الأساسية وغياب الآفاق بالنسبة للشباب.

إن هذه الجوانب تنذر بتعريض البلد ل**تسرب التطرف** بمختلف أشكاله. وهذا ما يبرز الحاجة الكبيرة إلى حضور منظمات المجتمع المدني مع دور وساطة في النزاعات من خلال توجيه الطاقة الاجتماعية. وتظهر مهمة إعداد خريطة لمنظمات المجتمع المدني في موريتانيا مجتمعا مدنيا حيويا يتميز بثراء كبير ويتنوع، سواء كان ذلك على صعيد التصنيفات والطبيعة (التقليدية/العصرية) أو الأجيال المندفعة وفي المسائل التي تفترض نشاطات يمكن رؤيتها على المستوى المركزي (نواكشوط) وفي الداخل (الولايات).

لقد أثبتت الدراسة أن هذا التنوع يأخذ شكله من خلال سلسلة كاملة من **الفاعلين "غير الرسميين"** أو "غير التقليديين" الذين، بموجب مواصفاتهم وتشكيلتهم ووضعهم وطرق عملهم، لا يراهم معظم المراقبين. ورغم هذا الغياب عن الرؤية، إلا أن هؤلاء الفاعلين يلعبون دورا مهما على صعيد حشد السكان والوقاية من النزاعات الاجتماعية وتسييرها وخلق الإجماع حول الأهداف القطاعية الرئيسية التي تواجه المجتمع المدني. ويتعلق الأمر بهيئات تقليدية ومنظمات دينية ومجموعات عمرية إلخ.. وفي هذا الإطار، نلاحظ ديناميكية كبيرة للمنظمات القاعدية، وخاصة التجمعات النسوية وتعاونيات المنتجين والمنظمات الشبابية.

ويتميز المجتمع المدني الذي تبرزه دراسة الخريطة **بمستوى جيد من الهيكلية** مقارنة بعمره. فتوفر المنظمات على عمال مأجورين ووجود مقر مستقل وهيمنة التمويل الذاتي كمصدر ابتدائي لإنجاز الأعمال تمثل دون شك مؤشرا على الصلابة الشديدة للعديد من منظمات المجتمع المدني. ويرجع الفضل في هذا إلى **القدرة الكبيرة لمنظمات المجتمع المدني على حشد السكان** على المستوى القاعدي من جهة والعدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني التي تمتلك رؤية مستقلة وواضحة بالنسبة للأهداف النهائية التي تشكل مبررات وجود منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

إن بعض العناصر الخارجية، مثل تدخل المشاريع والبرامج الخارجية، تكاد أحيانا أن تشوش على ديناميكية منظمات المجتمع المدني خلال مسلسل تنفيذ أجنديتها التتموية الخاصة من أجل مواجهة التحديات الكبيرة للبلد.

وأظهرت الدراسة كذلك **حضورا خجولا للمنظمات - المظلة** (خاصة على مستوى منصات المستوى الرابع) التي لا تسهل الأمر للمجتمع المدني في الحوار مع السلطات العمومية إن على المستوى الوطني أو المحلي. فبحسب التحليل الذي قيم به، تمثل التفاعلات بين المجتمع المدني والسلطات الحكومية الحلقة الضعيفة من مسلسل لا يمكن المجتمع المدني من ترك أثر عميق في تعريف السياسات القطاعية والمتعلقة بمسائل معينة.

ويلعب المجتمع المدني الموريتاني دورا هاما في مجال التربية العمومية والاتصال والتحسيس للمواطنين حول الأهداف الكبرى للبلد وكذلك حول مختلف الإشكاليات القطاعية. كما تبرز الدراسة دورا مهيما آخر، ألا وهو **الابتكار**. إذ نلاحظ اتجاها متزايدا لمنظمات المجتمع المدني (على جميع مستويات الهيكلية) في تحديد وإنجاز نشاطات اجتماعية إبداعية من أجل إيجاد حلول للعراقيل الهيكلية التي تواجه المجتمع المدني.

وعلى إثر المراقبة المباشرة التي قيم بها والمعطيات الكمية التي تم جمعها، نكتشف بعض القطاعات التي تعتبر إبداعية في إطار الديناميكية الجموعية. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بمواضيع مثل **الشباب، الهجرة، الزراعة**. فهذه القطاعات هي الوطن الأساسي للرصيد الجديد للديناميكية الجموعية وبروز قيادة جديدة للمجتمع المدني الموريتاني.

وفي هذا الإطار، لا شك أن حركة الشباب، خاصة غير المصنفة، تمثل نواة هامة للتغيير الاجتماعي للسنوات القادمة. وتبين المنظمات العاملة في موضوع الهجرة (سواء كانت المنظمات غير الحكومية أو المنظمات - المظلة) عن أهلية على تأكيد توقعات سياسية شجاعة مع نظرة دولية. وهي توقعات يمكن أن تشكل في المستقبل مختبرا للممارسات الجيدة لمجموع الحركة الجموعية الموريتانية.

كما تمثل الزراعة أرضية لتجريب الحوار الداخلي بين مكونات المجتمع المدني لتسيير الإكراهات على المستوى الجماعي فيما يتعلق بالولوج إلى الأرض والماء والمراعي إلخ... ويتمثل الفاعلون العاملون في هذا المجال أساسا في **التعاونيات والتجمعات النسوية غير المصنفة** التي تلعب دورا في تحقيق الاستقرار للمجموعات الريفية.

وتظهر الدراسة أن دعم الشركاء الفنيين والماليين للمجتمع المدني الموريتاني يظل خجولا رغم أنه يلعب دورا هاما. ويتميز هذا الدعم **بتنوع في المقاربات، المتناقضة أحيانا**. فبعض طرق الدعم لمنظمات المجتمع المدني "مؤسسة على العمل" من خلال تمويل نشاطات محددة قد لا تتوافق مع استراتيجية متسقة، في أفق مدى متوسط، وعبر وسائل دعم غير ملائمة في أغلب الأحيان لحاجات ومواصفات فاعلي المجتمع المدني. إن مثل هذه المقاربة في مجال الدعم تعتبر غالبا **منظمات المجتمع المدني كمستفيدات بدلا من كونها شركات بشكل كلي ومشاركات في جهود تنمية البلد**. فهذا الدعم يتجسد، في أغلب الأحيان، في تبني أداة طلب المقترحات حسب أولويات محددة مسبقا وخارجة عن مخاوف واهتمامات منظمات المجتمع المدني وعبر إجراءات شديدة التعقيد. ويمثل هذا التعقيد غالبا عنصر عرقلة لإشراك جميع فاعلي المجتمع المدني "غير التقليديين" أو الذين يعملون في المجال غير المصنف. ومع ذلك، يجب التوضيح بأن هناك **طرقا أكثر مرونة لدعم منظمات المجتمع المدني** تسعى إلى التكيف مع مواصفات الفاعلين. وتتأسس هذه المقاربة على طريقة للشراكة مع منظمات المجتمع المدني من أجل المواكبة، وهو أمر أكثر ملاءمة للسياق الجموعي الموريتاني.

إن **المقاربات المرنة** تمثل بدون شك التحدي بالنسبة للشركاء الفنيين والماليين لتمكينهم من التوفر على عوامل رافعة إزاء الحركة الجموعية في البلد ومن أن يصبحوا مختبرا للابتكار ومن أجل تسهيل تعزيز الفاعلين الناشئين الجدد وقادتهم.

## 13 التوصيات

### التوصيات ذات الطابع العام

✚ **عدم اعتبار المجتمع المدني الموريتاني ضعيفا**. يمثل عدد الفاعلين وتنوعهم الكبير بالنسبة لمجموع الشركاء الفنيين والماليين امتيازاً وتحدياً هامين يجب أخذهما في الحسبان في استراتيجية دعم المجتمع المدني. فيدون **اعتراف كامل وعميق بمختلف تصنيفات الفاعلين الموجودين** ومختلف الأدوار التي تلعبها كل فئة من الفاعلين في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات من الحركة الجموعية، لن تكون استراتيجية دعم المجتمع المدني أبداً شاملة وفعالة.

✚ **يمثل المضي في مسلسل مواكبة لمنظمات المجتمع المدني من أجل بروز قيادة جديدة تحدياً آخر** ذا أولوية يجب على مختلف الشركاء الفنيين والماليين التصرف بشكل منسق لمواجهته. وكما رأينا ذلك في الخريطة، تمثل الجمعيات الشبابية والمنظمات النسوية والتعاونيات فاعلين كبارا مهمين يجب زيادة مستوى أخذهم في الحسبان ويجب تعزيز قدراتهم من خلال إشراكهم في نشاطات (التعلم بواسطة الفعل). ويجب أن يكون تعزيز القدرات هذا وأشكال وأساليب هذا الإشراك موضوع استراتيجية خاصة يتعين تحديدها بعناية كبيرة.

✚ **يمثل المضي في مواكبة منظمات المجتمع المدني من أجل حكاية داخلية أكثر صرامة (مواكبة الفاعلين) على المستويين المحلي والوطني أولوية أخرى** نظرا للضعف الذي أبرزته الدراسة فيما يتعلق بالنقص الحاد في فضاءات التشاور بين المجتمع المدني والسلطات العمومية من جهة ولعجز منظمات المجتمع المدني عن التفاعل مع المؤسسات العمومية للتأثير على السياسات القطاعية من جهة أخرى.

- ✚ دعم المبادرات الرامية إلى هيكلة منظمات المجتمع المدني بروح من التشبيك (المواضيع، القطاعات) بحيث تتم مواكبة بروز وتعزيز منظمات من مستوي الهيكلية الثالث والرابع.
- ✚ العمل على انفتاح منظمات المجتمع المدني باتجاه شبه المنطقة بفضل دعم ومساندة مسلسل تبادل الخبرات.
- ✚ تشجيع ودعم المبادرات الرامية إلى تغيير نظرة الدولة على مختلف مستوياتها (القطاعات الوزارية، المصالح اللامركزية، المؤسسات العمومية، المشاريع والبرامج الحكومية، ...) للمجتمع المدني من أجل أن يتم الاعتراف بهذا الأخير بوصفه شريكا كاملا ومندمجا سواء في تنوعه أو في أدواره كفاعل في تنمية البلد.
- ✚ العمل من أجل التعزيز والتنسيق بين الشركاء الفنيين والماليين العاملين في دعم المجتمع المدني، على الأقل ليتفاهموا حول الأهداف الكبرى المنشودة من خلال الدعم المذكور. ويمكن لتبني طرق ومقاربات مختلفة، إذا كانت نتاجا لغياب رؤية مشتركة للأهداف الرئيسية، أن يخلق آثارا تضعف الأثر الإيجابي لتدخلات هؤلاء الشركاء.

#### توصيات لمندوبية الاتحاد الأوروبي

- ✚ التزود بإستراتيجية على المدى المتوسط لدعم المجتمع المدني تكون مؤسسة على الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني بوصفها شركاء كاملين لتطوير وسائل دعم ملائمة معها ولصالحها. ويجب أن تتمحور الإستراتيجية حول ثلاث نقاط أساسية:
  - أن تكون معدة على فترة كافية لتراكم تجربة معتبرة؛
  - أن تأخذ في الحسبان تنوع الفاعلين من حيث قطاع تدخلهم ووضعهم وقدراتهم ومجال نشاطهم الترابي؛
  - أن تتكيف مع مستوى ومتطلبات الفاعلين الذين يجب على الإستراتيجية استهدافهم حسب قطاعات التدخل.
- ✚ الانفتاح على المجتمع المدني الناطق بالعربية حتى لا يتم تركه لتمويلات بلدان الخليج فقط.
- ✚ اغتنام فرصة هذه الخريطة لإطلاق مسلسل مراجعة خارطة الطريق (للجيل الثامن<sup>176</sup>) الحالية من أجل اقتراح استراتيجية جديدة لدعم المجتمع المدني والانتقال من مقارنة معتمدة على مساعدات مالية إلى أخرى أكثر شمولية وأكثر اتساقا بالنسبة لإستراتيجية معينة، تكون قادرة على إدماج مجموع الفاعلين المحددين من طرف هذه الدراسة، بالتنسيق مع الشركاء الفنيين والماليين الآخرين.
- ✚ تزويد هذه الإستراتيجية الجديدة لدعم المجتمع المدني بطرق تمويل جديدة تكون ملائمة حتى تتسنى مواكبة الفاعلين الأقل هيكلية وغير المصنفين. ويمكن أن تتمثل هذه الطرق، من بين أخرى، في صندوق مرن بمقدوره أن تكون لديه مواصفات "صندوق عن قرب" قادر على العمل من خلال سلسلة من الإجراءات المبسطة والملائمة، مع مبالغ مخفضة بين 5000 و20000 يورو، على أساس نظام معتمد على طلب المستفيدين وليس على عرض متوفر. ويمكن لهذا الصندوق أن يحصل على المساهمة الاقتصادية من لدن ممولين آخرين ويمكنه أن يعتمد على التجارب قيد التنفيذ لشركاء آخرين يقومون حاليا بتجريب طرق دعم موجهة على المستوى الصغير مثل SCAC (من خلال برنامج "فجر") والتعاون الألماني عبر مساعدات مالية صغيرة الحجم.

<sup>176</sup> - "تدرج خارطات الطريق في مسلسل متواصل ويجب تحيينها في يناير من كل سنة وإبان تغييرات كبرى". المصدر: خارطات الطريق للاتحاد الأوروبي حسب كل دولة من أجل الالتزام نحو المجتمع المدني.."; <https://webgate.ec.europa.eu>

## لبرامج الصندوق الأوربي للتنمية العاشر قيد التنفيذ

- ✚ تعزيز إدماج المجتمع المدني (في تنوعه) بشكل فعلي في البرامج قيد التنفيذ. ويمكن أن يتم هذا التعزيز: أ) عبر مشاركة أقوى لمنظمات المجتمع المدني (بوصفها الفاعلين والمسؤولين عن تنفيذ النشاطات) في فضاءات تبادل فعلية بين برامج الصندوق الأوربي للتنمية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بالأخذ في الحسبان للمستوى الجهوي كذلك، ب) عبر فتح للجان الإشراف على برامج الصندوق الأوربي للتنمية وعلى مشاركة المجتمع المدني.
- ✚ اختبار وتعزيز مختلف الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني المحلية كما تظهر ذلك هذه الخريطة في تنفيذ النشاطات وبلوغ النتائج المنشودة، وذلك بروح من الانفتاح (بواسطة نقادي الصور النمطية والأحكام المسبقة واللجوء إلى نفس المستفيدين).
- ✚ مواصلة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية لكن بروح من تنمية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية حسب تنوعها ومجال تدخلها (المركزي، الخارجي).

## لبرامج الصندوق الأوربي للتنمية الحادي عشر

- ✚ الأخذ في الحسبان لأهمية فتح لهذه البرامج على المشاركة الفعلية للمجتمع المدني انطلاقاً من مرحلة تحديد وصياغة البرامج.
- ✚ التأكد من مشاركة المجتمع المدني في لجان الإشراف على هذه البرامج.
- ✚ برمجة تخصيص موارد معتبرة وخاصة لمواكبة فاعلي المجتمع المدني الذين يعملون في مختلف القطاعات، وفقاً لإستراتيجية دعم المجتمع المدني المزمع وضعها.
- ✚ ترقية مشاركة قوية للمجتمع المدني في المراجعة المستقبلية عند نصف الفترة للصندوق الأوربي للتنمية الحادي عشر.

## توصيات حول أدوات تمويل منظمات المجتمع المدني

- ✚ مواصلة استخدام خطوط المواضيع (ANE-AL، EIDHR، ... إلخ.) من خلال دور للمنظمات غير الحكومية الدولية من المتوقع أن يتضاءل لكن مع إلزامية شراكة حقيقية مع المنظمات غير الحكومية المحلية (سواء كان ذلك على المستوى المركزي أو الخارجي) ومسلسل لتعزز قدرات هذه الأخيرة ومواكبتها.
- ✚ مواصلة استخدام أداة التمويل المتتالي بواسطة منظمات محلية أكثر هيكلية.
- ✚ استخدام التمويل الذي يعتمد على السهولة الأقل من 20000 يورو للمنظمات الأقل هيكلية.
- ✚ تعزيز جميع نشاطات المتابعة والمواكبة عن قرب لصالح المستفيدين من مساعدات مالية من خلال تدخل استشاريين أو منظمات مجتمع مدني قادرة على إرساء مواكبة حقيقية في تنفيذ المستفيدين من خطوط المواضيع.
- ✚ التفاعل (في حدود الإمكان) مع أحداث معلومات/تقاسم بين مفوضية الاتحاد الأوربي والمجتمع المدني مثل الحدث الذي نظّمته مفوضية الاتحاد الأوربي خلال شهر فبراير 2016 بمناسبة مسلسل تحضير الخطوط العريضة لطلب المقترحات المستقبلية، وهو الحدث الذي عرف مشاركة نحو 100 منظمة من منظمات المجتمع المدني.